العلاقـــات الإيرانيـــة الأمريكيـــة

بعد النصف الثاني من القرن العشريـــن

رقم التسجيل : المركز الديمقراطي العربي
VR 33526 . B

عليان محمود عليان
العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين / عليان محمود عليان– برلين –ألمانيا
المركز الديمقراطي العربي للنشر،2016.

الطبعة الأولى 2017

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

برلين– ألمانيا .

All rights reserved

No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval

System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

العلاقــات الإيرانيــة الأمريكيــة

بعد النصف الثاني من القرن العشريــن

إعداد

عليان محمود عليان

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

مقدمة

لقد أتى النصف الثاني من القرن العشرين برياح هبت على العالم بأسره، فأحدثت تحولات جذرية في العلاقات الدولية في ظل عدة ثوابت أسهمت في تأطير عملية التحول، فأدت إلى صعود قوى دولية وأنذرت بأفول وانحطاط قوى أخرى.

وعلى الرغم من صعوبة وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى ، إلا أن هناك مقومات قد تكون فيها مكامن القوة والصعود أو إشارات تنبؤ بعملية السقوط[1].

وقد وصف المفكر العالمي المستشرق روجيه جارودي في كتابه – كيف صنعنا القرن العشرين– الحالة التي سادت تلك الفترة بقوله:" إن الأخطر أن يبدأ اليوم، من اجل المستقبل، تخطيط عملية تمزيق الكون بين غرب متحالف، من المحيط الهادي إلى الأورال، متجاوزا الخصومات الاستعمارية القديمة وتوازنات الرعب القديمة بين الشرق والغرب، من أجل استمرار هيمنة الشمال على الجنوب"[2]، ويرى جارودي: "بأن ما يحدث ليس حروبا عالمية، حيث المستعمرات كانت مجرد مكونات إضافية في الآلات الحديدية لصراع الكبار، ولكنها حرب بين عالمين اثنين: حرب بين نادي الأغنياء الذي يريد الاحتفاظ بالاحتكار والسيطرة على كل ثروات الكون، ضد باقي دول العالم التي أصبح ينتظرها مصير من المجاعات على شاكلة "هيروشيما"[3].

وقد كانت منطقة الشرق الأوسط ولقرون عديدة بمثابة حقل التجارب الذي أجريت فيه التفاعلات الدولية المختلفة، وما أفرزته من نتائج، وكانت قضايا الشعوب الشرق أوسطية المصيرية في أحيان كثيرة رهنا بتوازنات القوى العالمية.

ولا تذكر منطقة الشرق الأوسط إلا وذكرت إيران ضمن الدول التي سعت إلى قلب معادلة النظام الدولي، فتمردت كثيرا على تلك التفاعلات الدولية المختلفة التي عاشتها المنطقة، ولعبت أدوارا هامة في كل مرحلة من مراحل التغيير التي مرت بها المنطقة، لكنها نفسها – أي إيران– لم تبق في معزل عن هذا التحول، فقد شهدت الدولة الإيرانية طوال القرن العشرين حركات تغيير متعددة اصطبغت في كثير منها بالثورية، ففي الفترة ما بين عامي 1890

[1] الربيعي، كوثر عباس. (2012). مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الاتحاد الأوربي نموذجا. مجلة قضايا سياسية. العدد (62). منشورات كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين: بغداد. ص 109

[2] جارودي، روجيه. (2001). كيف صنعنا القرن العشرين. ترجمة: ليلى حافظ. القاهرة: دار الشروق. ط2. ص 15.

[3] المصدر السابق نفسه، ونفس الصفحة.

و 1979 شهدت إيران سقوط أسرتين حاكمتين، إسقاطًا بالقوة أو نفي أربعة ملوك، كما شهدت الساحة السياسية الإيرانية عددا من الاغتيالات السياسية، وعددا من الحركات الاجتماعية والانتفاضات المدنية، والحركات الاجتماعية الإقليمية، خاصة في الشمال، وكثيرا ما حققت انتصارات مؤقتة، ويمكن القول إن إيران امتلكت سجلا حافلا لا يضاهيه سجل آخر ليس فقط في العالم الإسلامي بل النامي بأسره، إنه سجل أمة متمردة، مازالت لم تحسم أمرها بعد، وقد تباينت محطات هذا التغيير في الأسباب، والمطالب والأهداف وفى جماعة التغيير والجدل الفكري السائد في كل مرحلة، وفى النتائج المنبثقة عنها.

ولا يخفى على أي قارئ متأمل للمشهد السياسي الشرق أوسطي ما لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من أدوار خطيرة شكلت بحد ذاتها منعطفات سياسية حاسمة في المنطقة وشعوبها، حتى أنها شملت إيران وغيرها من الدول المحيطة بالمنطقة العربية التي تشكل مركز الثقل في الشرق الأوسط، ويمكن أن نصف الفترة الممتدة من منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا بالعصر الأمريكي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأمريكا تشكل القوة المؤثرة في عالمنا المعاصر، ومركز الثقل الدبلوماسي والسياسي للعالم أجمع، وهي في المقابل أكبر القوى الإمبريالية والاستغلالية في العالم، فقد شهد التاريخ المعاصر الممارسات الأمريكية في اضطهاد وقهر الشعوب وخصوصا شعوب العالم الثالث، إن عداء الولايات المتحدة للشعوب جزء متأصل في البنية الإمبريالية الأمريكية التي تستمد قوتها وحيويتها من القدرات العسكرية ومصانع الأسلحة الضخمة التي تنتج أنواعا وأعدادا هائلة من الأسلحة الجديدة والمتجددة.

ورغم تربع الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي، بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذا النظام قد شهد تحولات هيكلية في قمته تمثلت في محاولات القوى الإقليمية والدولية السعي للارتقاء إلى مستوى القوى العظمى لمنافسة الولايات المتحدة في تفردها بالزعامة والسيطرة على العالم بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وقد برزت القوة الإيرانية ضمن القوى الإقليمية التي فرضت نفسها على الساحة خلال القرن العشرين وتحديدا بعد النصف الثاني منه، فماذا كان من الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل؟ وكيف تعاملت في سياستها الخارجية مع الوجود الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف اتسمت العلاقات الثنائية بين الدولتين؟ وكيف انعكست هذه العلاقات على واقع

المنطقة العربية؟ خاصة في ظل التغيرات التي حدثت في قياداتهما السياسية والتي أسهمت خلال هذه الفترة في أحداث بارزة على صعيد الدولة نفسها، وعلى المستوى الإقليمي والدولي ، مع احتفاظ كل منهما بالمكانة والطبيعة الجغرافية وبقاء سياساتها وتطلعاتها الدولية دون تغيير ، بغض النظر عن التغيير في القيادة السياسية صاحبة القرار ، فاحتفظت وسعت إلى تطوير أدائها على كافة الأصعدة وفقا لأبعاد إستراتيجية، حتى تبقى كل منهما لاعباً مهماً في ساحة السياسة الدولية.

كل تلك التساؤلات وغيرها رسمت توجهات الباحث في هذا الكتاب ، في محاولة لإيجاد إجابات لها مبنية على الكثير من الوقائع والوثائق الرسمية المنشورة والسرية، والقراءات الخاصة حول التطورات السياسية والتغيرات في الساحة الإقليمية والدولية ودور كل من الدولتين في مساراتها وآثارها. وقد توزع الكتاب إلى جانب المقدمة والخاتمة في خمسة فصول:

الفصل التمهيدي: مفهوم العلاقات الدولية ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والتكتلات الدولية في مختلف المجالات.

الفصل الأول: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: القيام والتأسيس، وطبيعة النظام السياسي والتوجهات السياسية

الفصل الثاني: العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سقوط نظام الشاه عام 1979، وانعكاساتها على العالم العربي.

الفصل الثالث: التطور في العلاقات السياسية والعسكرية بين الدولتين بعد رحيل الشاه عام 1979 ، وصولا إلى تولي روحاني مقاليد السلطة في إيران.

الفصل الرابع: البرنامج النووي الإيراني: انعكاساته على العلاقات الإيرانية الأمريكية وعلى الواقع العربي بشكل عام والواقع الخليجي بشكل خاص.

الفصل التمهيدي

مفهوم العلاقات الدولية ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والتكتلات الدولية في مختلف المجالات

أولا: العلاقات الدولية: مفاهيم عامة

1. علم العلاقات الدولية:

علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤات وهو علم يهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ، وبطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل أي أنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات ، وبالتالي تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية عبر الحدود الوطنية، و هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب ، وفي الوقت نفسه تشتمل على تدفقات ذات خصائص و طبيعة أخرى: اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية[4] .

وهي لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فحسب ، بل أيضا تشتمل على العلاقات غير الرسمية أيضاً، فالتجارة والمال هي أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول، وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية، وكذلك تلعب منظمات الأهلية ومراكز الأبحاث والدراسات والبعثات الدراسية ، ودعم ما يطلق عليه منظمات المجتمع المدني دورا هاما في إقامة علاقات مجتمعية ، بعيدا عن الالتزامات السياسية الرسمية المحددة الآليات والأدوات ، وغالبا ما تكون الآليات الرسمية متفاعلة ومتوافقة مع الآليات غير الرسمية ، وعليه يمكن القول أن تلك الأفعال والنشاطات الخاصة تتفوق على التعامل الرسمي بين الحكومات[5].

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الدولية لم تصبح علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وعليه، فإن تعريفاتها كعلم تتصف بالحداثة، ومن بين أهم تلك التعريفات، ما ذكره

[4] توفيق، سعد حقي. (2000). مبادئ العلاقات الدولية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. ط1. ص 9-10

[5] المرجع السابق نفسه. ص 12-13.

محمد طه بدوي ، حيث عرفها بأسلوب علمي بأنها "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع"[6]، وبشكل آخر، أوضح كل من أن مادة علم العلاقات الدولية تشكل مجال دراسة أكاديمياً للجذور والمحصلات (التجريبية والمعيارية في آن واحد) الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة، فعلم العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف يشمل مضامين واسعة و مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية وتحليل السياسة الخارجية والسياسات المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي والاقتصاد السياسي العالمي والتاريخ الدولي والدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأخلاق ونظرية السياسة الدولية[7].

ومن ناحية أخرى فإن العلاقات الدولية لم تنشأ كمصطلح سياسي إلا بعد نشوء الدول القومية ، بمعنى أن ظهور الدول القومية قد صاحبه ظهور العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تطورت مع تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول مما أدى إلى ظهور مصطلح العلاقات الدولية على أسس قانونية نظمتها الشرائع المدعمة من خلال المؤسسات الوطنية والدولية ، وقد تبلورت صيغتها مع ازدياد الحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة الكثير من المشكلات الدولية ، إذ أصبح من الواضح أن الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تعد محصورة ضمن حدود الدولة الوطنية وحتى على المستوى الإقليمي ، ولعل ما يعيشه عالمنا في القرن الحادي والعشرين، يتطلب تطوير آليات العلاقات الدولية لحل النزاعات التي تعصف في الاستقرار السياسي والأمني الدوليين.

وفي هذا السياق لابد من أن تكون الدولة قادرة على الإسهام في صنع التوجهات الدولية بشكل ايجابي ، وذلك في إطار الحفاظ على مصالحها الوطنية وتأكيد سيادتها الوطنية على مكونها الجغرافي والسكاني.

وعلى الرغم من حداثة العلاقات الدولية كعلم ، إلا أن التنظير في طبيعة العلاقات بين الدول يعود إلى عصور قديمة في الهند والصين واليونان، ويرى العقابي بأنه رغم قلة الإشارات الواردة في دراسات أفلاطون وأرسطو، فان دراسة المؤرخ اليوناني ثوكيديدس حول

[6] بدوي، محمد طه. (1971). مدخل إلى عالم العلاقات الدولية. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر. ص 19

[7] غريفتس، مارتن، أوكالاهان، تيري. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث. النسخة المترجمة إلى العربية. ص 21

تاريخ الحرب البلوبونزية تمثل بحثا كلاسيكيا يمكن للمهتمين في مجال العلاقات الدولية أن يجدوا فيه ضالتهم، كما أن كتاب الأمير لميكافيللي يمثل طليعة البحث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر حيث ركز على جعل القيم السياسية تعلو فوق أي قيم أخرى لدى صناع القرار السياسي الداخلي أو الخارجي ، وقد عدت دراسة الحكومة العالمية لدانتي واحدة من أهم الأدبيات السياسية الغربية الداعية لخلق منظمة دولية قادرة على فرض السلام العالمي ، فضلا عن وجود عدة دراسات أخرى في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر ونهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر إلى جانب دراسات جان جاك روسو وبنثام وكانت[8].

2. الدولة:

يطلق مصطلح الدولة على أي تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، و بالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة و الاعتراف بهذه الدولة، بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منه وعليه بدون هذه المقومات الأساسية متكاملة فإن من غير الممكن أن يتحقق وجود دولة فاعلة مؤثرة ومتفاعلة داخليا وخارجيا، ويعد مفهوم الدولة أكثر اتساعا من الحكومة، حيث إن الدولة كيان شامل يتضمن جميع مؤسسات المجال العام وكل أعضاء المجتمع بوصفهم مواطنين، وهو ما يعني أن الحكومة ليست إلا جزءا من الدولة [9].

لقد أصبح وجود الدولة بمكوناتها الأساسية أمرا لا يمكن إنكاره أو استبعاده في بناء العلاقات الدولية ، إذ إن الدولة هي التي تجمع مواطنيها تحت سقف واحد، وتنظم حياتهم وترعى أمورهم وتحل مشاكلهم وتوفر لهم الأمن بكل مقوماته والاستقرار داخليا وخارجيا، وعليه، يفترض أن تكون الدولة فعلا مستجيبة لمتطلبات مواطنيها ، دون

[8] العقابي، علي عودة. (د.ت). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. بغداد. ص 20. تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المفكرين قد انتقد تلك الدراسات ووصفها بالمتناثرة، ومنهم مارتن وايت الذي وصفها بأنها :" مبعثرة وغير منهجية وغالبا ما كانت عسيرة الفهم للقارئ العادي إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها". المرجع: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: د. وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. ط1. ص 69

[9] الجلبي، حسن. (1964). القانون الدولي العام. الجزء الأول. بغداد: مطبعة شفيق. ص ص 184-187.

التفرقة والتمييز بين مجموعة وأخرى تحت أية مبررات ، وأن تسعى مع المجتمع الدولي وما يمثله من كيانات سياسية وما يمتلكه من هيئات دولية من اجل الاستقرار والأمن الدوليين.

ومن الضرورة بمكان أن يتم التأكيد على أن هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية، وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق لتحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة.

وبما ان العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير في دراسة وتفسير الأحداث في العلاقات بين الدول، فانّ الساسة وصُنّاع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدي إلى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للاستقرار والسلام.

لذا يظل تحقيق السلام الهدف الأسمى للعلاقات الدولية نظراً لما يعتبره البعض بأن الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها الخارجية طبقاً لنفس المبادئ الأخلاقية التي تدفع الأفراد في التصرف، فان ذلك يجعلها تقتنع بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة مبنية على أساس تحقيق السلام من خلال مؤسسات دولية.

فإذا اتفقنا على أن أهمية هذه المبررات لقيام الدولة بما يتطلب منها من الوفاء به من التزامات ، فان هذه الدولة لابد وأن تمتلك القدرات التي تمكنها من ذلك على كافة الأصعدة والمستويات.

2-1 عناصر قوة الدولة:

بداية لابد من التأكيد على أن قوة الدولة نابعة من عدة عوامل ومصادر ذاتية، وما يمكنها توفيره وتطويره من مستلزمات كي تبقى فاعلة مؤثرة محافظة على سلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية على جميع مكوناتها، بعيدة عن الوصاية والتبعية، وفي هذا الصدد فانه من غير الممكن النظر إلى قوة الدولة وقياس هذه القوة بالاعتماد على عامل واحد فقط وإنما ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب ، فأما المكتسب فهو عبارة عن مجموعة من العناصر تشكل قوة الدولة والتي تزيد وتنقص تبعا

لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر[10].

والقضية التي لابد من التأكيد عليها في هذا السياق ، هي أن امتلاك عناصر القوة، وأشكالها المختلفة لم يعد كافيا لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وفي التأثير في الآخرين، حيث أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من أشكال للقوة، ومن هنا، جاءت أهمية الحديث عن القوة الذكية كمقابل للقوة "الغبية"، وعن القوة المدنية كمعبر عن "تفكير جديد" في توظيف عناصر القوة المختلفة، من حيث الجهة التي تمارس عليها القوة. والحديث عن هذين الشكلين للقوة يزيد من تعقد مفهوم القوة، ويجعل عملية قياس القوة غير مرتبطة بقيم حسابية فقط، وإنما أيضا بتقييم سياسات استخدام القوة ، وفي هذا الصدد يرى الباحثون والدارسون في مجال القوة الذكية ،من أن استخدام استراتيجيات القوة الذكية يعتمد على عدة عناصر، تتمثل في تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه، وتقدير احتمالية النجاح[11].

وفي هذا يرى كارل فريدريك أن القوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية؛ فعند القول إن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين[12]، وعرفها Stoesstinger بأنها قدرة الشعب على استعمال موارده المادية وغير المادية بطريقة تؤثر في سلوك الشعوب الأخرى تجاهها[13].

وكما ذكرنا، فالقوة تشتمل على شقين ، شق مادي يسمى القوة الصلدة (والتي تتمثل في القوة الاقتصادية والعسكرية والطبيعية والجغرافية) وشق معنوي يسمى القوة الناعمة أو الرخوة (وهي تلك القوة التي تتمثل في القيم والمبادئ والمقومات الثقافية والحضارية والدينية والمورثات الفكرية والحضارية)[14].

---

[10] الجلبي، حسن. مرجع سابق. ص ص 188- 191.

[11] الجلبي، حسن. مرجع سابق. ص 191.

[12] Henry FA. (2005). Hard and soft power: the paradox of winning the war of ideas" in the 21st century. A Strategic Research Project submitted in partial fulfillment of the requirements of the Master of Strategic Studies Degree. The U.S. Army War College. USA.

[13] الظاهر، نعيم. (1999). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: دار اليازوري العلمية. ص 33.

[14] مقبل، ريهام. (2012). مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية. عدد شهر إبريل. القاهرة. ص 169. ومصطلح القوة الناعمة هو مصطلح برز في مجال السياسة الخارجية لإدارة الأزمات وأول من صك هذا

وقد عد نموذج Morgenthau رائد المدرسة الواقعية التي أكدت فهم القوة كما هي عليه، لا كما يجب أن تكون عليه وبذلك اعتبرت التاريخ مادة أساسية لتأكيد صحة تشخيصها بأن هناك جوهراً للسياسات الدولية هو القوة، وشمل هذا النموذج العديد من المتغيرات البنائية و كان متغير القوة متغيرا سببيا في السياسات، كما اعتبر هذا النموذج القوة هي القدرة على التأثير في أفكار وتصرفات الآخرين، وصمم Morgenthau نموذجه البنائي بشكل يعتمد على مؤثرات القوة وقسم عناصر نموذجه إلى قسمين: مؤشرات ثابتة ومؤشرات متغيرة، وتألفت قوة الدولة عنده من تسعة عناصر[15]:

1. جغرافية الدولة: حيث وصف دورها في قوة الدولة من خلال قدرة تلك الدولة على حماية أراضيها ضد ما قد يواجهها من الأخطار والتهديدات أيا كان نوعها.
2. الموارد الطبيعية: وهي بذاتها تعكس قدرة الدولة على إنتاج الأغذية ومدى ما يتوافر لديها من المواد الخام اللازمة للاقتصاد الصناعي، وتكمن العلاقة بين الموارد الطبيعية والقوة في قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
3. القدرة الصناعية :وتتعلق بقدرة الدولة الصناعية اعتمادا على الموارد الخام ومصادر الطاقة.
4. الاستعداد العسكري: والذي يعد عنصرا هاما في قوة الدولة ويتمثل في التقنية العسكرية ، القيادة العسكرية، كمية وجودة ونوع القوات المسلحة.
5. السكان : وتتمثل في العدد الإجمالي للسكان و عدد السكان المتراوحة أعمارهم من (20-40 سنة) و الكثافة السكانية.

وتشكل هذه العناصر الخمسة القوة المادية للدولة، فأما عناصر القوة المعنوية أو القوة الناعمة في نموذج Morgenthau فهي:

المصطلح هو جوزيف ناي Joseph Nye في كتابه(القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية)، وقد عمل جوزيف ناي مساعدا لوزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون، وميز بين التأثير غير المباشر للعوامل الثقافية، والأيديولوجية، والإقناعية، ومنظومة القيم في سلوك الآخرين وبين وسائل القوة العسكرية (الصلبة). المرجع: جوزيف س. ناي. (2007). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. نقله إلى العربية: د. محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان.

[15] القحطاني، مسفر بن ظافر. (2010). استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص 62-69. انظر أيضا:
Morgenthau H. (1973). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred Knopf).

6. الشخصية الوطنية: التي تمثل من وجهة نظر Morgenthau النمط الحضاري للدولة، الذي يعكس نوعية التفكير والانطباعات عن دولة معينة تميزها عن دولة أخرى، ويرى Morgenthau في نموذجه بأن هناك ارتباطا وثيقا بين القوة الوطنية والشخصية الوطنية.

7. الإرادة الوطنية: التي تعتمد على البنية الموهوبة ، وتتمثل عناصرها في الترابط الوطني، القيادة، الثقة في الحكومة، الاهتمامات الشعبية بالاستراتيجيات الوطنية، وهي متغيرة بطبيعة الظروف والأحوال ويتساءل عن كيفية قياسها ويرى أنها تتمثل في قدرة واستيعاب الحكومة الوطنية.

8. جودة أو فاعلية النهج الدبلوماسي: حيث يرى Morgenthau إن جودة الدبلوماسية من أهم عناصر القوة الوطنية فهي تعد محفزة لعناصر القوة الأخرى، وهي وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق التوازن بين سياسات الدولة وقوتها، ويرى أيضا أن الدولة إذا ما أرادت أن تحقق دبلوماسية ذات جودة وفاعلية فإنها لا بد وان تنبذ روح العداء من سياساتها وتتبنى مبدأ حسن الجوار والتوافق بعيدا عن التهديد والإرغام.

9. جودة الأداء الحكومي: فالأداء الحكومي آخر مصادر قوة الدولة، وقد حدد Morgenthau في ضوء نموذجه ثلاث وسائل لتقييم الأداء الحكومي، الأولى تتمثل في التوازن بين الموارد البشرية والمادية التي تشكل القوة الوطنية، والثانية في دراسة التوازن بين مصادر القوة، والأخيرة تتمثل في الدعم المحلي لسياسات الدولة الخارجية.

وبناء على ما تقدم، فإن قدرة الدولة على تحويل ما تمتلكه من مصادر قوة مادية إلى قوة تأثيرية إنما يشكل فرصة لزيادة قوتها الناعمة[16].

ومن الثابت وجود تباين في عناصر القوة الناعمة (المعنوية) من شعب إلى آخر وذلك تبعا لعدد من العوامل، يبرز من بينها التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والتاريخ والتراث الذي يجمع بين أبناء الشعب ، وعندما تجتمع مقومات القوة الناعمة لدى شعب صغير فانه يصبح نموذجا في التحدي والإبداع والخلق، فالإرادة التي يتمتع بها صانع القرار، أي القائد، هي التي تمكنه من استحضار مقومات القوة المادية في اللحظة المناسبة وتحويلها إلى قدرة مؤثرة في أبناء الشعب وفي الآخرين، وعندما تغيب الإرادة تضيع معها

[16] Sheng D. (2006). Soft power and the rise of China : an assessment of China's soft power in its modernization process .Unpublished PhD thesis . The State University of New Jersey. P. 51 & 62.

كل مصادر القوى المادية والمعنوية، ومن بين القوى المعنوية للدولة، القوة التكنولوجية وكذلك الثقافة والحضارة و العامل الديني.[17]

وبتخصيص الحديث عن العامل الديني كأحد عناصر القوة الناعمة، فإن هذا العامل يلعب دورا هاما ورئيسا في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها داخليا وخارجيا ، وهذا واضح في التوجهات السياسات الخارجية الإيرانية (سنناقشه بالتفصيل لاحقا)، وكما حاول الإخوان المسلمين توظيفه في قيادة الدولة في مصر ، ولكن لم يكن ذلك لمصلحة مصر ، حيث تأكدت توجهانهم بعد سقوط نظام حكمهم مؤخرا، بعد عزل الرئيس محمد مرسي عن الرئاسة ، وما تقوم به هذه الجماعة من تعاون مع قوى غربية لتحقيق مصالح لم تكن في المشهد السياسي على الأقل لصالح مصر.

ان دور المؤسسات الدينية في ترويض الأفراد للقبول بنصيبهم من خلال التحويل الرمزي للعالم كان حاسماً وبصفة خاصة في المجتمعات التقليدية المحافظة، وفي ظل غياب قوة الدولة المركزية وضعف وسائل الضبط والإكراه المادي للقبول بنظام الامتيازات أو تخلي رجال الدين عن دورهم في ترويض الأفراد للقبول بنصيبهم أو سيرهم باتجاهات معاكسة لرفض الواقع ، فإن العديد من الأنظمة السياسية ستواجه مأزقا خطيرا في الضبط الاجتماعي[18]، وكثيرا ما استخدم الدين كعامل مؤثر للقوى السياسية المناوئة داخليا وخارجيا، وفي هذه الحالة تلجأ قيادة الدولة لاستخدام الدين كعنصر إضعاف للخصم في دولة أخرى ، وهذا ما نلاحظه في الأزمة السورية الراهنة ، فمثلا قامت تركيا بتقديم الدعم لجماعة الإخوان المسلمين السورية، وهو ما يمكن اعتباره نموذجا للتشكيلات السياسية الجديدة في العالم العربي[19].

ثم يأتي الحديث عن عنصر مهم آخر من عناصر القوة الناعمة للدولة، وهو الحضارة، التي تلعب دورا هاما في قوة الدولة المعنوية، وتعزيز مكانتها بين الأمم وذلك من خلال تقديم رؤية سليمة متوازنة في توجهاتها لإحداث تأثيرات ايجابية لصالح الدولة إذا ما تمكنت الدولة من بلورة رؤيتها في عرض وجهات نظرها من خلال منظور حضاري مقنع للآخرين، ولا يمكن أن تكون علاقته ايجابية وبناءة مع الآخرين إلا إذا تم الاتفا ق على حد أدنى من

[17] مقبل، ريهام. مرجع سابق. ص 171

[18] نصيرات، سليمان. العامل الديني وأثره على الاستقرار السياسي ، صحيفة ديرتنا نيوز ، بتاريخ: 2013/6/7.

[19] يلار، عبد القادر. التشيع في تركيا، مقارنة بين العلوية والجعفرية. جريدة الدراسات الإسلامية الشيعية، الجزء الثالث، رقم (3)، لندن،2011.

التعايش والتوافق والتمسك بمجموعة من القيم والمبادئ المشتركة التي قد تنتقص من حريته أو ماله أو مجهوده من ناحية، وفي سبيل تحقيق البناء والتقدم للمجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخرى، ومن ثم يكسب قيما أخرى أكثر أهمية وعمقا في حال وجود مجتمع قوي يعيش فيه مثل الأمن والأمان والتضامن والتكافل وسمو وارتقاء مكانته ووضعه أمام شعوب العالم الأخرى.[20]

وإذا انطلقنا من الدور الحضاري للدولة، فإن أحد معايير القوة الحضارية في عالم اليوم، هو مدى توفر مؤسسات البحث ومعاهد الدراسة ومراكز الحوار والتواصل، إذ يسهم وجود هذه الأطر والمؤسسات في منح المجتمع قوة وقدرة على المشاركة النوعية في حركة العصر، في حين يزيد غيابها من عدم وضوح الرؤية، ويفاقم من التناقضات والصراعات الداخلية، ويجعل المستقبل في كل المجالات فضاء مفتوحا لإرادات الأجنبي ونزعاته في الهيمنة والسيطرة.

تبدأ ملحمة النهضة بعد تحديد الأهداف بالانطلاق، بعد المواجهة واكتشاف البيئة التي نعيش فيها بكل ظروفها وعواملها، ومن هذه المواجهة تسعى المجتمعات إلى خلق الأفكار والرؤى والبصائر المنسجمة ومتطلبات تلك المواجهة، وإن سبيل التغيير والتطوير، هو العمل والممارسة على هدى الأفكار والبصائر العليا، وهذا بالطبع يتحقق اذا ما تم تبني إستراتيجية إبداعية وتشجيع القوى الابتكارية في الدولة، مما يعزز دورها الفعال في المجتمع الدولي، وإسهاماتها في عصر يزداد فيه الانفتاح والتواصل بين مختلف القوى الدولية، إذ لا مجال للانتظار، فمن لم يستمر في العطاء وفي التميز لن يكون لاعبا مؤثرا في المجتمع الدولي، مهما كان لديه من قوى مادية.

ومن بين الوسائل المعنوية ذات الأثر الهام جدا في مواجهة الدول المعتدية، المظاهرات الشعبية والمسيرات السلمية ،ولعل الثورات العربية تعتبر أفضل بيان لما يمكن أن تحدثه ليس على المستوى المحلي بل والعالمي. ولا ننسى ذكر التحركات الشعبية العالمية التي رافقت الحرب على غزة وكيف كان لها أثر بالغ على رفع معنويات الشعب الفلسطيني، وتشويه صورة الكيان الصهيوني، وإذا عدنا إلى الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين، نجد بأن العالم العربي قد شهد مسيرات ومظاهرات ضد القوى الاستعمارية إبان

[20] عبد المجيد، عبد الله محمد. دور الفرد في البناء الحضاري للأمة نظرة تربوية، صحيفة الوسط البحرينية – العدد 926 – الأحد 20 /2005/3.

العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ،وهكذا يمكن القول بأن موازين القوى باتت اليوم مختلفة عن ذي قبل على الأقل من الناحية المعرفية، ودخل اليوم مفهوم القوة الناعمة كمصطلح في السياسات الدولية، وباتت القوة الناعمة مصدرا من مصادر التغيير على المستوى المحلي والدولي.

وبالانتقال في الحديث إلى القوى المادية، يبرز من أهم بل وأخطر تلك القوى التي تمتلكها الدولة موقعها الجغرافي، حيث يعتبر موقع الدولة من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد قوتها وسياساتها الداخلية والخارجية ،كما يترتب عليه اتخاذ الكثير من القرارات وظهور كثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الحقائق الثابتة هي أن لكل دولة موقعها الخاص بها ، بحيث يميزها عن مواقع الدول الأخرى ، ولذلك فان الآثار الناتجة عن الموقع تختلف من دولة إلى أخرى بصورة عامة، على أن أهمية الموقع وتأثيراته تتغير بصورة مستمرة مع التطورات التكنولوجية وخاصة فيما يتعلق منها بوسائل المواصلات والحركة. كما يظهر التأثير الجغرافي– السياسي لمواقع الجوار على العلاقات الدولية إذا كان هناك تباين بين الدولتين من حيث القوة ،فإذا تجاورت دولتان احدهما أقوى بكثير من الأخرى، فإن هذا يعني غالبا خضوع الدولة الضعيفة للدولة القوية، وفي هذه الحالة قد تضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية ، أو أن تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة، وعليه، يمكن القول إن مجاورة الدول بعضها لبعض يؤثر دائما في علاقاتها في السلم وفي الحرب على حد سواء. ويعتبر الجانب الاستراتيجي لموقع الدولة وتأثيره في جغرافيتها السياسية من أكثر جوانب الموقع حساسية،لان وقوع دولتين كبيرتين متجاورتين أحدهما في مواجهة الأخرى، من شأنه أن يوجه السياسة الداخلية والخارجية لكل منها وجهة دفاعية.

يحدد موقع الدولة درجة قوتها ونفوذها، فالدول التي تحتل موقعا مركزيا، في إطار شبكة أو مجموعة من الشبكات الدولية، تستطيع استغلال قدرتها على التحكم في حركة التفاعلات داخل الشبكة لزيادة نفوذها وقدرتها على التأثير في الآخرين. ومن أوضح الأمثلة على ذلك موقع الدولة المتحكمة في منابع الأنهار التي تمتد عبر الحدود إلى دول أخري. فهذه الدولة قادرة على بناء السدود التي تقلل من كميات المياه المنسابة إلى الدول الأخرى،

كما أنها قادرة على استغلال ميزتها النسبية في هذه الشبكة المائية لتحسين موقفها في شبكات أخري تتعلق بأنشطة مختلفة، مثل التبادل التجاري[21].

ويرى دارسو الموقع الجغرافي– السياسي للدولة بأن مساحة الدولة تشكل معيارا مهما لقوتها وأهميتها، فالمساحة الواسعة تعني وجود كميات وأنواع من الموارد أكبر مما تحويه المساحة الصغيرة، كما تسمح باستيعاب عدد أكبر من السكان، وتهيئ الفرص والإمكانات للإنتاج المتنوع مما يكفل بدوره توازنا أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة[22].

وعند الحديث عن الموقع الجغرافي، فانه لابد من إدراج التضاريس الجغرافية التي يشملها موقع الدولة، من الجبال و الوديان و الأنهار و السهول ، فهي تتحكم بطبيعة النقل والاتصال داخل الدولة، فكلما كانت سهلة و ممكنة زادت درجة التجانس والارتباط بين المواطنين ، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب، وهكذا فان دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم معينة ، وليس مرتبطا فقط بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينة ، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة[23].

ثم يبرز دور الاقتصاد الوطني في بناء الدولة وتعضيد قوتها، فالاقتصاد هو أساس القوة وبدون القوة الاقتصادية لن يكون هناك قوة سياسية، وبالقوة الاقتصادية تحتل الدول مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وما من شك في أن القوة الاقتصادية هي عماد القوة العسكرية أيضا، لأن متطلبات القوة العسكرية تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لا تستطيع كثير من الدول توفيرها أو تحمل أعباءها، وقد بات العامل الاقتصادي اليوم أساس التفرقة بين الدول، وتصنيفها بين متأخرة ومتقدمة، يضاف لذلك أن الاقتصاد هو أساس التقدم العلمي

---

[21] أبو الخير، كارمن. الشبكات الإقليمية ، التفاعلات متعددة المستويات في منطقة الشرق الأوسط ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام ، العدد 189.

[22] المرجع السابق نفسه.

[23] عباس، عبد الرزاق. (1976). الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية. بغداد: مطبعة أسعد. ص 273

والتقني لكون اعتماد الأبحاث والدراسات التي تمد الدولة بمقومات القوة على توفير ميزانيات ضخمة أيضا ،علاوة على ذلك، فإن باستطاعة الدولة القوية اقتصاديا المساهمة في تقديم القروض والمساعدات للدول الضعيفة والصغيرة مما يعزز من مكانتها في العلاقات الدولية.

ان الدولة المعاصرة القوية لا تعتمد فقط على الأرض والقوة البشرية ، لكنها أصبحت في العصر الحاضر تعتمد على القوة الاقتصادية ، وقد اتسع نطاق الاقتصاد ليصبح – إلى جانب تحقيق الرفاهية وطيب العيش للشعب – عاملا مهما في مجال التنافس الدولي، وتطور شيئا فشيئا ليأخذ التنافس طابعه القوي، بحيث يصبح الاقتصاد عاملا يحدد الوجود القوي للدولة داخل المجتمع الدولي، ويفرض تفوقها بين أقرانها ، والجدير بالذكر أن القوة الاقتصادية لا تهتم بتوجه واحد فقط ، فالقوة الاقتصادية تقيس مدى ما تحققه الدولة من تفوق داخلي وخارجي ، فمن الناحية الداخلية ، تتطلب الوجهة الداخلية أن يكون الاقتصاد في خدمة المواطنين والدولة ، وأن يكون المواطنون والدولة في خدمة الاقتصاد، ومعنى ذلك أن المواطنين يجب أن يجندوا أنفسهم لخدمة مصادر الإنتاج. وكما هو معروف فإن جوانب التنمية الاقتصادية في دولة ما تشمل القطاع الزراعي والصناعي، ليس فقط لتحقيق حالة الاكتفاء الذاتي ، بل لابد أن تكون الدولة قادرة على التنافس والتفوق، أما على المستوى الخارجي، فإننا نجد القوة الاقتصادية تكسب الدولة موقعا مؤثرا ومكانة ضاربة، والقوة الاقتصادية هي التي تضع بعض الدول في مركز دبلوماسي مهم، وفي مركز عسكري لا يقل أهمية ، ثم تعطي لبعض الدول نفوذا في مختلف القارات عن طريق التجارة والصناعة ، وتأثيرها الثقافي أيضا له مظاهره، وقد فرضت كثير من الدول لغتها في كثير من الأنحاء عن طريق الاستعمار، من خلال التأثير في فرض اللغة على كثير من البلاد للتعامل التجاري والصناعي ، وما يتبع التجارة والصناعة من وسائل ووسائط ، ولا يمكن أن يكون الاقتصاد قوة ما لم يتطور من الناحية الإنتاجية ، ويشترط في صيرورة الاقتصاد الوطني لدولة ما أن تكون قوة مؤثرة في عالمها القريب والبعيد ، من خلال التعاون الدولي الإيجابي ، والانفتاح على القوى الفاعلة، فالتعاون هو ما يسمح بالتكامل والازدهار الاقتصادي من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية[24].

ثم يأتي الحديث عن القوة العسكرية كأحد عناصر ومكونات القوة للدولة، بل هي أشدها خطرا وأهمية، إذ يمثل الاستعداد العسكري المظهر الرئيس للقوة في المجال الدولي، ومن

[24] غلاب، عبد الكريم. (1993). في الفكر السياسي. الدار البيضاء: الشركة المغربية للطباعة والنشر. ص 85.

البديهي أن تكون أقوى الدول هي أقواها من الناحية العسكرية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة وروسيا القوتين الرئيستين في العالم بحيث اقتصر التوازن الاستراتيجي عليهما ولا يمكن للدول الأخرى ولو كانت مجتمعة أن تعادل من حيث القوة العسكرية ما تمتلكه إحداهما من هذه القوة وهذا ما يؤكد أن الاستعداد العسكري يضفي الأهمية الفعلية على عوامل القوة الأخرى وبالتالي يكون أساسيا وضروريا لدعم وتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية، وتتجلى درجة الاستعداد العسكري في تقنية الحرب والقيادة ونوعية وضم القوات المسلحة فالتفاوت في تقنية الحرب جعل الدول الاستعمارية في أوروبا تفوق على البلاد الأخرى في إفريقيا وأسيا وتسيطر على العالم الجديد في النصف الغربي من الكرة الأرضية ذلك. وقد شهد القرن العشرون ابتكارات جديدة في تقنية الحرب، وأعطت ميزة مؤقتة للجانب الذي استخدمها قبل خصمه أو قبل أن يتمكن هذا الخصم من وقاية نفسها منها.

ولاشك في أن متطلبات القوة العسكرية الكافية كما وكيفا تختلف من دولة إلى أخرى لعدم وجود تجانس بين الدول من الناحية المادية ، فهل يتحتم على الدولة أن تحتفظ بقوات عسكرية كثيرة العدد أو من الأفضل لها أن يكون لها جيشها مكونا من وحدات صغيرة عالمية التدريب والتجهيز ؟ وهل من المفيد للدولة عسكريا أن تتسلح بالأسلحة الدفاعية أو بالأسلحة الهجومية ؟ وهل يمكن الوصول بالحرب إلى نتيجة حاسمة عن طريق استخدام سلاح جديد كالمدفعية في بداية القرن الخامس عشر والغواصة والدبابة في الحرب العالمية الأولى والطائرة لفترة ما بين الحربين العالميتين والأسلحة النووية والفضائية بعد الحرب العالمية الثانية.

وإلى جانب ذلك فالاستعداد العسكري يتطلب من الدولة القدرة على حشد طاقاتها وإمكانياتها بأكبر ما يمكن من السرعة لأن الدول التي تفشل في التعبئة الشاملة والسريعة لقواتها في الوقت المناسب تفقد القدرة في مواجهة أعدائها كما أنه يستدعي إلى جانب ذلك إعداد الجبهة الداخلية لتحقق من خدمة الجهود العسكرية، فحشد إمكانيات وطاقات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الإطار العسكري وحده وإنما يجب أن يمتد إلى الجبهة العسكرية والمدنية في نفس الوقت[25].

[25] هويدي، أمين. (1991). العسكرة والأمن في الشرق الأوسط :تأثيرهما على التنمية والديمقراطية. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص 75-79.

وبوجه عام، ولكي تحقق القوة العسكرية الهدف من وجودها ، دفاعا وهجوما ، فانه لابد من التوافق العميق بين صاحب القرار السياسي والقيادة العسكرية ، والعمل لمصلحة الوطن، وهذا يفترض التوافق في الأساليب والوسائل للتعامل مع الحرب المقبلة، استنادا الى قوانين الحرب في فترة تاريخية محددة، وكذلك لابد من صياغة محكمة للعقيدة العسكرية ، مع توفير الخطط العسكرية للتحرك والإسناد الإداري والمعنوي ، وهذا بدوره يستوجب تحديد خطط النفير العام والاستعداد للطوارئ بكل ما تطلبه من توفير الموارد الاقتصادية، لتأمين أسباب الانتصار وتخفيف الخسائر إلى اقل حد ممكن، وان تعمل القوات المسلحة في أفضل الظروف لتحقيق النصر، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالعقيدة العسكرية للأمة، إذ إن العقيدة العسكرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدول، ووضعها السياسي والاقتصادي والثقافي والجغرافي والبشري ، حيث من المفترض أن تتولى القيادة السياسية تحديد المبادئ الأساسية للعقيدة العسكرية، ومن الثابت أن لكل امة عقيدتها العسكرية الخاصة بها، والعقيدة العسكرية تشمل توحيد أساليب القتال ، والأهداف، والتقدير السليم للموقف العسكري، وإعداد الدولة إعدادا متكاملا ، سياسيا، اقتصاديا ، معنويا، وحتى دبلوماسيا ،وهذا يعني قراءة دقيقة وفاحصة للموقف الدولي لكل أبعاده، وبخاصة دول الجوار الإقليمي[26].

إن القوة العسكرية ليست فقط أدوات ومعدات ، بل هي مجهود حربي متكامل، والمجهود الحربي يعني قدرة الأمة على إدارة الحرب والتعامل مع التطورات المتلاحقة، وهذا بطبيعة الحال يعني توفير الطاقات البشرية القادرة على الاستجابة لأي تطورات ، وأن تسخر الدولة كل إمكاناتها وقدراتها لتحقيق غايات الحرب ، على المدى الاستراتيجي ، وكما هو معروف وثابت في أنه ليس بالأمر السهل تحقيق النصر وإلحاق الهزيمة بالخصم ، ما لم تكن لدى الأمة القدرة الكافية عل تأمين متطلباتها، وبخاصة حين تكون الحرب في كثير من الأوقات محددة لفترة زمنية، أو محددة بمنطقة جغرافية ،بل هي دائما مرتبطة بتحقيق الهدف الوطني والقومي، والحفاظ على ذلك الهدف ، والاستعداد لكافة الاحتمالات لاحقا[27].

---

[26] عبد الحميد، صبحي. (1969). نظرات في الحرب الحديثة . بيروت: منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر. ص 14-20.

[27] المرجع السابق نفسه.

ومما لا شك فيه فإن العامل الحاسم في المواجهة هو العامل البشري من حيث إعداده واستعداده للعمل من اجل تحقيق الأهداف الوطنية والقومية، وبهذا تبرز القوة البشرية كواحدة من أهم عناصر الإنتاج الوطني ، كما أن ثروة أي أمة وما لديها من إمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد في جانب كبير منها على قدرتها على تخطيط القوى البشرية ورسم السياسات الخاصة بها ويتطلب تخطيط الموارد البشرية فهماً كاملاً، لأهداف الأمة وسياساتها وخططها، لتحقيق هذه الأهداف، كما يتضمن تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية العاملة، على مختلف المستويات والفئات لكل قطاع اقتصادي، لأن تحديد تلك الاحتياجات، يعكس إلى درجة كبيرة سياسة التعليم والتدريب واتجاهاتها، ويرشد إلى مواطن الضعف والقوة في طاقاتها، بغية العمل على معالجة جوانب الخلل والقصور فيها. وفي ضوء ما سبق، فان تخطيط القوى البشرية، يشمل تطويرها من الناحيتين الكمية والنوعية، وتهيئة كافة الأعداد المطلوبة من القوى العاملة، التي يحتاجها الجهاز الإداري للدولة بمختلف قطاعاته النوعية، إذ إن كل ذلك سيؤدي إلى تجميع للرأسمال البشري، واستثماره بصورة فعالة[28].

وتواجه المجتمعات النامية تحديات كثيرة في مجال تنمية الموارد البشرية بشكل خاص، وفي مقدمة هذه التحديات ارتفاع كلفة الخدمات التعليمية والتربوية، وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بمراحله ومستوياته ومجالاته المختلفة، بسبب النمو الكمي والتطور النوعي لهذه الخدمات مما أدى بالكثير من الدول لتبني السياسات ووضع البدائل والحلول التي تضمن استمرارية المصادر التمويلية والمحافظة على المسيرة التربوية وحمايتها من التعثر والتراجع، وفي نفس الوقت نجد عددا من المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي) تفرض توجهات تعليمية على الدول، وتتدخل في المناهج التعليمية، ولم يقتصر الأمر على الجوانب التعليمية، بل نجد هذه المؤسسات تفرض أساليب معيشية على الدول ، مثل رفع الدعم عن عدد من السلع الاستهلاكية ، وتخفيض الأجور.

وعندما نتحدث عن تنمية الموارد البشرية فانه من المفترض أن يكون لها علاقة بالنمو الاقتصادي للمجتمع ، وبالتالي تعزيز قدرة الدولة ولعب دور فاعل في المجال الدولي، وهنا يأتي دور التعليم الهادف المنظم المتطور ، مما يستوجب إحداث إصلاحات

[28] العلاق، محمد بشير. (1977). تخطيط الموارد البشرية في خطة التنمية القومية للسنوات 1976- 1980، مجلة التنمية الإدارية، العدد الثامن بغداد. ص 14 وما بعدها.

في نظم تنمية الموارد البشرية بشكل عام، وفي الأنظمة التعليمية بشكل خاص في ضوء التطورات العالمية الاقتصادية منها، والاجتماعية والسياسية، وفي ضوء الثورة المعرفية، وبخاصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات. وقد زاد من الحاجة إلى الإصلاح والتطوير تنامي الفجوة وازدياد الهوة بين احتياجات التعليم من الموارد المادية وبين ما توفره كثير من المجتمعات والحكومات من هذه الموارد لتلبية تلك الاحتياجات مع الأخذ بالاعتبار التطور المستمر في عالم التقنيات والتسارع في وتيرة التطورات التقنية مما يستدعي تطوير السياسات التمويلية، والنهوض بالقدرات الإدارية والتنظيمية ،وزيادة الكفاءة والفاعلية لدى الجهات والمؤسسات المعنية بالتخطيط والإشراف والتنفيذ والتقييم والتصحيح[29].

وخلاصة القول، فإن دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي يتحدد بحجم مواردها المادية والبشرية، وامتلاكها القوى المادية والمعنوية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى تمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع .

3. التعاون والتكامل الدوليان

3-1 تنظير مفهوم التعاون:

3-1-1 التعاون من منظور اجتماعي:

[29] موساوي، عبد الله. (2009). دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد السادس. ص 41- 64.

يعد التعاون من العمليات الاجتماعية المهمة في استقرار حياة المجتمع وإرساء العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتحقيق غايات عامة مشتركة، وفي هذا الصدد، فإن التعاون من حيث النطاق فقد يكون مقصوراً على أفراد جماعة أو مصنع أو بيئة محلية وقد يتسع نطاقه فيشمل إقليماً أو عدة دول، وتقاس قوة الجماعة وسلامة بنيانها ودقة نظمها بمقدار تعاون أفرادها وتضامنهم على تحقيق المصالح العامة والخير المشترك، وقد يكون التعاون بين جماعتين أو أكثر، وقد يكون التعاون :

اختيارياً : وهو أن يختار الفرد الجماعة التي تناسبه وهذا يعتبر تناسق أكثر مما يكون تعاوناً.

إجبارياً : ويلاحظ في الأسرة حيث يقوم على العاطفة والشعور بين الأفراد والمحيط ويعتبر الأقوى، ويظهر التعاون داخليا أو وطنيا في العديد من المجالات:

المجال الاقتصادي : يتطلب أن يكون هناك مصلحة اقتصادية لدى الفئة المتعاونة ومثاله العلاقات بين الدول المتقدمة صناعياً ودول النفط النامية وهي علاقة تعاونية تقوم على المنفعة المتبادلة .

المجال السياسي : يتطلب أن يكون الفرد أو الجماعة مؤمنة بمبدأ سياسي يكون أساساً لتعاونها ومثاله الشخص المؤمن بالديمقراطية الذي يتعاون مع شخص آخر مؤمن بنفس المبدأ فهذا تعاون سياسي.

فالناس لا تستطيع أن تجتمع دون تعاون من أجل السعي وراء المصالح المشتركة ، والمرء لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن مجتمعه لذا فالتعاون سمة ضرورية للحياة الإنسانية ومن ضرورياته.

وعندما نتحدث عن التعاون المجال الاجتماعي فانه لابد من الإشارة إلى المواطنة وما يتصل بها من حقوق وواجبات ومبادرات والالتزام بما يتم التوافق بشأنه مجتمعيا. ومن الجدير بالذكر أن تنمية المواطنة تتم من خلال مؤسسات حكومية وغير حكومية، ويعتبر الإحساس بالهوية عنصرا هاما ورئيسيا، وهذا يعني تحمل المسؤوليات والواجبات ،ويتمثل ذلك في طاعة القانون، واحترام حقوق الآخرين، والتضحية والدفاع عن الدولة التي ينتمي إليها، وبالطبع لابد من المساهمة في الشؤون المدنية، اي لا بد من المشاركة في شؤون المجتمع.

إن الانتماء الوطني عملية اجتماعية، يدمج الفرد من خلالها في الجماعة، وعليه فانه لابد من تربية وإعداد الفرد ليكون شخصية اجتماعية ، وهذا يتطلب التركيز على الانتماء للجماعة، أي التحقق من مدى الولاء ، فالحفاظ على استقرار الوطن ، والتضحية من اجله والتعاون مع بقية أفراده ،والاعتزاز بتاريخه ورموزه ومقدساته والمشاركة في مناسباته الوطنية، والعمل بإخلاص من اجل الوطن والجماعة التي ينتمي إليها.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية أساسا رئيسا وهاما من أسس ومقومات المواطنة الصالحة، أي لا بد من ترجمة صدق الانتماء للوطن من خلال قيام الفرد بالمسؤوليات المجتمعية، وتنعكس حالة أداء المسؤولية الاجتماعية من خلال التفاعل مع الجماعة والارتباط العاطفي، وان يظهر ذلك من خلال التوحد مع الجماعة، والمشاركة الفعلية في كل قضايا الوطن والمجتمع[30].

إن تحقيق التعاون في المجال الاجتماعي يتطلب وجود جماعة، فوجودها مهم للمجتمع وذلك من خلال ما تقوم به في المجتمع من تنمية وتقدم وتطوير، والمشاركة الفاعلة والفعالة، وهذا يستوجب جمع وتنظيم جميع أوجه النشاط الاقتصادي والثقافي والسياسي، وتحديد أساليب أداء السلطة التنفيذية والإدارة العامة على أساس من المشاركة الجماعية دون استبعاد جماعة ما لأية أسباب.

إن بناء الجماعة كقوة مؤثرة في الدولة يتطلب إيجاد وسائل تواصل فعالة، فالتفاعل الاجتماعي والتعاون الاجتماعي لا يتحقق بشكل ايجابي إلا إذا كان هناك هدف مشترك يسعى الجميع لتحقيقه في إطار دولة تضمن حرية الإبداع والتفكير لصالح الجماعة والمجتمع، وبالتالي يتم بناء قوة مجتمعية، إذ يحدد موضع الفرد في بناء القوة المجتمعية ما يستطيع هذا الفرد القيام به شريطة إعطائه الفرصة لذلك . إن وجود جماعة متعاونة متكافئة متكافلة يعد أساسا لبناء قوة الدولة التي ترتكز إليها في علاقاتها الدولية، فكما هو معروف لا يمكن إيجاد دولة دون وجود أفراد وجماعات متجانسة عند الحد الأدنى كي تتمكن الدولة من ترجمة مسوغات وجودها إلى أشياء ملموسة ، وهذا

[30] المعمري، سيف بن ناصر بن علي. (2009). تربية المواطنة: توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح. مسقط: مكتبة الجيل الواعد. ط1. ص 37-52.

بالطبع مرتبط بسلوك الجماعة بشكل كلي على أسس سليمة، محددة الأهداف والأغراض وهذا بدوره يستدعي إيجاد الوسائل العملية المناسبة لتحقيق ذلك[31].

3-1-2 التعاون من منظور اقتصادي:

تتبع أهمية العمل التعاوني الاقتصادي بين مكونات المجتمع وتأسيس التعاونيات من خلال الدوافع الاقتصادية الحتمية والدوافع الاجتماعية الشعورية بالإضافة إلى النظام الدقيق والفعال الذي تمارس فيه التعاونيات أنشطتها المختلفة وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون.

وتمثل الدوافع الاقتصادية الحتمية الرغبة في تحسين ظروف المجتمع الاقتصادية، وتحقيق آماله في مزايا اقتصادية تتحقق له نتيجة لانضمامه إلي الجمعيات التعاونية، وذلك في صورة دخل حقيقي مرتفع، وخدمات أحسن، ومستوى أفضل من المعيشة ، أما الدوافع الاجتماعية الشعورية فهي تتمثل في الأسباب التي تؤثر علي القرارات التي يتخذها الفرد إراديا أو غير إرادي ، وفي مقدمة ذلك حب الإنسان لأن يعيش بدرجة كبيرة من الطمأنينة والأمن بعيدا عن صراعات الحياة، بينما تحققها المؤسسات والهيئات التي تعنى بتعزيز الاقتصاد الوطني لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحلية والدولية ، مما ينعكس إيجابا على قوة الدولة في المجال الدولي.

وإذا تمكنت الدولة من تعزيز قدراتها الاقتصادية القائمة على التعاون الايجابي بين المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة ، ومن منطلق التعاون الاجتماعي بين القوى البشرية ، فان ذلك ينصب في تعزيز التوجه السياسي للدول ، وهذا يتطلب تعاون القوى السياسية الوطنية ودعم الاستراتيجية الوطنية للدولة كي تكون قادرة على مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية المحلية والدولية[32].

3-1-3 التعاون من منظور سياسي:

يستوجب تنظيم العلاقة السياسية بين مؤسسات الدولة الحديثة بما فيها العلاقة بين الحاكم ، وبين الشعب والمجتمع وجود تنظيمات سياسية تضمن الحريات العامة واستقلال سلطات الدولة وتوزيع الصلاحيات, وتمنع الاستفراد بالسلطة أو احتكارها ، وتشكل رقابة دائمة على أدائها في كل النواحي والمجالات، وليس من شك في أن أدوار الأحزاب السياسية تختلف من مرحلة إلى أخرى ويراعى في تقديرها اختلاف الحالة الظرفية والبيئة السياسية

[31] زهران، حامد عبد السلام. (1984). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب. ط5. ص 213-223.

[32] عبد العليم، طه. القوة الاقتصادية ركيزة الأمن القومي والإنساني. صحيفة الأهرام اليومي: 2012/11/25.

والمناخات الفكرية، فدور الأحزاب والقوى الوطنية في مواجهة الاحتلال والتصدي للاستعمار الأجنبي يختلف عن دورها في مقارعة الأنظمة المستبدة ومقاومة التسلط والظلم الناشئ عن استجماع السلطة المطلقة وإقصاء الخصوم السياسيين.

ومن اجل أن تقوم الدولة والقوى السياسية الوطنية بدورها في تعزيز مكانة الدولة وقدرتها على المسرح السياسي الدولي ، فان ذلك يتطلب تخطيطا سياسيا ، فالتخطيط السياسي هو سمة من سمات العصر الحديث في مختلف بلدان العالم وعلى مستوى جميع القطاعات داخل الدولة، ومن ثم أصبح لزامًا على كل قطاع أن يحدد أهدافه طويلة الأجل وبرامجه القصيرة، وأن يضع الخطة المتكاملة التي من شأن تنفيذها على خطوات مدروسة تحقيق هذه الأهداف، على أن يتم متابعة تنفيذ الخطة دوريًّا للتمكن من حل مشكلات التنفيذ في التوقيتات المناسبة والتخطيط بذلك يعني التفكير والتدبير والتأمل العلمي في الأمور ثم التبصر قبل اتخاذ القرار، لذلك فإن توفر جهاز متفرغ لأعمال التخطيط يعتبر من الضروريات التي تفرضها طبيعة العملية التخطيطية ذاتها.

والتخطيط من الوظائف الرئيسية للإدارة العليا في الدولة، وهو يرتبط أساسًا بالمستقبل؛ لذلك فإنه يحتاج إلى قدرات خاصة على التوقع والتنبؤ واستخدام النظريات والأساليب الحديثة التي تساعد على ذلك، وقبل كل ذلك إشراك القوى الوطنية في صنع القرار: إنه عملية تحديد الأهداف المنشودة وتحديد الطرق للوصول إلى هذه الأهداف، وتحديد المراحل لذلك، والأساليب التي يجب أن تتبع لتحقيق هذه الأهداف ، والتخطيط يتطلب تحليل نتائج ما سبق تنفيذه، واتخاذ القرار لما يجب تنفيذه في ضوء دراسة وتقدير المستقبل ، وبالتالي رسم استراتيجية التعاون الدولي بين الدولة المعنية والقوى العالمية المختلفة[33]، وفي ذلك يرى الاقتصادي السوفييتي سميرنوف بأن مضمون التخطيط يتمثل في إقامة التوازن المنطقي السليم في توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته، وذلك من أجل إقرار مهمات اقتصادية واجتماعية معينة، في ظروف لا يكون فيها للسوق والمنافسة أثر أساسي وحاسم في تطور الإنتاج وفي توزيعه واستهلاكه. وهكذا فإن المدرسة الاشتراكية عكس المدرسة البرجوازية، تؤكد الارتباط المتين بين التخطيط الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي، وبهذا تتركز مهمة التخطيط بشكل أساسي

[33] خوري، عصام. التخطيط. متوفر على الموقع الاليكتروني التالي
http://www.arab-ency.com/index.php تاريخ الزيارة: 2014/3/23

على إقرار مهمات اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في الوصول إليها والعمل على تنفيذها[34].

3-1-4 التكامل في العلاقات الدولية

حين قدم المفكر موريس دوفرجيه تعريفا لمفهوم التكامل الدولي، اعتمد في صياغته لهذا التعريف على معجم لالاند الذي عرف التكامل بأنه "قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع"، وعليه، رأى موريس أن التكامل عملية توحد للمجتمع تميل إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يخلق الشعور لدى أعضاء المجتمع بأنه نظام حقيقي، وهو لا يفترض زوال التنازع فحسب، بل نمو التضامن أيضا[35].

في حين رأى جوزيف ناي أن التكامل مفهوم مركب يعكس ثلاثة عناصر رئيسة هي التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي، ويرى أن التكامل السياسي بدوره مكون من أربعة أركان تتعلق بالمؤسسات والسياسات والاتجاهات والأمن الجماعي[36].

والتكامل في العلاقات الدولية إنما هو أداة لطرح التعاون واستهداف تحقيق الأمن والسلم والمصالح المشتركة، ويمكن القول بأن التكامل يشكل ظاهرة علاجية في العلاقات ما بين الدول التي ترغب في تحقيق التكامل ، فهو ينقلها إلى مستويات أرقى من التنظيم وتوزيع المهام والتعاون، وغالبا ما يشار إلى التكامل بأنه آلية لحل النزاعات أو التخفيف من حدتها[37].

وفي ضوء العلاقات الضوئية ، فقد ارتبط مفهوم التكامل ببعد آخر تمثل في الظاهرة الإقليمية، هذه الظاهرة التي تشكل مجموعة مركبة من المواقف والانتماءات والأفكار التي تركز توجه الأفراد والجماعات تجاه ما يعتبرونه إقليمهم، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيين وفي سبيل توجيه سياساتهم الخارجية يسعون لمعالجة بيئتهم الخارجية

---

[34] المرجع السابق نفسه.

[35] دوفرجيه، موريس. (د.ت). مدخل إلى علم السياسة . ترجمة: سامي الدروبي. دمشق: دار دمشق للطباعة. ص 221.

[36] خشيم، مصطفى عبد الله. (1996). موسوعة علم العلاقات الدولية. ليبيا/ طرابلس: الدار الجماهيرية. ص 73

[37] بو عشة، عبد القادر. (1999). التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات. بيروت: دار الجيل. ص 167.

من خلال المنظور الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار الاتفاقات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة استجابات مؤسسية نموذجية[38].

ولا تعد الإقليمية والتكامل مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول أو التغلب على الأزمات الأمنية المحلية أو الدفاع عن الهويات والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية، بل تشكلان قاعدة لاستيعاب الصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد، في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى، وبذلك نجد بأن نظرية التكامل تبحث في إمكانية إيجاد دول جديدة من خلال دمج الدول القائمة، على أساس إقليمي وربما تتطلع لإيجاد دولة عالمية جديدة على المدى البعيد[39].

3-2 أسس ومجالات التعاون الدولي:

نقصد بالتعاون الدولي تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا في العالم، وهذا التعاون يقوم على عدة مقومات وأسس:

3-2-1 الأساس الاقتصادي:

يطلق التعاون الاقتصادي الدولي على مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة والتي تساعد جميعها على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو للوحدات المشكلة للاقتصاد العالمي.

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت الساحة العالمية تحولات وتبدلات في طبيعة تشكيل التحالفات، فتحولت أنظار العالم من إنشاء تحالفات سياسية إلى إنشاء التحالفات الاقتصادية، حيث عكف الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على المضي قدما في تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية، بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتماماتهم[40]، وقد استطاع هذا التحول أن يثبت حتميته في أرض الواقع من خلال قيام العديد من الكيانات والتكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول

[38] إيفانز، غراهام، نوينهام، جيفري. (2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. ص 648.

[39] براون، كريس. (2004). فهم العلاقات الدولية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. ص 153.

[40] الحاج، علي. (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطاريح الدكتوراه. ص 270-271.

أمريكا الشمالية والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وكلها أمثلة على تلك التحالفات الاقتصادية الجديدة.

وتتولى المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية المتخصصة ترجمة المنطلقات إلى أهداف يمكن تحقيقها على ارض الواقع، وتدعو إلى زيادة التعاون الاقتصادي الدولي وتعميقه، وهذا التوجه من اجل التعاون يبقى دعوة دائمة من جهة الدول الفقيرة والمتخلفة تمارسها عبر المنابر الدولية المتعددة في محاولة يائسة لحث الدول الغنية المتقدمة على مساعدتها سواء عن طريق نقل التكنولوجية المتقدمة إليها أو تزويدها برؤوس الأموال اللازمة لتنميتها أو فتح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة بأسعار عادلة.

وتقوم المنظمات الدولية المختلفة بتقديم العديد من المساعدات للبلدان الفقيرة مثل دراسات المشروعات الإنمائية، وتحث المنظمات النقدية والمالية الدولية على تقديم القروض والمساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض باقتصاد تلك الدول كما تحث البلدان الصناعية على ضرورة تقديم الخبرة والمشورة الفنية ونقل التكنولوجية إلى البلدان الفقيرة، وغالبا ما تكون هذه المساعدات ذات أبعاد سياسية لصالح الدول الكبرى التي تقدم المساعدات ، اذ ترتبط مسألة المعونات الدولية ارتباطاً وثيقاً مع المواقف السياسية، والمصالح الخاصة التي تجمع بين الدول المانحة والدول المتلقية للمعونة.

ومثال ذلك طبيعة المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني أو لغيره من الأنظمة التي تخدم المصالح الأمريكية في العالم. ويلاحظ أيضاً أن برامج وخطط المساعدات التي تقرها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها تخضع أيضاً للمعاملة التمييزية، وذلك حسب المواقف والعلاقات السياسية التي تجمع بين الدولة المتلقية والمنظمات المانحة والتي تسيطر الدول الصناعية على إدارتها ومن ثم فهي تصوغ القرارات والبرامج التي تخدم مصالحها ومصالح حلفائها من الدول المتلقية للمعونة، ولذلك يمكن التأكيد أنَّ المعونات الدولية تخضع لشروط تمييزية وغير عادلة حيث تشير الإحصاءات الدولية إلى أن الكيان الصهيوني يأتي في مقدمة الدول التي تحصل على المعونات الأمريكية لارتباط المصالح بينهما، كما تشير التقارير الدولية إلى ارتباط المساعدات الغربية وخاصة الأمريكية لجمهوريات الاتحاد

السوفييتي السابق المستقلة بالتقلبات السياسية وبدرجة خضوع سياساتها الداخلية للإرادة الأمريكية[41].

ولقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منه مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي ،وأصبح اليوم من أهم انشغالات الدول والذي يكمن في التكتلات التي تشكلها ، أي أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنه للحصول على مكانة بين الدول المتقدمة في العلاقات الدولية بعد ما تأكد أنه أسلوب ناجع. فالتعاون الاقتصادي يعني إقامة علاقات متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق منافع مشتركة لصالح تنمية الأقطار المشاركة وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية. فمن خلال هذا التكتل يمكن توسيع حجم الأسواق، تحسين شروط التبادل التجاري، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتنويع فرص الاستغلال الموارد وزيادة قابلية استخدمها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة.

تسعى الدول في الوقت الحاضر إلى إقامة تكتلات اقتصادية لتعزيز التعاون فيما بينها ، وظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً ، بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة ، كنتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشاءها أو الدخول فيها التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين ، وارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية ،وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي[42].

ويشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد

[41] الربيعي، فلاح خلف. التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2310 :2008/6/12

[42] النوري، كريم نعمة. (2005). آفاق العولمة في البلدان النامية. بلغاريا: دار نشر أ. تسينوف البلغارية، ص 3-6

المتاحة ،وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار. وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة[43].

ومن أهم التكتلات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية:

مجموعة الآسيان:

مجموعة الآسيان هي اتحاد دول جنوب شرق آسيا، وهى منظمة اقتصادية تأسست في 8 أغسطس 1967 ومؤسسي آسيان هم تايلاند ، إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة، ثم انضمت كل من (سلطنة بروناي وفيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار)، وبالتالي فإن المجموعة تضم الآن 10 دول، ولقد اتفقت دول آسيان على تقديم المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية، ورغم تباين التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلا أنها اتفقت فيما بينها على مصلحتها الحقيقية في تفعيل استغلال مواردها الاقتصادية، وتنسيق المواقف فيما بينها، وتقوية الروابط الاقتصادية والاستفادة من تحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية لتثبت دول آسيان ذاتها على المسرح الاقتصادي العالمي.

وفى فبراير عام 1976 عقدت آسيان أول قمة لها في منتجع جزيرة بالي بإندونيسيا، ووقع قادة آسيان خلال اللقاء على اتفاق الوئام والتعاون في شرقي آسيا وإعلان معاهدة آسيان، وتطبيقاً لهذه الاتفاقات عملت دول آسيان على تدعيم تعاونها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتبنت استراتيجيات عملية لتحقيق التنمية السريعة في اقتصاداتها، كما اتفق زعماء آسيان في عام 2003 على تأسيس مجموعة آسيان استناداً إلى ثلاثة مرتكزات هي: مجموعة آسيان الأمنية، ومجموعة آسيان الاقتصادية، ومجموعة آسيان الاجتماعية والثقافية، وفي عام 2005 قرر قادة آسيان وضع ميثاق الرابطة على أمل تحقيق الهدف طويل الأمد للآسيان، وهو أن تصبح كياناً إقليمياً موحداً عن طريق تنفيذ الميثاق، وخلال الاجتماع الوزاري للآسيان في يوليو 2007 بمانيلا بالفلبين اتفق جميع المشاركين على التوقيع على الميثاق في القمة التي تعقد في نوفمبر 2007 في سنغافورة، وتعد قمة آسيان هي أعلى هيئة لصنع القرار.

مجموعة الدول الثمانية الكبرى:

تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع

[43] الربيعي، فلاح خلف. المرجع السابق.

اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية ،وتحتل 7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). تتضمن أنشطة المجموعة مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية تتجمع مخرجاتها في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء.

يعود تأسيس المجموعة إلى الربع الأخير من القرن العشرين، بعد الأزمة النفطية في عام 1973 وفترة الركود الاقتصادية التي تبعتها، حيث ظهر مفهوم تجمع للدول الأكثر تصنيعاً. وفي عام 1974، أنشأت الولايات المتحدة المجموعة في تجمع غير رسمي للمسئولين الاقتصاديين من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا، أما في عام 1975، دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان زعماء حكومات ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة في رامبوليت، وفي هذا الاجتماع اتفق الزعماء الستة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، وفي عام (1976) انضمت كندا إلى المجموعة بناء على توصية الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبعة. ويمثل الاتحاد الأوربي من قبل رئيس الاتحاد الأوربي وزعيم الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي وقد حضر كل الاجتماعات منذ أن تمت دعوته من قبل المملكة المتحدة في عام 1977.

وبعد انتهاء الحرب الباردة التي نتج عنها تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبحت روسيا الدولة الوريثة الشرعية لهذا الاتحاد، وفي عام 1994، تم دعوة المسئولين الروس لحضور هذا التجمع بصفة مراقب مع زعماء مجموعة السبعة بعد انتهاء القمة الرئيسية، وقد عرفت هذه المجموعة بمجموعة السبعة زائد واحد، وبمبادرة رئيس الولايات المتحدة الأسبق بيل كلينتون، انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام 1997، وأصبحت تدعى بمجموعة الثمانية.

مجموعة العشرين:

أنشئت على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 أيلول / سبتمبر 1999 بواشنطن، في اجتماع لوزراء مالية لمجموعة الدول العشرين، والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي و إيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها. ويمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين في تطور مجموعة العشرين. الأولى امتدت خلال الفترة منذ

ديسمبر 1999 وحتى نوفمبر 2008، حيث عملت المجموعة خلال هذه الفترة على المستوى الوزاري فقط، شهدت خلالها عقد عشرة اجتماعات على مستوى وزراء مالية الدول.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت في نوفمبر 2008 مع تحول المجموعة إلى العمل على مستوى رؤساء الدول الأعضاء، حيث عد اجتماع القمة الأول في واشنطن (14- 15 نوفمبر/2008)، ثم عقد اجتماع القمة الثاني في لندن (1- 2 أبريل 2009)، وعقد الاجتماع الثالث بمدينة بطرسبرج (24- 25 سبتمبر 2009). وكان لتحول المجموعة من العمل على المستوى الوزاري إلى مستوى القمة دلالات مهمة بالنسبة لمستقبل المجموعة.

ومن بين الأعضاء العشرين الاتحاد الأوروبي حيث يمثله في هذه المجموعة رئيس البرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، وهو ما يفسر التسمية بمجموعة العشرين. وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى هذه المجموعة، ومن أهم الدول الناشئة التي لم تدرج ضمن مجموعة العشرين ذات الناتج القومي متوسط كإيران، وتايلاند، وكولومبيا، وفنزويلا، والإمارات العربية المتحدة[44].

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية منذ إنشائه وممارسته لمهامه في3 /6 / 1964علي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بشكل متدرج ومتوازن ، وصولا إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

وقد أولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ منتصف السبعينات اهتماما خاصا حول موضوع إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، ودعمها وذلك بالنظر لما لهذه الاتحادات من دور هام وباعتبارها أحد الوسائل العملية للتنسيق والتوحيد ، وهي من الأهداف الرئيسية التي تسعي اتفاقية الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها.

[44] Schmucker C., and Gnath K. (2009). From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System. CARNET Working Paper, No. 73/09.

ويراجع أيضا: سعيد، عبد المنعم، فرحات، محمد فايز. (2010). مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. من مجلة كراسات استراتيجية. موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=719 تاريخ الزيارة: 2014/4/3

واعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال تطبيقه لأسلوب التنسيق القطاعي على ثلاثة أساليب:

1. إقامة مشروعات عربية مشتركة في مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية.
2. إقامة اتحادات نوعية متخصصة في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية.
3. التنسيق في مجال السياسات الصناعية والزراعية والمالية والنقدية.

السوق العربية المشتركة:

تم إصدار قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 1964/8/13م، من منطلق أن السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول تمهيداً لوحدتها السياسية لاحقاً. وضمت السوق العربية المشتركة في بداية انطلاقها: الأردن والعراق وسورية ومصر والكويت. ثم اتسعت عضويتها لتشمل كل الدول العربية، ولكن السوق لم تُفعَّل على نحو كامل وإنما اقتصر التعاون الاقتصادي العربي على بعض الاتفاقيات الجزئية السابقة لقرار إحداث السوق العربية المشتركة واللاحقة له والتي يمكن إذا فُعِّلت على نحو سليم أن تسهم في تفعيل اتفاقية السوق لاحقا ، وذلك بغرض الاستجابة للتحديات الاقتصادية. كما واجهت الدول العربية المستقلة عدداً من المشكلات الاقتصادية التي دفعتها إلى إقامة السوق، منها:

1. نمو الإنتاج، بسبب التقدم التقني وإدخال آلات جديدة بطاقة إنتاجية عالية تضيق بها الأسواق القطرية، فكان لابد من البحث عن سوق واسعة يمكن أن توفر للصناعات الناشئة طاقة استيعاب المنتجات مع إمكانية التخصص في الإنتاج.
2. ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب تطور الآلات والتجهيزات وتوسع الطاقة الإنتاجية أصبح الاكتفاء بإنتاج كميات قليلة من المنتجات لتلبية الأسواق القطرية الضيقة، يؤدي إلى توزيع أعباء الإنتاج على عدد قليل من المنتجات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أعباء المنتجات وتقليص قدرتها التنافسية.
3. تفاقم مسألة البطالة: ترتب على تطور المستوى التقني ورفع إنتاجية العمل من ناحية، وزيادة كفاية الآلات من ناحية ثانية، نقص في الطلب على اليد العاملة، في الوقت الذي كان عدد السكان يتزايد بشدة وهجرة اليد العاملة الزراعية إلى المدن تزداد زيادة ملحوظة.

4. عقبات التنمية القطرية: واجهت الدول العربية المستقلة عقبات عديدة في عملية التطوير والتنمية، ومن هذه العقبات: انخفاض معدل نمو الدخل، ضيق السوق عن استيعاب الإنتاج الكبير، المنافسة بين المنتجات المتماثلة في الدول العربية، نزوح الفائض الاقتصادي من الدول العربية باتجاه الدول المتطورة، عدم الانسجام في توزيع الإمكانات والثروات العربية، ففي بعض البلدان تتوافر قوة العمل، وفي بعضها الآخر يتوافر رأس المال، وفي دول أخرى كميات واسعة من الأراضي الخصبة ومن الثروات الباطنية، بحيث أن بلداً واحداً، مهما اتسعت مساحته، لا يمكن أن يشكل وحدة اقتصادية متكاملة قادرة على تحقيق التنمية بمفردها.

وخلاصة القول إن التكتل الاقتصادي مفيد للدول المشاركة فيه ويضمن لها الحصول على مزايا تنافسية تضمن لدول التكتل مراكز تفاوضية تجارية وسياسية مميزة، كما تضمن لها أسواقا دائمة، لكن لا يعني ذلك أن التكتلات الاقتصادية ليست بلا مخاطر، فالنمو غير المتوازن بين التكتلات سيوجد مشكلة اقتصادية ذات بعد إقليمي واسع، تصعب معه السيطرة على تأثيراتها، إذ إن حدوث مشاكل سياسية في أي دولة من دول التكتل قد تقود الدول الأخرى إلى تنازلات أو تضحيات كبيرة لم تكن تقبل تقديمها لو كانت خارج التكتل، كما أن المخاطر من تحول التنافس على الأسواق بين الكتل الاقتصادية إلى صراع اقتصادي خطير قد تقود إلى سياسات خطرة مثل سياسة إفقار الخصم، وهي سياسات تتحول إلى صراع عسكري كبير بين الكتل الاقتصادية، لم تزل تغذيها نزاعات ثقافية عميقة التأثير.

3-2-2 الأساس السياسي:

ارتكز التنظيم الدولي الإقليمي في مفهومه على المنطق القائل بأن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة لا يوفره ولا يضمنه إلا دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة، على أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك[45].

ورغم صحة هذا المنطق وواقعيته النسبية، إلا أنه لا يمكن تصور قيام وحدة أو تكتل مشترك بين دول تختلف مع بعضها في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الأنظمة السياسية التي

[45] مقلد، إسماعيل صبري. (1985). الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. ص 456.

تحكم هذه الدول دون أن تعتري هذه المسألة العديد من الصعوبات والتحديات ، بل قد يصل الأمر في بعض مراحل الإنشاء والتأسيس إلى درجة الشلل أو الإحباط.
ويمكن أن تكون هذه الصعوبات أو المعوقات خارجية أي تأتي من دول أخرى غير الموجودة في ذلك التكتل ، أو تكون صعوبات ومشاكل داخلية بين الدول نفسها[46].
لكن بعض الدول قد نجحت في تخطي هذه الصعوبات وواجهت كل التحديات من خلال منظومة عمل مشتركة وحدت فيما بينها توجهاتها وصهرت تطلعاتها في بوتقة المصلحة الوطنية واعتبرت انضمامها ومشاركتها في تأسيس تلك الكيانات الوحدوية مصدر قوة لها وتعزيزا لمكانتها في ظل عالم مليء بالصراعات شديد المنافسة كثير الاضطراب.
وبالعودة بالحديث إلى الأساس أو المرتكز السياسي للتعاون الدولي ، فإننا نقصد العوامل السياسية التي تعمل على إقامة تعاون دولي ، والأطر التي يمكن أن تساهم في ذلك.
وقد شهد العالم تكتلات سياسية إقليمية ودولية، من بينها:

منظمة الدول الأمريكية:

يرجع تاريخ فكرة تأسيس هذا الاتحاد إلى أواخر القرن التاسع عشر، وفي عام 1910 أعلن في بيونس ايريس عاصمة الأرجنتين تشكيل هذا الاتحاد ، حيث توسع نشاط الاتحاد ليشمل مختلف المجالات، وفي عام 1928 تم توقيع ميثاق الاتحاد ، بحيث يتم العمل على التوفيق بين المصالح الاقتصادية للدول الموقعة على الميثاق، والاستمرار في تدعيم وسائل الاتصال والتعاون والتضامن ، وذلك من خلال هيئات خاصة بالاتحاد ، بحيث يعقد الاتحاد مؤتمرات دورية بناء على التواريخ التي يحددها مجلس الاتحاد. وفي عام 1948م، أنشأت الدول المنتمية إلى اتحاد الدول الأمريكية منظمة الدول الأمريكية، ثم أصبح اتحاد الدول الأمريكية، الأداة الدائمة، والمركزية والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وكان أيضًا الهيئة الدائمة لمؤتمرات الدول الأمريكية، الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية.

ويمكن إيجاز أهم مراحل تطور وإنشاء منظمة الدول الأمريكية بالنقاط التالية:

1 . منذ الإعلان عن مبدأ مونرو الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الراحل مونرو وسمي باسمه عام 1823م، أصبح إسناد حق التضامن الأمريكي لهذا المبدأ مألوفا لدى الساسة

[46] محمد أمين، إلياس طاهر. (2006). مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية – الأوروبية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة النهرين. ص 69.

الأمريكيين، وكان الهدف الأساسي الذي سعى إليه مونرو من هذا المبدأ هو ضرورة وضع حد للتدخل الأوروبي في شئون القارة الأمريكية ، وقد تضمن في الواقع من جهة أخرى رغبة الولايات المتحدة في تحويل أمريكا اللاتينية إلى منطقة نفوذ ، وقد سيطرت هذه الفكرة على جون كوينسى ادامز، وزير الخارجية الأمريكية فى عهد مونرو[47].

2. منذ عام 1845 اتخذ مبدأ مونرو صفة إيجابية هامة، وهي حق الولايات المتحدة فى التدخل في شئون أمريكا اللاتينية، وقد نجحت الولايات المتحدة في انتهاج سياسة التوسع والنفوذ الأمريكي في هذه المنطقة وفقا لهذا المبدأ.

وقد صرح افيريت، وزير خارجية الولايات المتحدة في يناير 1853 بأن مصير المستعمرات الأوروبية في القارة الأمريكية أن تقع تحت قبضة الولايات المتحدة[48].

3. بعد انتهاء الحرب الأهلية التي عرفت بحرب الانفصال ، شهدت الولايات المتحدة تقدما اقتصاديا ضخما غير مسبوق في التاريخ من حيث المدى والسرعة، وقد شمل التقدم جميع فروع الإنتاج دفعة واحدة، وشعر الأمريكيون بقوتهم التي ولدت في نفوسهم روح العظمة والزهو مما دفعهم إلى الخروج من حالة العزلة التي فرضتها ظروف تنمية الولايات المتحدة فى الداخل وتوطيد أركان الدولة الاقتصادية والسياسية[49].

4. شعرت الولايات المتحدة على إثر هذا التقدم بضرورة ملحة لقيامها بدور هام على الساحة السياسية الدولية ، وبرز دورها منذ السبعينات من القرن الماضي حين اتجهت الولايات المتحدة إلى التوسع الخارجي، ومنذ بدء الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ازداد التدخل الأمريكي في شئون أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث فرضت بين عامي 1870-1871 وساطتها فى النزاع بين أسبانيا من جانب والإكوادور وبيرو وشيلى من الجانب الآخر، وفى 1880-1882 فرضت الحكومة الأمريكية وساطتها لتسوية الحرب بين شيلى من جانب وبيرو وبوليفيا من الجانب الآخر، وكان وزير الخارجية الأمريكية جيمس بلين من أشد المتحمسين لفكرة الوحدة الأمريكية[50].

5. في نوفمبر 1881 دعا جيمس بلين ثماني عشرة دولة أمريكية لحضور مؤتمر يعقد في واشنطون في عام 1882 لمناقشة التدابير الخاصة لمنع الحرب بين الدول الأمريكية وجاء

[47] Perking , D. (1965). A History of the Monroe Doctrine, In PAPPAPORT, A (Ed) Issues in American Diplomacy. The Macmillan Company: N Y. Pp 303 -312.

[48] Ibid. 313.

[49] فرج الله، سمعان بطرس. الجمود والتغيير في منظمة الدول الأمريكية. مجلة السياسة الدولية. عدد إبريل 1969.

[50] فرج الله، سمعان بطرس. مرجع سابق.

على لسان بلين أن الهدف من الدعوة لهذا المؤتمر هو إقرار السلام ومنع الحروب في شمال وجنوب القارة الأمريكية وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، وقد تأجلت دعوة المؤتمر إلى الانعقاد إلى عام 1889 لأسباب داخلية في الولايات المتحدة[51].

6. اقترحت الحكومة الأمريكية في جدول أعمال المؤتمر إقامة اتحاد جمركي ونقدي بين أعضاء المنظمة التي اقترح إنشاءها الكونغرس الأمريكي والحكومة الأمريكية، وإنشاء خط جديد قاري يربط الأرجنتين بالمكسيك، وقبول مبدأ التحكم الإجباري لفض المنازعات بين الدول الأعضاء ، وقد أبدت دول أمريكا اللاتينية تحفظات كثيرة على خطة الولايات المتحدة، فقد لمست فيها رغبة السيطرة والتسلط، فرفضت الاتحاد الجمركي واقترحت بدلا منه إبرام معاهدات ثنائية على أساس المعاملة بالمثل، وتم الاتفاق على مشروع معاهدة للتحكيم الإجباري ولكن لم يصدق علية ولم يسفر المؤتمر إلا عن إنشاء مكتب الجمهوريات الأمريكية ومقره واشنطن[52].

7. أصدرت الحكومة الأمريكية بيانا في غاية الأهمية، في 20 يوليو 1895، على إثر النزاع البريطاني الفنزويلي يؤكد حقها في التدخل في سائر المنازعات الإقليمية التي تثار في القارة الأمريكية، و أكدت أنها لن تقبل أن تتنازل دول القارة عن حقوقها الإقليمية لصالح دولة أوروبية، ولو كان هذا التنازل عن رضا واتفاق.

8. لم تقف سياسة التدخل الأمريكي عند هذا الحد ولكنها اتخذت طابعا استعماريا تقليديا ألا وهو الاستيلاء على أقاليم كانت مملوكة لدول أوروبية ضعيفة واهم مثال لذلك قضية كوبا.[53]

جامعة الدول العربية:

يعود تأسيس جامعة الدول العربية إلى أواخر عام 1945 ، وخلال مسيرتها التي تمتد إلى ما يقارب الخمسة والستين عاما عقدت جامعة الدول العربية العديد من مؤتمرات القمة وشكلت هيئات ومنظمات من اجل تحقيق التعاون والتضامن بين الدول العربية ، ومن ابرز مؤتمرات القمة التي عقدت مؤتمر القمة الذي دعا إليه الرئيس الراحل جمال عبد

[51] فرج الله، سمعان. مرجع سابق.

[52] فرج الله، سمعان. مرجع سابق.

[53] May E R. (1961). Imperial Democracy: The Emergence of America as a Great, Power, Harcourt, Brace World ,Inc. New York. P. 69-70

الناصر في بداية عام 1964، وصدر عنه العديد من القرارات من أبرزها تشكيل القيادة العربية الموحدة لمواجهة الكيان الصهيوني لتحويله مجرى مياه نهر الأردن وتشكيل الدفاع المشترك ، على أن مشروع القيادة العربية الموحدة والدفاع المشترك لم يعد قائما ، ولم يتم تفعيل الدفاع المشترك منذ عدة عقود، وبخاصة بعد توقيع اتفاقيات الصلح مع الكيان الصهيوني مثل اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، واتفاقية وادي عربة عام 1995 بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية:

في عام 1975، زار الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها في تلك الفترة أبو ظبي بتاريخ 16 مايو 1975، وأجرى مباحثات مطولة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات، حيث صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين في العام على الأقل.

وفي مايو عام 1976م، دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى "إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة الشعوب في المنطقة واستقرارها". [54]

وبمبادرة تقدمت بها الكويت في الفترة التي انعقد بها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980، عرضت فيها تصورا استراتيجيا خليجيا للتعاون المشترك في جميع المجالات وتم إرسال هذا التصور لجميع الدول المعنية لدراسته، حيث تمخضت فكرة إنشاء المجلس خلال قمة لدول الخليج العربية تم انعقادها على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة 25–28 يناير من عام 1981[55]. وفي يوم 4 نوفمبر 1981 عقد مؤتمر في العاصمة السعودية الرياض ضم وزراء خارجية كل من: الإمارات، قطر، البحرين، عمان، السعودية والكويت، وتمت الموافقة على إنشاء مجلس للتعاون يضم الدول الست المذكورة لبلورة وتطوير التعاون والتكامل فيها بينها في مختلف المجالات، وقد قرر وزراء الخارجية الستة عقد اجتماع آخر لهم في مسقط في

[54] الرميحي، محمد. (1988) مجلس التعاون الخليجي.. تقييم تجربة عربية. مجلة التعاون: تصدرعن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الثالثة العدد التاسع. ص 109 ، ويراجع أيضا: عليان، عليان محمود. (2014). المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. ص 195.

[55] النابلسي، شاكر (1987) طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج. دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان– الأردن. ص 42–44

مارس عام 1981، حيث عقدت لجنة الخبراء المختصة بوضع النظام الأساسي للمجلس في مسقط يومي 7–8 مارس 1981 لاستكمال مناقشة مشروع النظام الأساسي على إثر ورقتي عمل تقدمت بهما كل من عمان والكويت، وقد توج اجتماع مسقط بصدور النظام الأساسي لمجلس التعاون والإقرار بالمصادقة عليه من الدول الأعضاء الستة. [56]

لقد مثل إنشاء مجلس التعاون الخليجي تعاملا واعيا من الدول الستة الأعضاء مع ما جرى من تطورات إقليمية ودولية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية خاصة في العقد الثامن من القرن العشرين منذ بدايته، ولهذا التعامل أبعاد سياسية ساهمت في الإسراع من تنفيذ فكرة إنشاء مجلس التعاون، منها ما ارتكز على عوامل ذاتية تخص الدول الستة الأعضاء ،ومنها ما ارتكز على عوامل إقليمية ودولية فرضتها وزادت من أهميتها الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في شهر سبتمبر من عام 1980م والمخاطر التي ترتبت عليها[57].

مجلس التعاون العربي:

مجلس التعاون العربي هو حلف عربي تم تأسيسه في بغداد في 16 فبراير 1989 بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ليجمع كلاً من العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر العائدة حديثًا إلى الحضن العربي في وقته (بعد تجميد عضويتها بالجامعة العربية إثر إبرام السادات معاهدة السلام مع إسرائيل). تم تأسيس هذا الحلف بعد مجلس التعاون الخليجي. كان مخططًا لمجلس التعاون العربي أن يقوم بدور ريادي في المنطقة لولا الحروب التي أتت عليها، حيث كانت الرغبة في توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها.
لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط حيث انفرط عقده بمجرد غزو العراق لجارته دولة الكويت سنة 1990.

منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي:

أسس القادة الإفريقيون الأوائل منظمة الوحدة الأفريقية في الخامس والعشرين من مايو من العام 1963 وفي عام 1981 تم تأسيس "الجماعة الاقتصادية الأفريقية" لتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية.

---

[56] وزارة الإعلام العمانية. (2003) مسيرة عمان في إطار مجلس التعاون الخليجي. مسقط. ص 23 ويراجع أيضا: عليان، عليان محمود. مرجع سابق. ص 196

[57] عليان، عليان محمود. مرجع سابق. ص 198

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعميق وتعزيز التضامن الإفريقي وحل قضايا القارة السياسية والاقتصادية والأمنية في إطار إفريقي ،ومن ثم برزت فكرة تطوير المنظمة الأفريقية لتصبح اتحادا أفريقيا يؤسس لإنشاء ولايات متحدة أفريقية عبر الإسراع في إنجاز الوحدة الأفريقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية بين جميع الدول الأفريقية ، ففي 9 سبتمبر من العام 1999 إنشاء الاتحاد الأفريقي، وفي عام 2000 عقدت قمة أفريقية في مدينة لومى اعتمد فيها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، واعتمدت الخطة لتنفيذ الاتحاد الإفريقي في قمة لوساكا التي انعقدت في عام 2001 ، وفي نفس الوقت تم تنفيذ مبادرة إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تعكس رؤية أفريقيا وفلسفتها لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمهد الاتحاد الإفريقي لبناء إطار مؤسسي أفريقي جماعي يؤسس فيما بعد لتكوين ولايات متحدة أفريقية في المستقبل القريب.

الاتحاد الأوربي:

لم تكن فكرة الوحدة الأوروبية وليدة الزمن الحديث أو التاريخ المعاصر، بل امتدت جذور التفكير فيها إلى قرون عديدة مضت ، وقد ازدادت محاولات الوحدة في أوروبا بعد التجربة المريرة التي عاشتها إبان الحرب العالمية الأولى[58]، واعتبرت الوحدة الأوروبية مشروعا فكريا نادى به كبار المفكرين والفلاسفة ورجال الدين قبل أن يتحول إلى مشروع

[58] من أبرز المحاولات الدبلوماسية للسعي إلى الوحدة الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى: (1) دعوة الكونت النمساوي كودينهوف كاليرجي عام 1923 لإقامة ولايات متحدة أوروبية تأسيا بالنموذج الأمريكي. (2) دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في خطابه أمام عصبة الأمم بتاريخ 29 ديسمبر 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي يعمل في إطار عصبة الأمم بهدف تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع الالتزام بالمحافظة على سيادة تلك الدول. (3) مشروع مارشال الأمريكي الذي قدمه الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 في جامعة هارفارد والذي اشترط على دول أوروبا أن تتفق على حجم المساعدة المطلوبة وأن تنسق عملية إنعاشها الاقتصادي، وأن تقلص الحواجز التجارية بينها، وقد أثمرت هذه الدعوة عن انعقاد مؤتمر الدول الأوروبية في باريس في شهر يوليو من عام 1947 حي تم وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية وصدر بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا المعروف باسم مشروع مارشال والذي تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات من عام 1948– 1951. (4) اقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان عام 1950 خطة لتحقيق السلام في أوروبا لتفادي تكرار تجربة الحرب من خلال الدعوة إلى تحقيق التعاون والتكامل لربط المصالح الأوروبية بصفة عامة وبين فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، وقد تم اختيار مجالي الفحم والصلب وبالفعل تم تكوين المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في شهر إبريل من عام 1951 وقد عدت هذه الخطوة المؤسس الحقيقي للاتحاد الأوروبي. المصدر: محمد أمين، إلياس طاهر. مرجع سابق. ص 56–57، ويراجع أيضا: عفيفي، هشام. (1995). الاتحاد الأوروبي. القاهرة: منشورات الغالي. ص 5–6.

سياسي تسهم في قيامه مؤسسات مدعومة من رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية[59].

وقد جاء الاتحاد الأوروبي كنتيجة للتعاون والاندماج الذي بدأ منذ عام 1951 ما بين ست دول، وبعد حوالي خمسين عاما وست موجات من الإضافات أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم 27 دولة ، وقد شاع استخدام مصطلح الاتحاد الأوروبي منذ أن اجتمعت الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في مدينة ماستريخت الهولندية في يوم 7 فبراير 1992، حيث وقعت الدول على ما سمي باتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية بجوانبها النقدية والاقتصادية والسياسية، ودخلت حيز التنفيذ عام 1993[60].

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي في بداية مسيرة إنشائه لم يضع أي شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية باستثناء الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، ومع امتداد التباين وتوسعه في المستويين الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد ، وضع مجلس الاتحاد الأوروبي عام 1993 شروطا للانضمام والعضوية عرفت بشروط كوبنهاجن[61].

ويمكن إيجاز المراحل التي مرت بها مسيرة إنشاء الاتحاد الأوروبي وفق الآتي[62]:

---

[59] نافعة، حسن. (2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 19

[60] تضمنت اتفاقية ماستريخت الأسس الثلاث لمهام المجتمع الأوروبي هي: (1) استمرار التطور الداخلي من السوق الموحدة إلى التوحيد الاقتصادي والنقدي، والتوحيد السياسي، وصولا إلى خلق الوحدة الأوروبية التي أشارت إليها نصوص الاتفاقية. (2) وضع استراتيجية للتوسع المستقبلي ، حيث اتفق زعماء المجموعة الأوروبية في ماستريخت على التفاوض مع الشركاء الآخرين لدراسة دخولهم كأعضاء في الوحدة. (3) توسيع نطاق المسئوليات الخارجية للجماعة، عن طريق تشجيع الدول المجاورة من أوربا الشرقية بالإسراع في إجراء الإصلاحات الديمقراطية والدخول في اقتصاديات السوق الحر. المصدر: أبو عامود. محمد سعد. (2000). البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي. مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام. العدد 142 السنة 36. أكتوبر. ص 80-81. ويراجع أيضا: فرج، أنور محمد. (2009). السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة أنموذجا. مجلة دراسات دولية. العدد التاسع والثلاثون: ص 65- 95. تصدر عن كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد. العراق.

[61] تضمنت شروط كوبنهاجن : (1) شروطا سياسية: على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. (2) شروطا اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق ولديه القدرة على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد. (3) شروطا تشريعية: إذ يجب على الدولة المرشحة للعضوية القيام بتعديل تشريعاتها وقوانينها وفق ما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبينها منذ تأسيس الاتحاد. المصدر: فرج، أنور محمد. مرجع سابق. ص 67

[62] فرج، أنور محمد. مرجع سابق. ص 70-71.

1. توقيع معاهدة باريس (1951) وتكوين المجموعة الأوروبية للفحم والصلب من ست دول أوروبية هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ.
2. توقيع معاهدة روما (1957) والتي تم بموجبها إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية من الدول الأوروبية الستة المذكورة أعلاه.
3. في عام (1967) تم دمج الجماعات الثلاث في الجماعة الأوروبية.
4. في عام (1968) دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول المجموعة وتم إحلال التعرفة الخارجية الموحدة محل التعرفات الجمركية الوطنية.
5. في عام (1973) انضمت بريطانيا وايرلندا والدنمارك إلى المجموعة الأوروبية ليصبح عدد الأعضاء تسعة.
6. في عام (1979) تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي على ضوء المبادرة الألمانية الفرنسية، وفي نفس العام أجريت أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.
7. انضمت اليونان إلى المجموعة الأوروبية في عام (1981) وارتفع عدد الأعضاء إلى عشرة.
8. وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس[63] على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية وذلك في عام (1985).
9. في عام (1986) انضمت كل من أسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية ليرتفع عدد الأعضاء إلى اثني عشر.
10. في عام (1990) بدأت أولى مراحل الاتحاد الاقتصادي النقدي والتي أثمرت عن تحرير حركة رؤوس الأموال وحققت المزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية وسياسات العملة في الدول الأعضاء.
11. تم البدء بتنفيذ اتفاقية ماستريخت للاتحاد الأوروبي عام (1993).

[63] دول البنيلوكس: هي الدول الأوروبية التي كونت فيما بينها اتحادا جمركيا عرف باسم اتحاد البنيلوكس BENELUX في شهر أكتوبر عام 1947 وهي: بلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ. المصدر: حسين، أحمد شمس الدين. (2000). الحدود السياسية وأثرها في العلاقات الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة النيلين، السودان. ص 15.

12. شهد عام (1994) المرحلة الثانية من الاتحاد الاقتصادي النقدي وتم تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره مدينة فرانكفورت الألمانية ومهدت هذه الخطوة لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.

13. ارتفع عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى خمسة عشر عضوا بانضمام كل من فنلندا والسويد والنمسا في عام (1995).

14. جرى توقيع اتفاقية امستردام التي نصت على مزيد من حركات الإصلاح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة للدول الأعضاء وذلك في عام (1997).

15. في عام (1998) دخل الاتحاد الاقتصادي النقدي مرحلته الثالثة ، كما تم البدء بتنفيذ اتفاقية امستردام ، وجرى تعيين خافير سولانا ممثلا أعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة، كما أجريت انتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء في نفس العام.

16. احتفل المجلس الأوروبي في عام (2000) في مدينة نيس بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

17. شهد عام (2002) إدخال وتداول اليورو كعملة نقدية موحدة للاتحاد الأوروبي، كما بدأ في هذا العام عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جيسكار ديستان.

18. قدم مجلس الحكماء مسودة اتفاقية حول دستور أوروبا في عام (2003).

19. في عام (2004) انضمت بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وسلوفانيا وأستونيا وليتوانيا وقبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي.

20. انضمت رومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوروبي عام (2007) ليصبح عدد الأعضاء سبعا وعشرين عضوا.

وهكذا نجد الكثير من التشكيلات السياسية والاقتصادية قد ظهرت إلى حيز الوجود للتعامل مع مختلف القضايا، وذلك لإحساس الدول أنه من غير الممكن بقاء دولة منعزلة أو مغلقة على نفسها ، إذ لابد وأن يكون لها إسهامات واضحة في العالم، سواء على المستوى الإقليمي أو على نطاق عالمي واسع.

الفصل الأول:

الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: القيام والتأسيس، وطبيعة النظام السياسي والتوجهات السياسية

أولا: تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية

السكان الأصليون والأميركيون الأوائل

قبل تقديم لمحة حول السكان الأصليين لأميركا، تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل عديدة قد أسهمت في تكوين الواقع الأمريكي الحديث ، يتقدم تلك العوامل التصارع السياسي والاجتماعي والثقافي إضافة إلى التصارع الديني بين سكان أمريكا الأصليين والمهاجرين إليها، والذي أسهم بدوره وبشكل من الأشكال في إرساء النظم والسياسات التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

وسكان أميركا الأصليون هم الهنود الحمر، الذين ينحدرون من سيبيريا، وقد أثبتت المعطيات الحديثة أن أجداد الهنود الحمر المعاصرين عبروا مضيق برينغ، الذي يفصل بين سيبيريا وأمريكا الشمالية قبل أكثرِ من خمسة عشر ألف عام، كما اكتشف مؤخرا طفرة فريدة طرأت على كروموسوم "واي"، الذي يتميز به سكان أميركا الأصليين، وسكان سيبيريا[64].

عاش الهنود الأميركيون في قارة أمريكا منذ 10000 سنة، وكونوا ثقافات وشعوب عديدة، فلاحون وصيادون حسب المكان الذي عاشوا فيه، وقد وصل كولومبوس إلى جزر بهاما، ولم يكن أول إنسان يصل إلى أميركا ولا أول من وصل إليها عن طريق المحيط الأطلسي، فقد وصل الفايكينغ قبله إلى شاطئ كندا على الأقل، لكنه كان أول من أنشأ ارتباطات دائمة بين أميركا والقارات الأخرى، فتبعه آلاف الأوربيين، جنود وتجار وأساقفة وأشخاص عاديون، حتى تغير شكل القارة كلها، كما ساعدت الأمراض في الانتصار على السكان الأصليين، فلم يكن لسكان أميركا الأصليين أي مناعة ضد أمراض وأسلحة أوروبا العديدة.

أما عن وصول المهاجرين إلى الأمريكتين (أميركا الشمالية والجنوبية)، الذين كونوا المجتمعات البشرية الأميركية إلى جانب سكانها الأصليين، فإن قراءة متأملة في نظريات علم الأجناس والأنثروبولوجيا، يمكن منها أن نخرج بنظرية مقبولة تفسر تلك المسألة وهي

---

[64] تشير المصادر التاريخية إلى أن قبائل الهنود الحمر امتد وجودهم من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى الجزر المحيطة بهما والمكملة لامتدادهما الجغرافي والتي كانت تعرف بجزر الهند الغربية، وتتميز هذه القبائل بالبشرة البرونزية النحاسية التي تختلف عن البشرة الأوروبية البيضاء، ويمكن إرجاع سبب تسميتهم بالهنود الحمر من الاعتقاد بأن الأرض التي تسكنها هذه القبائل هي جزء من الهند التي كانت هدفا للكشوفات الجغرافية منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد بأن لون البشرة النحاسية الهندية هو المسئول عن هذه التسمية. المصدر: نعنعي، عبد المجيد. (1974). تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث. بيروت:. ص 25-26 .

النظرية التي فسرت وصول الجماعات البشرية إلى الأمريكيتين ، اقترحها أكوستا المبشر المسيحي في أميركا الجنوبية في حوالي عام 1589، أوضح من خلالها أن الأميركيين الأوائل هاجروا بطريقة ما من سيبيريا منذ عدة آلاف من السنين، وقد لاقت هذه النظرية قبولا في أوساط الأنثروبولوجيون، وفي مطلع القرن العشرين اتفق علماء الآثار على هوية الأمريكيين الأوائل بدليل لم يدع مجالا للشك فيه، وقد حددوا تلك الهوية بأن أطلقوا على تلك الشعوب والجماعات البشرية وعلى حضارتهم اسم كلوفيس (Clovis)[65].

وحتى لا يدخل النقاش في إسهاب قد يطول حول أصول سكان أميركا، يعرض الباحث فيما يلي بإيجاز لأهم النظريات التي فسرت مواقع الاستيطان الأولى لسكان الأمريكتين:

1. **نظرية جسر بيرنكا:** على ضوء هذه النظرية عبر المهاجرون من شمال شرقي آسيا الممر البري بين سيبيريا وأميركا الشمالية الذي كان موجودا أثناء العصر الجليدي الأخير، عندما كانت مناسيب البحر منخفضة، ثم انتقل المستوطنون إلى كندا عبر ممر خال من الجليد يقع بين نهرين متجمدين يغطيان النصف الشمالي من القارة، مما أدى بهم إلى الوصل إلى الولايات المتحدة، ثم تقدم بهم المسير عبر الأمريكتين الوسطى والجنوبية. ويذكر بأن هذه النظرية قد بقيت سائدة لعدة عقود من الزمن حول كيفية وصول الجماعات البشرية إلى أميركا والاستيطان فيها[66].

2. نظرية الطريق الساحلي على المحيط الهادي: حلت هذه النظرية محل نظرية جسر بيرنكا، وقدمت رؤية مختلفة مفادها أن الأوائل القادمين من جنوب شرقي آسيا سلكوا الطريق الساحلي باستخدام القوارب الصغيرة، وهذا الأسلوب من وجهة نظر العلماء جعل المستوطنين الأوائل قادرين على الوصول إلى أقصى أميركا الجنوبية في غضون مائة عام فقط[67].

3. نظرية عبور المحيط الهادي: وفي ضوء هذه النظرية يرى العلماء بأن هناك احتمال في أن سكان أستراليا قد استمروا في تحركهم باتجاه الشرق وصولا إلى أميركا الجنوبية، إلا أن الأدلة التي تثبت صحة هذه النظرية نادرة وغير كافية.

---

[65] حلبوني، غسان. (2001). اتجاهات في علم الآثار: من كان الأمريكيون الأوائل. مراجعة سعد الدين خرفان. مجلة العلوم. عدد مارس – إبريل. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

[66] المرجع السابق نفسه. ص 6

[67] حلبوني، غسان. مرجع سابق. ص 7-8

4. نظرية عبور المحيط الأطلسي: يرى رواد هذه النظرية أن سكان شبه جزيرة إيبيريا (أسبانيا) يمكن أن يكونوا قد عبروا مجازفة المحيط الأطلسي بالقوارب يرشدهم في طريقهم ضفاف الأنهار الجليدية التي كانت وقتها تغطي بحر الشمال[68].

أما مصير تلك الجماعات البشرية (سكان أميركا الأصليين) فتشير الوقائع إلى حدوث عمليات إبادة جماعية لأهالي القارة الأميركية الأصليين استمرت أكثر من مائة وخمسين عاما ، حيث أسفرت نتائج تلك العمليات عن إبادة أكثر من 80 مليونا من الأهالي سكان البلاد الأصليين(الهنود الحمر)، منهم 8.5 مليوناً في المنطقة المعروفة اليوم باسم الولايات المتحدة الأميركية.

وليس أكثر من الوحشية مما حدث في عام 1730 حين أصدر البرلمان الأمريكي للبروتستانت الأطهار تشريعا يبيح إبادة الهنود الحمر، وأصدر قرارا بتقديم مكافأة مقدارها 100 جنيه مقابل كل فروة مسلوخة من رأس هندي أحمر، و50 جنيه مقابل فروة رأس امرأة أو فروة رأس طفل.

ومع بداية القرن السابع عشر توافد المستوطنون الانجليز على الأمريكيتين وبدأوا في إنشاء مستعمراتهم وانتقلوا نحو الأراضي الهندية بأعداد متزايدة مع عائلاتهم وسرعان ما فاقوا الهنود عددا ، ونشأ صراع عنيف بينهم أدى إلى مقتل الكثيرين من الجانبين.

كان السبب الرئيسي للمعارك بين المستوطنين والهنود الاختلاف في أسلوب المعيشة للمجموعتين إذ كان الهنود يزرعون الذرة والخضروات ويعتمدون على صيد الحيوانات لتامين الجانب الأكبر من طعامهم ولباسهم. آما المستوطنون فقد كانوا يعيشون على الزراعة لهذا قاموا بقطع الغابات لتوفير الأراضي الزراعية.

لقد بدأ الاتجاه إلى الإبادة الشاملة للهنود الحمر واستمرت الحروب بينهم وبين المستوطنين ما يقرب 300عام. وفى محاولات لأبادتهم قامت الجيوش المستعمرة بعقد هدنة زائفة بينهم وأهدوهم ملابس وأغطية ملوثة وتحمل جراثيم أمراض عديدة كالجدري والحصبة والطاعون والكوليرا والتايفود والدفتريا والسعال الديكي والملاريا وأوبئة أخرى لم تتوافر لدى قبائل الهنود الحمر المناعة المناسبة لحمايتهم منها، فحصدت أعدادا هائلة منهم كما يحدث في الحروب البيولوجية الحديثة ، وعلى الرغم مما قام به الانجليز من مساعدات ضد الهنود الحمر ، إلا

[68] حلبوني، غسان. مرجع سابق. ص 8

أن الأمريكيين بدأوا يستعدون لحرب الاستقلال ضد الإنجليز[69]، والتي يجري فيما يلي الحديث عن ظروفها ودوافعها ونتائجها.

ثورة وحرب الاستقلال الأميركية

بداية ينوه الباحث إلى أن الخوض في ظروف نشأة الولايات المتحدة وما تولد عن استقلالها لا يقتصر فقط على الجوانب السياسية، بل إن هناك اعتبارات أكثر أهمية وحسما في تحقيق استقلالها، كالاعتبارات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، وربما أيضا اعتبارات دينية.

وقد لعبت تلك الاعتبارات بوصفها عوامل داخلية وخارجية دورا كبيرا وفاصلا في سرعة ظهور الولايات المتحدة الأمريكية دولة قوية لا يستهان بقدراتها الاستراتيجية في مواجهة كبرى الدول الأوروبية الغربية في تلك المرحلة، ولعل ما يمكن أن يسهم فيه بحث تلك الحرب – حرب الاستقلال الأميركية– واستقراء كل الظروف والمراحل التي مرت بها يمكن أن يهدينا إلى إجابة ولو كانت متواضعة للتساؤل الذي يطرح نفسه في كل مقام وفي كل زمان والذي يكمن في كيفية وصول الولايات المتحدة الأميركية لقيادة العالم وما هي عليه الآن.

يمكن وصف حرب الاستقلال الأميركية بالثورة وقد قامت في المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر الواقعة في أمريكيا الشمالية[70] والتي كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية خلال القرن الثامن عشر، وقد استوطنها مهاجرون من أوروبا الذين تطلعوا إلى حق الانفصال عن الإنجليز وتسيير أمورهم بأنفسهم[71].

---

[69] الرشدان، محمد خلف. أميركا وإبادة الهنود الحمر ،ملتقى أدباء مشاهير العرب ،2008/12/23.

[70] وصل عدد المستعمرات الإنجليزية في أميركا إلى ثلاثة عشر مستعمرة في عام 1723 في أميركا الشمالية، وقد تأسست في منطقة ساحل المحيط الأطلسي وتمتد نحو ألف ميل، ويسكنها حوالي مليوني نسمة، وهذه المستعمرات هي: (1) مستعمرة فرجينيا عام 1607، (2) مستعمرة نيو عام 1623، (3) مستعمرة ماساتشوتس عام 1629، مستعمرة ميرلاند عام 1634، (4) مستعمرة رود ايسلاند عام 1636، مستعمرة كارولينا الشمالية عام 1653، (7) مستعمرة كونيكتكت عام 1663، (8) مستعمرة نيوجيرسي عام 1664، (9) مستعمرة نيويورك عام 1664، (10) مستعمرة كارولينا الجنوبية عام 1670، (11) مستعمرة ديلوير عام 1674، (12) مستعمرة بنسلفانيا عام 1683، (13) مستعمرة جورجيا عام 1733. المصدر: الشيخ، رأفت غنيمي. (1979). أمريكا والعلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة. ص 13، ويراجع أيضا: سنو، عبد الرؤوف. (1984). موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث. بيروت. ص 16.

[71] تعتبر مستعمرات فرجينيا أول ولاية إنجليزية في أميركا وقد أقامتها شركة لندن التي أوفدت الكابت كريستوفر نيوبورت على رأس ثلاث سفن دخل بها إلى نهر جيس، ورسا هناك عام 1607، وقد سبق اكتشاف هذه الولاية على نفقة السيد والتر رالي عام 1586، ومن فرجينيا بدأت عملية تأسيس المستعمرات الانجليزية على طول الشاطئ الشرقي لأميركا الشمالية الممتد على ساحل

وبإيجاز يمكن استعراض أهم العوامل التي أسهمت في تكوين المستعمرات الإنجليزية في الأمريكتين بالشكل التالي:

1. الصراع الانجليزي الأسباني على السيادة البحرية ، وقد انتهى هذا الصراع بتدمير الأسطول الأسباني في القنال الإنجليزي عام 1588، بعد تحقيق التفوق على الأسبان بامتلاك أراضي في الأمريكتين ومن أهمها ساحل كاليفورنيا التي أصبحت ملكا للتاج الانجليزي.

2. ما عاناه الإنجليز الكاثوليك منذ قيام حركة الإصلاح الديني في انجلترا واعتناق المذهب البروتستانتي في عهد الملكة إليزابيث الأولى، ومن ثم معاناة البروتستانت في عهد الملك جيمس الأول، مما دفعهم للبحث عن أماكن يهربون إليها بمذاهبهم التي كانوا يعتنقونها.

3. حدوث حالة الاضطراب الاقتصادي في انجلترا نتيجة استيراد أسبانيا من مستعمراتها في الأمريكتين كميات كبيرة من الذهب والفضة ، مما أوجد حالة من البطالة المستشرية في انجلترا ، وهذا بدوره دفع الانجليز إلى تكوين مستعمرات في أميركا طمعا في تحقيق العامل الربحي التجاري[72].

وإزاء تلك التحركات الانجليزية لتكوين مستعمرات في أميركا، في محاولة لبسط السيطرة الملكية على أراضيها، قامت الثورة الأميركية، التي مهدت لاستقلال أميركا، وقف وراء الثورة ظروف وحوادث امتدت عقدا من الزمن من عام 1764 إلى عام 1774، وتمثلت شعلة انطلاقة الثورة في صدور قانون الدمغة أو الطوابع الذي أقره البرلمان الانجليزي بدفع ضريبة على الصحف والمستندات القانونية وغيرها عام 1765، ثم رسوم تاونشند لعام 1767 التي أقرت على الزجاج ومعدن الرصاص والألوان والورق والشاي المستورد إلى المستعمرات، وحفلة شاي بوسطن عام 1773[73].

المحيط الأطلسي من نهر سانت لورنس في الشمال إلى فلوريدا في الجنوب. المصدر: الشيخ، رأفت غنيمي. مرجع سابق. ص 20

[72] نعنعي، عبد المجيد. مرجع سابق. ص 28-29

[73] أطلق عليها حفلة شاي بوسطن احتجاجا من المستوطنين الإنجليز على فرض البرلمان ضريبة على الشاي على ضوء رسوم تاونشند ، حيث تم إلغاء كل الرسوم المفروضة على السلع من غير الشاي وبقيت الرسوم مفروضة عليه، مما دفع مجموعة من الشخصيات الوطنية في عام 1773 إلى إقامة ما عرف بحفل الشاي في بوسطن، وقد تنكر أفراد هذه المجموعة وعددهم 50 رجل بأزياء الهنود الحمر، وصعدوا إلى السفن التجارية الإنجليزية وعددها ثلاث سفن، وألقوا بنحو 342 حاوية من الشاي في ميناء بوسطن، غير أن لندن وصفت حفلة شاي بوسطن بالهمجية، وأصدر البرلمان الإنجليزي قوانين تهدف إلى معاقبة بوسطن، وقد تم إغلاق ميناء بوسطن أمام حركة الملاحة، حتى يتم دفع ثمن الشاي، وتم وضع حاكم عسكري على بوسطن ومنعت

ويرى الدكتور العليان من خلال قراءته التحليلية للثورة الأميركية وإعلان الاستقلال، بأنها لم تشتعل كرد فعل على بريطانيا ورغبتها في ضمان دخل قومي من المستعمرات في أميركا، ولا بسبب المستوطنين الذين رغبوا في التهرب من دفع الضرائب التي فرضت عليهم، إنما قدحت جذوتها توجهات المسئولين في بريطانيا فيما يخص بالحفاظ على المصالح الحيوية لبريطانيا والذي لم يكن يتحقق باعتقادهم إلا من خلال ممارسة البرلمان الانجليزي سلطاته على كل ممتلكاته الإمبراطورية، كما قامت الثورة أيضا كنتيجة لإيمان المستوطنين بأن مثل تلك السلطات قد تعرض حقوقهم الأساسية للخطر الأكيد[74].

أما أهم المراحل التي مرت بها الثورة الأميركية، فيمكن إيجازها بالتالي:

1. المظاهرات الاحتجاجية التي قام بها المستوطنون لمقاومة الإجراءات البريطانية، وقد شكلت مجموعة من المتظاهرين جماعة عرفت باسم أبناء الحرية التي ظهرت عام 1772 بمستعمرة فرجينيا، وقد صاحب ظهور هذه الحركة انتشار العديد من الكتيبات والمجلات والصحف الدورية التي تحث على مقاومة الإجراءات البريطانية، وقد واجه أبناء الحرية جباة الضرائب في كل مكان وضربوهم بالحجارة وحطموا نوافذ مكاتبهم ومنشآتهم، كما قاموا بضرب حراس الجمارك وجنود الولايات، وقد أسفرت تلك المظاهرات الثورية عن قيام الحكومة البريطانية بإيقاف العمل بقانون الضرائب المفروض على الزجاج والورق والقصدير، مما ساعد في تهدئة الموقف المتفجر للثورة في تلك الأثناء[75].

2. مرحلة المقاطعة الاقتصادية التي جاءت تلبية للدعوة إلى مقاطعة البضائع التي فرضت عليها الضرائب عقب صدور قانون تاونشند عام 1767، وقد خفت حدة المقاطعة عندما أصدرت السلطات البريطانية في شهر إبريل عام 1770 قرارا بإلغاء قانون تاونشند ، وتم الإبقاء فقط على رسوم قدرها ثلاث بنسات على الشاي لمساعدة شركة الهند الشرقية ماليا التي أوشكت على الإفلاس[76].

الاجتماعات إلا بإذن من الحاكم العسكري، وقد أطلق سكان المستعمرات الأمريكية اسم (القوانين الجائرة) على هذه القوانين. المصدر: الشيخ، رأفت غنيمي. مرجع سابق. ص 35

[74] العليان، عادل محمد حسين. (2012). الثورة الأميركية وحرب الاستقلال: دراسة لأهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مجلة سامراء – تصدر عن كلية التربية جامعة تكريت. المجلد الثامن، العدد 28. ص 142– 167.

[75] الشيخ، رأفت غنيمي. مرجع سابق، ص 40

[76] العليان، عادل محمد حسين. مرجع سابق. ص 9–10

3. تشكيل لجان الاتصال بين المستعمرات بهدف الحصول على مكاسب بإرغام السلطات البريطانية على التنازل عن إجراءاتها التعسفية التي صدرت لغير مصلحة المستوطنين، وقد تم تشكيل لجان محلية ثم لجان اتصال بين المستعمرات في عام 1773[77].

4. تشكيل هيئات تشريعية ثورية من خلال عقد مؤتمرات إقليمية لم تخضع لسلطة الحكام الملكيين، بدأت منذ شهر آب عام 1774 ، حيث عقد المؤتمر الأول في مدينة فيلادلفيا والذي جاء كرد على الإجراءات التأديبية التي قررتها الحكومة البريطانية ضد ميناء بوسطن ومستعمرة ماتشوستس بسبب حادثة الشاي.

5. مرحلة إعلان الحرب، حيث اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات مضادة لقرارات المؤتمر الإقليمي الأول، وصدرت الأوامر باستخدام القوة في شهر كانون الثاني من عام 1775 ، لكن المواجهة الحقيقية لم تبدأ إلا في شهر نيسان من العام ذاته، وقد حاصر سكان مستعمرة ماتشوستس القوات الانجليزية المرابطة في بوسطن، وقد أيد سكان المستعمرة أعداد كثيرة من مختلف المستعمرات، وفي يوم 10 أيار من نفس العام تم عقد المؤتمر الإقليمي الثاني بمدينة فيلادلفيا حيث اقر هذا المؤتمر تنظيم قوات المستعمرات وتعيين جورج واشنطن من فرجينيا قائدا عاما للثورة، وقاموا بتوجيه رسالة للملك جورج الثالث لطلب حماية رعاياه في أميركا من رعاياه في انجلترا لكن لم يستجب الملك لمطالبهم بل أعلن عن عزمه تأديب مستعمرة ماتشوستس، وهكذا بدأت الحرب في أولى المعارك التي خاضها الثوار ضد القوات الانجليزية وهي معركة Banker Hill التي قامت يومي السادس عشر والسابع عشر من شهر حزيران عام 1775 ولكن نتيجتها لم تحسم لأي من الطرفين[78].

وعلى غير أرض المعركة العسكرية، قامت معارك أخرى من نوع آخر قادها المثقفون المستوطنون للدفاع عن حقهم في الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية، وطالبوا باستقلال المستعمرات عن انجلترا وكان على رأس هؤلاء القادة كلا من جون أدامز وتوماس بين[79].

وعودة إلى المعركة العسكرية، فإن أهم إنجازات الثوار الحربية كانت احتلالهم مدينة بوسطن في شهر آذار عام 1776، وكان على رأسهم جورج واشنطن الذي رفع علما أميركيا خاصا منذ أوائل ذلك العام.

---

[77] الشيخ، رأفت غنيمي. مرجع سابق. ص 41

[78] العليان، عادل محمد حسين. مرجع سابق، ص 157

[79] اعتبر كتاب بين "الإدراك السليم" بمثابة كتاب الثورة الأميركية المقدس، وقد رأى بين في كتابه أن الحق الطبيعي هو رائد الأمم وقد أوضح بأن مفهوم الحق الطبيعي هو المصلحة الاقتصادية . المصدر: العليان، عادل محمد حسين. مرجع سابق. ص 166

6. مرحلة إعلان الاستقلال، والتي أعقبت ظروف انتصار الثوار في بوسطن، وكانت المستعمرة صاحبة المبادرة بإعلان الاستقلال عن انجلترا هي فرجينيا، حين أعلن ريتشارد هنرلي أحد نوابها صيغة الانفصال عن بريطانيا في يوم السابع من شهر حزيران عام 1776، ومهدت هذه الخطوة الطريق أمام الولايات الأخرى بعقد مؤتمر إقليمي في مدينة فيلادلفيا في شهر تموز عام 1776، أعلن فيه النائب الفرجيني توماس جيفرسون صيغة إعلان الاستقلال في الرابع من شهر تموز من عام 1776[80].

تجدر الإشارة إلى انه في نهاية عام 1782 تقدم البريطانيون بطلب صلح مع الأميركيين، ورحبت فرنسا بهذه المبادرة، وبدأت المفاوضات بين الطرفين وأسفرت في النهاية عن توقيع معاهدة الصلح في فرساي في الثالث من شهر أيلول عام 1783، ونصت المعاهدة على اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، والتنازل عن الأراضي الواقعة بين جبال الليجاني وبين نهر المسيسيبي، وتحديد الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات الانجليزية في كندا، وحصلت فرنسا في ظل هذه المعاهدة على جزر الانتيل والسنغال التي فقدتها بعد حرب السنوات السبع (1756-1763)، واستعادت أسبانيا جزيرة مينورقا وشبه جزيرة فلوريدا[81].

أما أهم نتائج الثورة الأميركية وإعلان الاستقلال، فتمثلت في ظهور الشخصية الأميركية، وإنشاء اقتصاد خاص وعملة خاصة عرفت بالدولار، كما نتج عن الثورة ولادة أمة لأول مرة في التاريخ الحديث تؤمن بسيادة الشعب، وأوجدت مبدأ قيام الشعوب بالثورات ضد الحكومات وتغييرها.

وفي وقفة متأملة في كل ما تقدمت مناقشته حول ظروف ومراحل نشأة وظهور الولايات المتحدة الأميركية، نجد بأن الخطوات التي مهدت لاستقلال أميركا وقيام أمة جديدة في العالم يمكن اعتبارها الإرث الذي ورثه الساسة والقادة لهذه الدولة، وأن سياساتها الخارجية وتوجهاتها في علاقاتها مع دول العالم وشعوبه التي تمارسها حاليا إنما هي انعكاس للمبادئ التي جاءت بها الثورة وأعلنها الاستقلال، وليس بخاف على القارئ للمشهد السياسي المعاصر بأن كل الممارسات السياسية وغير السياسية للولايات المتحدة الأمريكية إنما هي

[80] العقاد، صلاح. (1967). دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. ص 104-105.

[81] الشيخ، رأفت غنيمي. مرجع سابق. ص 50

مواصلة للمسيرة التي بدأها ما يطلق عليهم ثوار الاستقلال ، ومن الغرابة أن يكون هؤلاء الثوار هم ليسوا سكان الأرض الأصليين، ومن الغرابة أيضا أنهم اقروا تلك الثورة وأعلنوا هذا الاستقلال لبلد ليست لهم بل جاءوها مهجرين بحثا عن آفاق جديدة للحياة والاستقرار وهربا من مظاهر العبودية والقمع والتعسف في بلدانهم الأصلية، ويمكن أن تكون هذه الحقيقة المفسر الحقيقي وراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أبناء صهيون في استيطانهم بفلسطين، فهذا هو مبدؤها منذ أن قامت، في أن تقر أحقية مجموعات بشرية في السيطرة على أرض ليست أرضهم، ولكنهم وجدوا فيها ضالتهم وحققوا فيها ما لم يكونوا سيحققونه لو عاشوا في بلدانهم الأصلية، ولعل هذا ما تكشفه الأحداث المعاصرة في ظل التوجهات السياسية الأميركية نحو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية وقلبها فلسطين بشكل خاص.

إن هذه الرؤية ليست تحيزا من الباحث ضد أميركا ولا هي بالنظرة العدائية لدولة تمول وتدعم حقا مزعوما لشعب مزعوم هو الشعب الصهيوني، ولكنها رؤية تعكس واقعا امتد أساسه لقرون طويلة، فنزعة السيطرة والاستعمار والاستيطان غارسة في التركيبة الأميركية، وهي التي رسمت توجهاتها نحو العالم واستطاعت بمهارة أن تجعل هذا العالم مسرحا لتجاربها السياسية وأن تلعب دورا خطيرا من خلال أدوات سياساتها الخارجية للسيطرة والهيمنة، انطلاقا من محاولاتها المتكررة بالسيطرة على دول أميركا الشمالية والجنوبية مرورا بهجومها على شرق آسيا ووصولا إلى منطقة الشرق الأوسط، ومن لم تفلح معه لغة الحرب والاستيطان قد أفلحت معه لغة الحوار والتوافق واتفاق المصالح، وفي هذا لا يختلف حتى المختلفين، ولعل هذا أيضا ما يفسر ثبات الدستور الأميركي الذي أعلن في السابع عشر من شهر أيلول عام 1787 والذي بقي معمولا به لغاية الآن ولم يتغير رغم تعاقب الرؤساء على حكم الولايات المتحدة الأميركية، والحقيقة متروكة للقارئ في أن يصل لهذا الاستنتاج.

التطور السياسي بعد الاستقلال حتى بداية القرن العشرين

انطلقت الولايات المتحدة من نواتها باتجاه المحيط الهادئ على حساب السكان الأصليين من الهنود الحمر، واشترت لويزيانا من فرنسا عام 1803 واستولت على فلوريدا من إسبانيا عام 1819 وضمت تكساس من المكسيك عام 1848 واستطاعت خلال فترة زمنية قصيرة أن تتحول إلى دولة قارية تسيطر على المحيطين الأطلسي والهادئ، وبدأت

اتحادا كونفدراليا قبل أن تتحول إلى فيدرالي، وربما يكون القطار إضافة إلى بساطة التركيب الجغرافي قد ساعد على قيام ونجاح هذه الدولة المتسعة.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية[82] اشترت الولايات المتحدة ألاسكا وجزر الوشيان من روسيا ثم توسعت في الجزر الباسيفيكية على حساب إسبانيا، وجزر هاولاند وبيكر عام 1857 وميدواني عام 1859 وهاواي وفينيكس في نهاية القرن التاسع عشر وانتزعت الفلبين من إسبانيا واستعمرتها عام 1899 إلى أن منحتها الاستقلال عام 1946.

وفي بداية القرن العشرين بدأت تتوسع في منطقة الكاريبي فاحتلت بورتوريكو وبنما التي شقت فيها قناة بنما الواصلة بين المحيطين الأطلسي والهادي والتي تعد من أهم النقاط الاستراتيجية في تركيبتها كقوة عالمية.

بدأت الولايات المتحدة باقتصاد زراعي واسع وبمجتمع ريفي مخلخل، وظلت طوال القرن التاسع عشر دولة زراعية تصدر الخامات الزراعية وتستورد المصنوعات وتمثل حضارة ريفية غير مدنية عرفت بحضارة الكاوبوي (cowboy) ولكنها تحولت بسرعة إلى أعظم وأغنى دولة صناعية وأضخم قوة حضارية حديثة تقود العالم في كل مجالات الإنتاج وتحتكر الأولوية والصدارة ، وقد تضاعف عدد سكانها خلال قرن ونصف أكثر من خمسين ضعفا.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة بدأت من حيث انتهت أوروبا فأخذت عنها نقاط قوتها وتخلصت من نقاط ضعفها ونشأت مع الآلة البخارية والقطار متجاوزة مرحلة الإقطاع، ولم تعان من المنافسة والحروب في القارة الأميركية، فجميع دول القارة تقريبا إما أنها امتداد جغرافي وبشري مثل كندا أو تابع مستسلم لها.

مع بداية القرن العشرين وتحديدا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأت الولايات المتحدة الأميركية بالخروج تدريجيا من سياسة العزلة التي اتبعتها لفترة طويلة، وذلك بعد حدوث تغيرات جذرية في مراكز القوى الدولية[83].

---

[82] تعتبر الحرب الأهلية الأميركية بمثابة اللحظة الحاسمة في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية الحديث، فقد مثلت منعطفا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، وأسهمت في تقدم وازدهار الولايات المتحدة، وإنهاء كل الخلافات والصراعات الدائرة في داخلها في تلك الفترة ، وقامت الحرب الأهلية في الفترة من عام 1861 إلى عام 1865. المصدر: العليان، عادل محمد حسين. مرجع سابق. ص 162.

[83] سياسة العزلة أو الانعزال: اتبعتها الحكومة الأميركية في عهد الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، وسميت أيضا بسياسة "أميركا للأميركيين" ، وقد أتاحت هذه السياسة للولايات المتحدة التفرغ للبناء الداخلي دون الدخول في مشكلات العالم وتحديدا في المشكلات الأوروبية. المصدر: بيرنز، ماكس (1966). أمريكا كحضارة. ترجمة: راشد البراوي. الجزء الأول. القاهرة. ص 64.

ولقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بين الحربين العالميتين بالانعزالية ، هذه السياسة التي – وكما تمت الإشارة إليه سابقا– مكنها العزلة الجغرافية النسبية للولايات المتحدة نظرا لوقوعها بين محيطين، لكنها تخلت عن هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تراجع دور الإمبراطورية البريطانية من جهة، ومن وبروز الاتحاد السوفيتي وما حدث من ثورة تكنولوجية في مجال الأسلحة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأخرى عرضة للهجوم . أما اليوم وفي عالم استحال فيه استغناء بلد عن الآخر ، فقد بات من الصعب تصور اتباع أمريكا أو أي قوة عظمى سياسة انعزالية محضة.

كيف تغيرت التوجهات الأميركية نحو العالم بعد الحرب العالمية الأولى؟ سؤال تجيب عليه أحداث ومجريات التغيرات التي أخذت بالتسارع في العالم في كافة المجالات، حتى أصبح المجال مفتوحا أمام من يمتلك القدرة على التأثير ، ولقد أدى انهيار القوى السياسية في ذلك الوقت (ألمانيا والدولة العثمانية) إلى أن تعيد القوى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية قراءة المشهد السياسي الدولي من جديد ، وشملت هذه التغيرات الحركة الدولية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، لاسيما أن الولايات المتحدة لم تواجه أزمات خطيرة ولم تكن شريكا مباشرا في الحرب العالمية الأولى ، حيث بقيت ملتزمة إلى حد ما في سياسة الانعزال. وتجدر الإشارة إلى أن الحرب العالمية الأولى شكلت النواة الأساسية لظهور بعض الحركات الإيديولوجية كالشيوعية ومهدت لصراعات مستقبلية كالحرب العالمية الثانية، بل وحتى الحرب الباردة، ولقد شكلت الحرب البداية للعالم الجديد ونهاية الأرستقراطيات والملكيات الأوروبية، وكانت المحرك الرئيسي للثورة البلشفية في روسيا، والتي بدورها أحدثت تغيرًا في سياسات عدد من الدول الناشئة في ذلك الوقت، كما برزت أسوأ نتائجها في تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا وايطاليا) والأسوأ من كل هذا صدور وعد بلفور في الثاني من شهر نوفمبر عام 1917 وإعطاء فلسطين للحركة الصهيونية وطنا قوميا لليهود على حساب السكان الأصليين، ويبدو أن تجربة التطهير العرقي التي اتبعتها أميركا ضد الهنود الحمر ، أراد الغرب الاستعماري (تحديدا) بريطانيا، تكرارها ضد الشعب العربي الفلسطيني ، كما مهدّت الطريق للحرب الباردة بين العملاقين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

من جانب آخر، عاشت أوروبا بعد الحرب العالمية أزمات اقتصادية عنيفة ، وكانت تلك فرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال هذا الوضع على أساس أنها الدائنة الأولى لأوروبا قبل الحرب وخلالها، فقد جمعت الولايات المتحدة بعد الحرب نتيجة تسديد أوروبا لديونها 45% من احتياطي الذهب في العالم فأصبحت بذلك أول دائن في العالم. كل هذه التحولات والتغيرات، كان على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يضعها في الاعتبار وأن يدرسها دراسة متكاملة لبناء التوجهات الجديدة.

وشهدت فترة العشرينات و الثلاثينات من القرن العشرين ترسيخا مطردا للعقيدة التوسعية التي انتهجتها العقلية الأميركية، فازدادت المساحة الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت أراضي الولايات المتحدة عشرة أضعاف أرضها السابقة و تم ذلك كله تحت شعارات الرسالة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية التي ساعد التطور الرأسمالي الرهيب فيها والقائم على الاستعباد في أن تصبح اكبر دولة متقدمة من الناحية الاقتصادية وأصبح الرأي الأمريكي (أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلى أمة عن طريق الانتقاء الطبيعي)، وقد أعلن الرئيس الأمريكي في حينها (إن الأمريكيين قد عملوا من اجل تطوير البشرية خلال قرن ونصف أكثر مما عملته جميع الشعوب مجتمعة طوال تاريخها).و في عام 1939 اشتعلت الحرب العالمية الثانية وكانت هذه الفرصة الذهبية لترجمة العقيدة الأمريكية الجيوسياسية و كان الموقف الأمريكي حسب ما جاء على لسان الرئيس هاري ترومان: (إذا كسبت ألمانيا الحرب يجب مساعدة روسيا، وإذا كسبت روسيا ينبغي مساعدة ألمانيا وليقتتلا فيقتلان اكبر عدد ممكن فيما بينهما)[84].

سياسة أميركا بعد الحرب العالمية الثانية

حري بنا القول قبل البدء باستعراض سياسة أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، أن نعرض لبعض الآثار التي نجمت عن هذه الحرب، والتي لم تقتصر على الدول التي شاركت مباشرة في القتال من خلال قواتها المسلحة ومعداتها، بل شملت دولا أخرى في كل من أفريقيا وآسيا، تتلخص جملة هذه الآثار فيما يلي[85]:

[84] عوض، صالح. الولايات المتحدة الأمريكية : لهاث وراء التسلط : قراءة في العقلية السياسية الأمريكية . شبكة النبأ المعلوماتية 12 تموز 2006.

[85] تمت مشاهدة سلسلة حلقات الفيلم الوثائقي Apocalypse الخاص بالحرب العالمية الثانية. دبلجة وإنتاج: ناشونال جيوغرافيك أبو ظبي. (ست حلقات).

(1) الآثار على البشرية والإنسانية: إذ تجاوز عدد ضحايا الحرب في العالم من العسكريين والمدنيين 62 مليون نسمة أي ما يعادل 2% من سكان العالم ، بالإضافة إلى عشرات الملايين من الجرحى والمشوهين ، وقد شهدت هذه الفترة تجاوزات خطيرة على حقوق الإنسان فمات الملايين من الأبرياء نتيجة للغارات الجوية وفي معسكرات الإبادة والتعذيب، علاوة على اعتقال الأطفال والنساء ، كما ارتكبت المجازر في حق العديد من الشعوب واستعملت ضدها الأسلحة الكيماوية والذرية، وقد كان كل من الاتحاد السوفييتي وبولندا وألمانيا من أكثر البلدان الأوروبية تضررا من ويلات هذه الحرب.

كما أدى انشغال الآباء وأرباب الأسر بالحرب إلى إحداث فجوة اجتماعية كبيرة، أسهمت في انخفاض نسبة الولادات مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة الوفيات كما برزت المشكلات الاجتماعية المترتبة على كثرة عدد المشوهين والأرامل واليتامى والمحرومين من العمل بسبب تفشي البطالة وتزايد عدد الإناث بالقياس إلى الذكور، كما كثر عدد المشردين وتضخمت المشاكل النفسية واحتد التساؤل حول مبررات اللجوء إلى العنف وتقتيل الأبرياء من الناحية الأخلاقية، وكلها تبعات رافقت المواجهات العسكرية ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الشك والنفور من كل تقدم علمي والخوف مما يخبئه المستقبل.

(2) الآثار الاقتصادية: كانت نفقات الحرب باهظة جدا مما اضطر العديد من الدول الأوروبية المشاركة فيها إلى الاقتراض وتكديس الديون كما كانت الخسائر المادية كبيرة فقد أصاب الدمار المساكن والمصانع ووسائل النقل والمزارع وانقلبت دول أوروبا من دول مصدرة إلى دول مستوردة، وبذلك، فقدت الدول القوية مكانتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من تجاوز الصعوبات الاقتصادية لأزمة الثلاثينات وتضاعف إنتاجها الصناعي وتجمع عندها ما يعادل 80% من الرصيد العالمي للذهب وأصبح الدولار عملة تبادل عالمية.

(3) الآثار السياسية: أسفرت الحرب العالمية الثانية عن هزيمة الدكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا واليابان وتراجعت مكانة القارة الأوروبية فلم تعد كل من فرنسا وبريطانيا مسيطرة على العالم ، بل برز قطبان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كما تغيرت أنظمة الحكم بأوروبا الوسطى والشرقية حيث نشأت الديمقراطيات الشعبية وتطورت المستعمرات خارج أوروبا واتضحت المطالب المشروعة لحركات التحرر من الاستعمار وانقسم العالم إلى كتلتين متنافستين: الكتلة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة

الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي، ثم ظهرت على إثر حصول العديد من المستعمرات على استقلالها الدول النامية التي شكلت ما سمي بالعالم الثالث وقد كان للدول العربية الإسلامية دور فعال ضمن هذه المجموعة.

ومن نتائج هذه الحرب على الصعيد السياسي أيضا عودة جميع بلدان أوروبا إلى حدودها القديمة باستثناء بولندا التي توسعت على حساب ألمانيا، وانقسمت أوروبا إلى منطقتي نفوذ: سوفييتية في الشرق وأمريكية في الغرب، كما قسمت ألمانيا إلى دولتين واحدة في الشرق وعاصمتها برلين والثانية في الغرب وعاصمتها بون، ودخل العالم في مجال لقطبية ، والحرب الباردة ، وتشكيل الأحلاف العسكرية، وإثارة الحروب الإقليمية ، والصراعات بين الدول، وتجزأت بعض الدول مثل كوريا إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية التي دخلت في حرب مسلحة استمرت ثلاث سنوات ، وتدخلت أمريكا لمساعدة كوريا الجنوبية منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين ، ومازالت تحتفظ بقوات عسكرية في كوريا حتى وقتنا الحاضر، وقد شهد عام 2013 تصاعدا جادا في التوتر العسكري وكانتا على وشك الدخول في حرب شاملة.

وبهذه الآثار والتبعات التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية، خرجت أمريكا ومعها الحلفاء منتصرة ضد ألمانيا وايطاليا واليابان، وبرزت على الساحة الدولية قوى سياسية جديدة ، وكان أبرزها الاتحاد السوفيتي، ومن ثم أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة جديدة في كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

اتبعت الولايات المتحدة ما ادعت بأنه الإصلاحات في أوروبا، بهدف كسب دعم الدول الأوربية للقطب الغربي ومساهمتها في منع انتشار الشيوعية بأوروبا، خاصة بعد ظهور مظاهر الحرب الباردة بزعامة الاتحاد السوفييتي –القطب الشرقي– والولايات المتحدة الأمريكية–القطب الغربي–ابتداء من عام 1946، إضافة إلى أن الإصلاحات كانت تهدف إلى إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية، على عكس الاتحاد السوفييتي الذي كان يطمح في فكرة الانتقام من دول المحور التي كبدته خسائر بشرية واقتصادية فادحة ، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الإصلاحات كانت من العوامل الأساسية للقرن العشرين التي حافظت على النظام الرأسمالي بأوروبا الغربية من جهة، واعتبرت من العراقيل التي حالت دون انتشار الشيوعية بأوروبا الغربية ومستعمراتها بأفريقية من جهة أخرى.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز أمريكا كقوة عسكرية واقتصادية قائدة للنظام الرأسمالي العالمي في مواجهة المنظومة الاشتراكية التي برزت بقيادة الاتحاد السوفييتي، تبنى صانعو القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية سياسة كشفت عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة وفرض السيطرة على المجتمع الدولي بشتى الوسائل مستخدمة قوتها العسكرية ، ولم تتوان عن استخدام ما حرمته الشرائع الدولية من أسلحة في سبيل فرض هذه السياسة، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح النووي (ضد اليابان) والسلاح الكيميائي أثناء حربها العدوانية ضد الشعب الفيتنامي، واستمرت في هذا النهج المتناقض مع القانون الدولي حتى بعد سقوط وزوال المعسكر الاشتراكي الذي أوجد شكلا من أشكال الردع في وجه السياسة العدائية الأمريكية التي استمرت في الاعتماد على قوتها العسكرية للتعامل مع مختلف القضايا الدولية خارج نطاق القانون الدولي كما حدث في احتلال العراق عام 2003 تحت مبررات لم تكن صحيحة ، وتهديدها بارتكاب عدوان عسكري ضد سوريا في الوقت الحاضر بحجة مساعدة حركة التغيير الديمقراطي في سوريا ، ساعدها في ذلك قوى إقليمية عربية وغير عربية دون الاكتراث بالحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي، غير أن الموقف الروسي تحديدا قد حال بين التوجه الأميركي وبين تحقيق مآربه. ويمكن القول بالنتيجة بأن السلوك المتناقض للولايات المتحدة مع القانون الدولي تحول إلى سمة ثابتة من سمات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وسارت عليه جميع الإدارات الديمقراطية والجمهورية واستمر حتى يومنا هذا ، وليس هناك ما ينبئ بإمكانية تغير هذا السلوك الأميركي ، وليس بخاف في أن أميركا إنما تبث وبقوة بأسس العلاقات الدولية وبالمرتكزات التي تحكم هذه العلاقات، وبدلا من أن تكون قوة القانون هي البوصلة التي تهتدي بها الدول في رسم وصياغة علاقاتها ، اختارت الولايات المتحدة بسياستها المتبعة قانون القوة كقاعدة تستند إليها في علاقاتها مع الدول الأخرى المختلفة معها.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، قد تعهدت بوضع حد للحروب الخارجية إلا أنها سرعان ما نسيت هذا التعهد بمجرد تطور الأوضاع العسكرية والإنسانية في سوريا بعد مزاعم استخدام الجيش السوري للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في

غوطة دمشق، حيث باشرت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد أساطيلها للقيام بعدوان ضد سوريا غير مكترثة بموقف القانون الدولي[86].

إن هذه الهيمنة على الأمم قامت على ركيزتين، فأما الأولى فتتمثل في القوة العسكرية التي لم يستطع أي تحالف أن يواجهه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والثانية في الدولار الأمريكي، هذه العملة التي تفردت بالدور الوحيد في التعاملات المالية في العالم[87].

ولم يكن تركيز السياسة الأميركية فقط على الجانب السياسي، بل كان للجانب العسكري دور هام في تنفيذ توجهات السياسة الأمريكية، حيث أقامت العديد من الأحلاف العسكرية، من أهمها:

1. حلف شمال الأطلسي: لقد مهدت المعاهدة بين المعسكرين الشرقي والغربي إثر تصاعد حدة الحرب الباردة بينهما لحلف شمال الأطلسي الطريق لتوسيع معاهدة بروكسيل التي وقعتها كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا في 17 آذار عام 1948 ، خاصة بعد تزايد النفوذ السوفييتي في أوروبا، والذي تحول إلى خطر حقيقي هدد الدول الأوروبية الغربية[88].

ومن جانبها، شجعت أميركا معاهدة بروكسيل ودعت إلى توسيعها وأعربت عن رغبتها في الدخول عضوا فيها، وبعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة الأميركية، استقر الرأي على تطوير المعاهدة إلى تحالف أوسع، وكانت هذه بداية وضع الميثاق التأسيسي لحلف شمال الأطلسي، وتمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي في بروكسيل من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، وتم الاحتفال بنشأته وظهر إلى الوجود في مدينة واشنطن في 4 نيسان عام 1949، وعرف منذ ذلك الوقت بحلف شمال الأطلسي NATO[89].

لقد أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على هذه الخطوة نظرا لعجز الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات فاعلة نحو القضايا الخلافية في النظام العالمي، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوتين العظميين، مما أظهر عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ أي قرارات

---

[86] الأيوبي، عبد الله. قانون القوة يوجه السياسة الأمريكية . مجلة اخبار الخليج: البحرين،:16 سبتمبر 2013

[87] إنغداهل، وليام. (2007). قرن من الحروب . خفايا السياسات النفطية والمصرفية الآنجلو–أمريكية والنظام الدولي الجديد.عرض : محمد بركة. منشورات وزارة الثقافة السورية: دمشق. ص 33.

[88] مقلد، إسماعيل صبري. (1990). منظمة شمال الأطلسي. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر. ص 45.

[89] مقلد، إسماعيل صبري. (1991). التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر. ص 115.

حاسمة[90]، وبدأت بتوقيع هذه المعاهدة مرحلة جديدة في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تمكنت من التخلي عن مبدأ العزلة في سياساتها الخارجية لتبدأ بالمشاركة الفاعلة في الأمن الأوروبي في ظل الحرب الباردة، وطوال هذه الحرب لم تطرأ على بنية الحلف واستراتيجيته أي تغييرات مهمة، وبقي محافظا على مهمته الرئيسة في تحقيق الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي، وفي مراحل متتالية أصبح عدد الدول المنضمة للحلف 28 دولة[91].

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن ترسخ لدى الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف أن الأمن الأوروبي لن يتحقق إلا بالتحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفييتي، وأن تلك الدول لن يكون بمقدورها المواجهة دون وجود الولايات المتحدة، نظرا لعدم قدرتها على الدفاع منفردة، وأن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا[92].

غير أن أخطر ما تم تعديله على استراتيجية الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد وارسو في عام 1991 ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية ، هو اعتبار إسرائيل بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الأوسط، وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت استراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي في مسائل أمنية مشتركة[93].

وكان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد للحلف هو بيان قمة واشنطن عام 1999 الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء الحلف وتطويره، وسعت إلى تزويده بكل الإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته، وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوروبي لإبقاء الحلف ركيزة أساسية للاستراتيجية الغربية، وبهذه التوجهات ضمنت الولايات المتحدة بقاء

---

[90] الشاهد، جاسر. (1997). تأثير استراتيجيات السياسة الأميركية على توجهات حلف شمال الأطلسي. مجلة السياسة الدولية: القاهرة. العدد 29. تموز. ص 96

[91] الطراونة، طارق بادي. (2012). دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة) (1989-2011). رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط. الأردن. ص 57

[92] الأيوبي، هيثم وآخرون. (1981). الموسوعة العسكرية. الجزء الأول. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 834.

[93] حسين، عدنان السيد. (2003). نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار أمواج للنشر. ص 113-114.

زعامتها لهذا الحلف، فمكنها ذلك من التدخل في شئون أوروبا الداخلية، كما أكدت ارتباطها بأوروبا الموحدة، علاوة على مسعاها في تحجيم دور روسيا ومنعها من التجاوز[94].

والملاحظ في دور الولايات المتحدة الأميركية المؤثر في استراتيجيات حلف شمال الأطلسي أن إدارتها السياسية لم تعجز أبدا عن تقديم مبررات تدخلها العسكري في القضايا الدولية، وهذا ما تمخض عن موقف القيادة السياسية الأمريكية من الأزمة الليبية ، فنجد الرئيس اوباما، وفي خطابه حول ليبيا في أواخر أبريل 2011، قد أمسك العصا من المنتصف في التعامل مع الفريق المؤيد في إدارته للتدخل في ليبيا لأهداف إنسانية وبين الفريق الآخر الرافض لطريقة صناعة القرار، فقد قال إن التدخل لن يشكل سابقة لتلك العمليات لأن الولايات المتحدة لا يمكنها التدخل في كل بقعة من العالم لأغراض إنسانية، وفي الوقت نفسه قال إن وضع بلاده في العالم لا يجعلها تشاهد ما يجري دون أن تتحرك لمساندة القضايا الإنسانية.

وقبل التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بالتدخل العسكري، استبعد كثيرون قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية جديدة بعد العراق وأفغانستان . على الأقل في الوقت القريب– ثم جاء التدخل ضد النظام الليبي ليظهر بوضوح أن النزعة العسكرية الأمريكية لا تتغير بتغير الأيديولوجيات الفكرية للرؤساء في السلطة، خاصة لو اقترنت بطموح الرغبة في إظهار تفوق أمريكا على قمة هرم القيادة العالمية ، فقد سنحت الفرصة للرئيس أوباما لدخول' الحرب الثالثة' التي تقودها واشنطن في عشر سنوات قبل بدء معركة انتخابات الرئاسة المقبلة من أجل إثبات قدرته على الحفاظ على مبدأ المبادرة من جانب الولايات المتحدة في التدخلات العسكرية في صورة العقيد الليبي الذي يحمل سجلا سلبيا يوفر غطاء ملائما لعودة واشنطن إلى بناء التحالفات الدولية ضد الخصوم في شكل أكثر قبولا للمجتمع العالمي وهو' التشاور قبل التحرك' حتى لو كانت أمريكا في صدارة القيادة ، وهو التصور الذي سعى فريق في الإدارة الأمريكية للترويج له في الشهور الماضية، ووجد فرصة سانحة في حالة ليبيا، فبدأت بمنطقة الحظر الجوي ثم توجيه ضربات ضد أهداف بعينها لشل قدرة قوات القذافي على استهداف المدنيين بالترسانة الحربية الثقيلة، ثم حدثت انتكاسة نتيجة خطأ في تقدير الأوضاع على الأرض وصعوبة فرض المعارضة الليبية سيطرتها، بل وتراجعها في مدن ومناطق استولت عليها.

[94] طوالبة، حسن. (2005). نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق. عمان: عالم الكتب الحديث. ص 160.

وعلى ما يبدو أن اوباما أراد أن يكرر الموقف في الأزمة السورية ، حيث صدرت تهديدات متلاحقة من اوباما، وقام بتحديد أيام وساعات لضرب سوريا لدعم المعارضة بحجة وجود أسلحة دمار شامل، لكن الموقف الروسي والموقف الإيراني كبح هذا التوجه[95].

2. حلف جنوب شرق آسيا: ميثاق دفاعي إقليمي، عقد في 8 سبتمبر 1954 بين أستراليا، وفرنسا، ونيوزلندا، وباكستان، والفلبين، وتايلاند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وقع هذا الميثاق في مانيلا عاصمة الفلبين، وقصد به إنشاء نظام دفاع جماعي في جنوب شرق آسيا. وبمقتضى هذا الميثاق أقرت الدول المرتبطة به أن أي عدوان مسلح على أي منها يهدد سلام كل منها وسلامته، وتعهدت ببذل المعونة المتبادلة لمواجهة العدوان. كما أنشأ الميثاق مجلساً تمثل فيه كل من الدول المرتبطة به، ويقوم بالتشاور في المسائل الحربية وغيرها التي تقتضيها الأحوال السائدة في المنطقة من حين لآخر. وقد أصدرت الدول المرتبطة بهذه المعاهدة تصريحاً يتضمن مبادئ معينة، وأسمته ميثاق المحيط الهادي، أكدت فيه احترامها لمبادئ الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير لجميع الشعوب، وأعلنت فيه استعدادها للاستمرار في التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بدأ هذا الحلف لأغراض محددة كان من أبرزها مواجهة قوة الصين المتعاظمة وبخاصة في الفترة التي كانت الصين فيها تحت قيادة ما وتسي تونج وبما كان يطرحه من آراء ونظريات سياسية ، ومنذ بداية الستينات من القرن العشرين أي بعد حوالي عشر سنوات من التأسيس، انسحبت فرنسا منه في الفترة التي كانت فيها فرنسا تحت قيادة شارل ديغول ، فمنذ عام 1965 لم يعد لفرنسا دور فعال في هذا الحلف ، وكان هناك العديد من المبررات التي قدمت من قبل فرنسا ، إضافة إلى أن الحلف كان يعاني من ضعف شديد في قدراته العسكرية لاسيما أن الدول العربية ظلت ترفض مسألة تواجد قوات برية من قبلها ضمن قوات الحلف العسكرية، وانتهى وجود هذا الحلف في عام 1977[96].

---

[95] مبروك ، شريف شعبان. دور "الناتو" في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري . موقع قاوم الإخباري. 2011/5/26 .

[96] مقلد، إسماعيل صبري. (1984). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مطبوعات جامعة الكويت. ط 3. ص 354-360.

3. حلف بغداد (المعاهدة المركزية): أسس هذا الحلف عام 1955 ، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، ومشاركة بريطانيا وإيران وتركيا وباكستان ، وقد واجه مقاومة عنيفة من قبل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ولم ينضم إليه أي من الدول العربية سوى العراق في العهد الملكي ، وكان الراحل عبد الناصر يرى أن العرب لا يرون أمامهم خطراً على أمنهم غير خطر الاستعمار، الذي سيطر على أراضيهم، منذ القرن التاسع عشر وقبله. وفي حالة مصر، فإن الاستعمار البريطاني فرض سيطرته المطلقة، لأكثر من سبعين عاماً، وليس من المعقول، أن نقفز، فجأة، فنقول لشعبنا إننا اكتشفنا له عدواً جديداً، هو الاتحاد السوفيتي وهو لم يتخلص بعد من عدوه القديم، الاحتلال البريطاني. وبعد قيام ثورة 1958 في العراق انتهى تواجد العراق في هذا الحلف، علما أن الحلف انتهى في عام 1979[97].

الاستراتيجية الأميركية في القرن الواحد والعشرين

تحت شعار "لا تنازل عن قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين"[98]، خرج خبراء مجلس الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية وعدد كبير من مراكز الدراسات التي تعمل في خدمة صانع القرار الأمريكي من اجتماعهم الذي عقد في الفترة من 7 إلى 27 شباط 1999م ، وشكل هذا الشعار المبدأ الاستراتيجي الجديد الذي تنطوي تحته المهام والخطط التكتيكية حتى تستمر واشنطن كمركز دولي وعاصمة لدولة عظمى في الاحتفاظ بعرش القيادة لمائة عام أخرى بلا منافس.

وفي هذا، يرى حكماء الولايات المتحدة وخبراؤها السياسيون إن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي قد أصابته حالة من الغرور الشديد والثقة المضاعفة في النفس في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتيته إلى دويلات ضعيفة وما تلا ذلك من انهيارات في المعسكر الشرقي، ويعتقد هؤلاء الخبراء أن هذا الغرور الغربي صار مضاعفاً بعد الانتصار الساحق الذي حققه العالم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية عاصفة الصحراء ضد القوات العراقية، وكان احد دلائل هذا الغرور الغربي ما أعلنه الرئيس جورج بوش عن النظام العالمي الجديد.

---

[97] شبكة المعرفة : www.marefa.org

[98] صحيفة البيان الإماراتية. استراتيجية البيت الأبيض في القرن المقبل: مائة عام أخرى من الزعامة الأمريكية. تاريخ: 28 ايار 1999، ص1.

ويضيف الخبراء السياسيون في أميركا، بأنه إذا أرادت الولايات المتحدة الاستمرار في قيادة العالم، فان عليها انتهاج أسلوب أكثر تواضعاً مع دول العالم عامة، ومع دول العالم الثالث على وجه الخصوص، نظرا لكون الأخيرة قد أصبحت أكثر قابلية لاحتمال الضغوط السياسية، ليس بسبب قوتها الذاتية ولكن بسبب رغبة الأنظمة الحاكمة فيها –خاصة الدول التي دارت في فلك المعسكر الشرقي سابقاً– على إثبات قدرتها على تحدي أمريكا حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي[99].

ويؤكد الخبراء الإستراتيجيون أن المبدأ الاستراتيجي الذي ينبغي أن تحافظ عليه واشنطن خلال المائة عام المقبلة هو عدم السماح بانفجار أي نوع من النزاعات الإقليمية التي من شأنها تهديد السلام والاستقرار في هذه المناطق، فحدوث أي صراع غير مأمون العواقب سوف يحمل تأثيرات مباشرة على المصالح القومية الأمريكية، وعند هذه النقطة تشير الإستراتيجية الأمريكية إلى ضرورة أن يكون للقوة الأمريكية عامل الردع المباشر في احتواء هذه النزاعات في حالة فشل الدبلوماسية الأمريكية في احتوائها أو منع انفجارها، على أساس أن يتم تدخل القوة الأمريكية بصورة مقبولة قانونية وتحظى برضا الرأي العام[100].

أما الأهداف التي رسمتها الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية، فقد حددت بالنقاط العشر التالية[101]:

1. الإبقاء على استراتيجية (الأراضي الآمنة) التي بدء الإعداد لها منذ عام 1991 والتي تضمن سلامة الأراضي الأمريكية من كافة أنواع الاعتداءات التي تهدد الأمن القومي سواء عبر أنظمة دولية أو شبكات إرهابية عالمية.

2. تعزيز كفاءة وقوة الاقتصاد الأمريكي وتدعيم قدراته التنافسية على مستوى العالم بما ينعكس على مضاعفة قوة الأمة داخليا وخارجيا.

3. إيجاد المزيد من الفرص والوظائف وتوفير فرص الاستثمارات للأمريكيين في كل مكان في العالم.

4. تعزيز القوة العسكرية والقدرات الدبلوماسية لاستخدامها كأدوات في مواجهة تحديات القرن الجديد.

---

[99] Kagan R. (2003). Paradise and power: America and Europe in the New World Order (New York) pp.99-110.

[100] كنعان، حسين. (2005). مستقبل العلاقات العربية . الأمريكية. بيروت: دار الخيال. ط 1. ص 187–212.

[101] Kagan R. Op.cit. p. 106-107

5. رفع مستوى التنسيق الأمني لمواجهة التحديات الأمنية العالمية بين أميركا والدول الحليفة والصديقة بما يضمن المواجهة الحاسمة والفاعلة لتحديات الأمن العالمي[102].

6. تحقيق السلام والأمن والوحدة للقارة الأوربية والحفاظ على استمرارية علاقاتها ذات الطابع الخاص مع الولايات المتحدة الأمريكية.

7. الحفاظ على قوة واستقرار مجموعة دول المحيط الهادي الآسيوية.

8. تأمين المصالح الأميركية عبر البحار.

9. استمرار المواجهة الشاملة ضد الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة على مستوى العالم وممارسة ضغوط أوسع على الدول الراعية للإرهاب.

10. تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومناطق النزاعات الإفريقية[103].

غير أن الجوهر الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية هو الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقطب متفرد في القرن الحادي والعشرين دون السماح لأي من القوى الأخرى في المنافسة الفعلية للولايات المتحدة أو حتى مجرد التفكير بمنافستها لأن القرن الجديد يجب أن يكون أميركا. وتم تأطير ذلك الهدف من خلال رؤى استراتيجية كان من أهمها ما اصطلح على تسميته "استراتيجية الإمبراطورية"[104].

مشروع القرن الأميركي الجديد (PNAC)

هو مشروع تبناه المحافظون الجدد في أميركا عام 2000 لإعادة بناء القدرة الدفاعية الأمريكية، تركزت أجندة هذا المشروع في أربعة مهام رئيسة هي[105]:

1. الدفاع عن الأراضي الأمريكية.

2. القتال وتحقيق النصر في عدد من الحروب المتزامنة.

3. القيام بمهام حفظ الأمن مع إعادة تشكيل المناخ الأمني في المناطق والأقاليم.

4. إحداث تحولات في القوات المسلحة الأمريكية من خلال استغلال الثورة العلمية في الشئون العسكرية.

---

[102] إسماعيل، وائل محمد. (2006). الهيمنة الأميركية: رؤية في الاحتمال السياسي. محاضرات في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية. بغداد، جمهورية العراق. ص 106.

[103] المرجع السابق نفسه. ص 107

[104] لانداو، سول. (2005). الإمبراطورية الاستباقية. ترجمة: ليلى النابلسي. بيروت:شركة الحوار الثقافي. ط1. ص 16-18.

[105] ولد أباه، السيد. (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001. بيروت: الدار العربية للعلوم. ط 1. ص 37.

ولتحقيق تلك المهام الرئيسة بتفوق وفاعلية، عمد المشروع إلى تقديم بعض المتطلبات التي أوصى بها لضرورة توفير القوة العسكرية والإمدادات المادية لها، شملت هذه المتطلبات[106]:

1. إبقاء تفوق الولايات المتحدة النووي ونشره على المستوى الدولي، وإعادة تقييم دور القوة النووية في التعامل مع التهديدات الجديدة.
2. رفع أعداد العاملين والمنتسبين إلى القوات المسلحة لتصل إلى حوالي مليون ونصف المليون فرد.
3. إعادة توزيع القوة العسكرية الأمريكية على مستوى العالم في ضوء الحقائق الاستراتيجية الجديدة، وذلك بدفع مزيد من القوات إلى جنوب شرق آسيا وجنوب شرق أوربا، وتغيير الانتشار البحري الحالي استجابة لدواعي القلق الموجودة في تلك المناطق.
4. تحديث القوات المسلحة بصورة انتقائية، والاستمرار في مشروع الطائرة F-22، وزيادة أعداد طائرات النقل والغواصات، وطائرات الهليكوبتر، والطائرة V-22 Osbery.
5. إلغاء مشاريع التسليح المكلفة في حالة عدم جدواها بالنسبة للقدرات الدفاعية والقتالية للقوات المسلحة.
6. تطوير أنظمة صاروخية مضادة للصواريخ لحماية الأرض الأمريكية وحلفاء الولايات المتحدة ولتأمين قدرات الولايات المتحدة على الدفع بعناصر القوة إلى كل مكان من العالم.
7. إنشاء قوات الفضاء الأميركية كفرع جديد للقوات المسلحة للسيطرة على الفضاء.
8. استخدام نتائج وتطبيقات الثورة العلمية في الشئون العسكرية لضمان تفوق القوات المسلحة الأمريكية على المدى الطويل.
9. زيادة حجم الإنفاق الدفاعي ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي بالتدريج من 3.5% إلى 3.8%.

وقد اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في ضوء هذه الاستراتيجية بمحاولاتها لتثبيط عزيمة كل القوى الأخرى التي تحاول مقاومة أو تحدي الهيمنة الأمريكية،

---

[106] إسماعيل، وائل محمد. مرجع سابق. ص 112-113، ويراجع أيضا:
Tyler PF. (2001). U.S Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop. New York Times: March 8th 2001. p. A 1.

بقولها: "أن قواتنا تمتلك القدرة لأن تقنع الأعداء والمنافسين بعدم القيام بأية عملية بناء عسكري على أمل تجاوز قوتنا أو التساوي معها". "وإذا ما آخذنا بنظر الاعتبار التفوق العسكري والاقتصادي الحالي للولايات المتحدة، فإن هناك الآن توجه في أن تتم إعادة هندسة العالم، وتعميم النموذج الأمريكي في عموم أرجاء الأرض"[107].

واعتمادا على ما سبق، يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد خرجت من سياسة الانعزال كمارد يخرج من مصباح، فبعد إعلانها عن عدم رغبتها بالتوجه نحو المشكلات الدولية والأوروبية منها تحديدا، انطلقت بخطوات واسعة في الساحة الدولية لتتزعم كل الحركات ولا سيما بعد الكشف عن بوادر الحرب الباردة بين القطبين، وتشكيل التحالفات العسكرية، ومتابعة الحرب الباردة بينهما، وظل هذا الوضع سائدا بين القطبين إلى أن تم تفكك الاتحاد السوفيتي ، وأصبح في دائرة القطب الواحد ، ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ المشهد الدولي حالة من التغيير، وفي بداية العقد الأول وقعت أحداث سبتمبر 2001 ودخول الولايات المتحدة في حروب مسلحة في أفغانستان واحتلال العراق، وقد استدعى ذلك أن تقوم الإدارة الأمريكية بالبحث عن استراتيجية للأمن القومي الأمريكي، وقد اصدر البيت الأبيض الأمريكي وثيقة بتاريخ 17 من أيلول عام 2002 ، جاء فيها: " إن مهمة الدفاع عن امتنا قد تغيرت دراماتيكيا ، فأعداء الماضي احتاجوا إلى جيوش عظيمة وقدرات صناعية عظيمة لتهديد أمريكا بالخطر، أما الآن فان شبكات خفية من الأفراد بإمكانها أن تجلب الفوضى والمعاناة الكبرى لشواطئنا، وذلك بتكلفة تقل عن ثمن شراء دبابة واحدة".

لقد لجأت الولايات المتحدة في أعقاب أحداث 11سبتمبر 2001 إلى صياغة المبدأ لإدارة بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا "، واستطاعت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، أن تجعل قضية الإرهاب القضية الأولى على أولويات الاهتمام العالمي[108]، ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسم الرئيس جورج بوش وفريقه الأمني مسارا جديدا للسياسة الخارجية حُددت معالمه للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور الأميركي الرائد في النظام الدولي. وعلى هذا النحو أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمضي قدما في طريق دحر نوع

[107] بريجنسكي، سبيغنو. (2004). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم .ترجمة : عمر الأيوبي. ط 1. بيروت. ص 238

[108] ليلة، علي. (2005). قضايا ومشكلات عالمية معاصرة. الجامعة العربية المفتوحة. ط 1. ص 206-215.

جديد من الأعداء، لا يردعه تهديد الاعتقال ولا تكبله القيود الإنسانية العملية، واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أم وهميين.

لقد اعتمدت "أجندة بوش" على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأميركية، وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة عالميا، ورسم تغير اجتماعي وسياسي في الشرق الأوسط العربي. وبكلمات بوش، فإن هذه الاستراتيجية "مثالية لأن الحرية هبة من الرب العظيم، وهي في ذات الوقت واقعية لأن الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية أمتنا في الأجل الطويل.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شهد العالم صراعات وتحديات خطيرة، وتغيرات في الكثير من السياسات الوطنية، وقد سعت القوى الكبرى الدولية والإقليمية إلى الاستفادة من تلك التغيرات وذلك بصياغة استراتيجية مناسبة، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية مثل إيران وتركيا المحيطة بالدول العربية في منأى عما يدور ، وبالطبع حاول ويحاول الكيان الصهيوني استغلال هذا الموقف بمختلف الوسائل والأساليب ، وجاء عام 2013 ليشهد تحولا ولو جزئيا في العلاقات الإيرانية الأمريكية ، حيث أبدت الإدارة الأمريكية الرغبة في التفاهم مع الإدارة الإيرانية الجديدة في الكثير من القضايا ومن بينها الملف النووي الإيراني ، والصراع المسلح في سوريا، و محاولات إيران الامتداد في المنطقة العربية مستغلة ما يحدث من تغيرات سياسية في عديد من الدول المركزية العربية مثل مصر والعراق وسوريا ، وفي نفس الاستجابة دون حدود للكيان الصهيوني.

ثانيا: إيران: بين عهد الشاه وعهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إيران ليست كيانا سياسيا حديثا، ولا ظهرت لحيز الوجود كأمة ودولة بالاكتشافات الجغرافية كما هي الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ، فهي كيان موجود منذ قرون عديدة ، ولكنه تعرض لتغييرات في البنية السياسية والتفكير السياسي في توجهاته داخليا وخارجيا ، وعلى الرغم من تعاقب الادارات السياسية واختلاف طبيعة النظم الحاكمة ، لكن الواضح أن المرتكزات السياسية بقيت ترتكز على المشاركة في التغيير لما يحيط بها مستخدمة مختلف الامكانات المتاحة وتبحث عن إمكانات جديدة وقت توفر لها الفرص.

وحتى تتضح الصورة في المشهد السياسي الإيراني ومراحله وتطوراته ما بين عهدي الشاه وعهد الثورة الإسلامية الإيرانية، وحتى تتجلى ملامح القرار السياسي والتوجهات السياسية لإيران لا بد من إعطاء لمحة عن العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية ودورها في

رسم السياسة الخارجية الإيرانية وتحديد توجهاتها السياسية، وبيان أثر تلك العلاقة على الواقع الإيراني والمساحة التي تحتلها إيران في المشهد السياسي الدولي وقرارات المنطقة الشرق أوسطية المصيرية والهامة والفاصلة في حياة شعوب هذه المنطقة.

الموقع الجغرافي لإيران

من أهم المدخلات الأساسية لتوجيه وصياغة السياسة الخارجية لاي دولة تتمتع بكامل استقلالها وسيادتها على أراضيها تظهر المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية ، ورغم ما قدمه المفكرون والسياسيون في وصف المعطيات الجغرافية الطبيعية كعوامل مادية ثابتة، والمعطيات البشرية كعوامل متغيرة[109]، إلا أنها متلازمة ترتبط ببعضها بشكل تأثيري، فيؤثر نوع منها في الآخر، فيكون الأول إما طاردا أو جاذبا للثاني.

ويرتبط تأثير المعطيات الجغرافية ارتباطا مباشرا بخصوصية موقع الدولة وحدودها ودول جوارها والمنافذ المائية التي تقع أو تشرف عليها، كما يبرز تأثير المعطيات البشرية من خلال نوعية السكان والكم ومدى التجانس، ولا يقتصر هذا التأثير على الصعيد الداخلي للدولة، بل يمتد فيحدد درجة قوتها في المحيط الدولي، تأكيداً لمبدأ أن قوة الدولة في المحيط الخارجي إنما هي مستمدة من قوتها الداخلية، وأن سياستها الخارجية تتأثر بشكل كبير بسياستها الداخلية[110].

وعليه، تلعب الجغرافيا دورا هاما في رسم وتخطيط السياسة الخارجية وتوجهات صانعي القرار السياسي، ويتفاوت حجم هذا الدور تبعا للمعطيات الجغرافية ومدى قوة تأثيرها على إدراك صانعي القرار السياسي، فنجد حالات قوة وحالات ضعف تنعكس في مضمونها على القرار الخارجي نفسه[111].

ومن ناحية نظرية، يمكن القول بأن القرارات السياسية تعتمد إلى حد كبير على إدراك القادة السياسيين لما لدى دولهم من عوامل جغرافية بنوعيها الطبيعية والبشرية، لكن هذه القرارات تكون محددة بالواقع الفعلي كما هو لا كما في فكر صانع القرار أو توجهاته، وهذا ما طرحه

---

[109] الرمضاني، مازن اسماعيل. (1979). إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ص 22.

[110] السماك، محمد أزهر. (1993). الجغرافيا السياسية الحديثة. الموصل:دار الطباعة والنشر. ص 98.

[111] العبداللات، حسين علي. (2011). العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط: الأردن. ص 70-72.

الفكر السياسي المعاصر في أن ايدلوجية القيادة تؤثر في السياسة الخارجية للدولة [112]، وهناك من يركز على المصلحة الوطنية التي تشمل كلا من الحفاظ على سلامة ووحدة كيان الدولة، والسعي إلى طلب القوة في البيئة، وبذلك فإن ما يحدد أهداف السياسة الخارجية في المقام الأول هو مفهوم المصلحة الوطنية كما يدركه ويفسره قادة الدولة وصانعو القرارات السياسية فيها[113]، وقد دلت بعض توجهات القادة السياسيين على أهمية دور العامل الجغرافي في رسم سياسة الدولة، وأنه جدير بأن يحظى بتركيز القادة السياسيين وصناع القرار على معطياته ومحدداته[114].

وبإسقاط تلك الرؤية على واقع إيران، ودور موقعها الجغرافي في رسم سياساتها الخارجية وتوجهاتها في العلاقات الدولية سواء في عهد الشاه أو بعد قيام الثورة الإسلامية، لا يمكن إنكار حقيقة أن إيران امتلكت موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ إنها تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط.

لقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالميا، يعبر من خلاله يوميا اكثر من 100 سفينة تقريبا، أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة، وتسيطر إيران على المضيق والجزر الواقعة فيه مما يزيد من أهميتها الاستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي.

أما مقومات الموقع الجغرافي التي شكلت عوامل قوة لإيران، وحدت بالدول الكبرى أن تدخلها ضمن استراتيجياتها، فهي:

---

[112] صوبر، دانا . (2006). عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (1980-2005) رسالة ماجستير في العلوم السياسية. الجامعة الأردنية. ص 59.

[113] عبد البديع، أحمد عباس. (1988). العلاقات الدولية، اصولها وقضاياها المعاصرة. القاهرة: مكتبة عين شمس. ص 29

[114] من بين هذه التوجهات: ما ذكره نابليون: (إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليه عليه جغرافيا بلده)، وما قاله الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر مبينا أهمية الموقع في تخطيط السياسة الخارجية: (لم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها، حيث تبحث عن وضعها وظروفها في المكان الذي تعيش فيه، وترى ما تستطيع أن تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب) المصدر: الهزايمة، محمد عوض. (2004). السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص 145.

1. من الجانب الفلكي، تقع إيران بين دائرتي عرض 25–40 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 44–63 شرقي خط جرينتش، وبذلك تقع معظم أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، هذا الموقع الفلكي الممتد كان له الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي، كما أثر في تنوع واختلاف توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي، فغالبية سكان إيران يتركزون في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة، ويعد النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان في إيران[115] (خريطة رقم 1، 2).

خريطة رقم(1): الموقع الجغرافي الطبيعي لإيران[116]

[115] حسين، بهاء بدري. (1989). التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد. ص 33

[116] المصدر: هيئة الموسوعة العربية – سوريا، دمشق. المجلد رقم 375 ، على موقع الموسوعة العربية:
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1

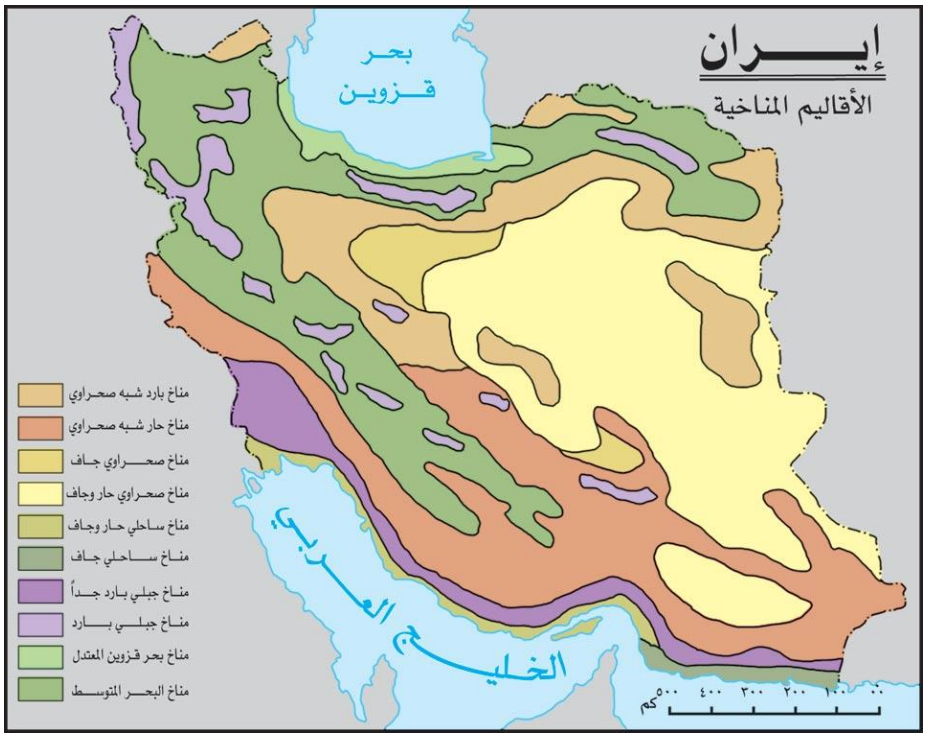

خريطة رقم(2): توزيع الأقاليم المناخية في إيران[117].

2. تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها 1648000 كيلومتر مربع، وتتمتع بإطلالها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي، وبحر العرب والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ المساحة الإجمالية لسواحل إيران البحرية 2524 كيلومتر مربع بنسبة 32.66% من إجمالي المساحة الحدودية الكلية البالغة 5204 كيلومتر مربع، وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي (1180 كيلومتر)، وعلى خليج عمان وبحر العرب (700 كيلومتر) وعلى بحر قزوين (644 كيلومتر).[118]

وفيما يخص الامتداد الساحلي لإيران، فقد أعطت تلك الخصوصية في الموقع على الخليج العربي وخليج عمان تحديدا إيران وزنا جيوسياسيا مميزا، واستفادت إيران من تلك الخصوصية في بناء قواعدها البحرية وأصبحت تشكل قوة لا يستهان بها في المنطقة، ومن

[117] المصدر: هيئة الموسوعة العربية – سوريا، دمشق. المجلد رقم 375 ، على موقع الموسوعة العربية:
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1

[118] Encyclopedia of the Third World. (1982). Revised edition. Volume (111). P. 839.

أهم القواعد البحرية الإيرانية: بندر عباس، وبوشهر، وجزيرة خرج وبندر خميني وعبادان وجاه بهار، وهذه الأخيرة تشكل القاعدة الرئيسة ثلاثية الأدوار التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية، مما جعل إيران في مقدورها التدخل والتأثير في إمدادات النفط وفي الحركة التجارية وفي الظروف الحربية في الخليج العربي[119].

3. تمتاز السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها ، مما جعل موانئها تتمتع بمزايا بحرية واستراتيجية هامة من حيث المراسي والأعماق، فضلا عن وجود عدد من حقول النفط الإيرانية البحرية التي تمتد تحت أعماق ما بين 4000– 5000 م تحت مستوى سطح الخليج العربي.

4. تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى – أذربيجان، وأرمينيا، وتركمانستان، ومن الشمال الغربي تركيا، ومن الغرب العراق، ومن الشرق أفغانستان وباكستان.

تتمثل الأهمية الجيوسياسية لموقع إيران في أنها:

1. تطل على منطقة الخليج العربي الذي يقول عنه الخبراء لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مركزية مثله بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره[120].

2. تقع في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة و التي قدمها نيقولاي سيبكمان في نظريته، حيث اعتبر السيطرة عليها هي السيطرة على أور آسيا وبالتالي السيطرة على العالم، ونلاحظ أن حافة اليابسة هي قوس الأزمات عند بريج نسكي وهي العالم العربي الإسلامي الذي أسمته الولايات المتحدة الشرق الأوسط الكبير، والذي لا زالت تشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم.

3. تقترب من نقطة الارتكاز الجغرافي حيث يعتبر الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر أول من نبه إلى أهميتها في محاضرته في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في يناير 1904 و لقد وضع إصبعه على شرق أوروبا نقطة الارتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام 1919 قلب اليابس في أور آسيا، التي كان الاتحاد السوفيتي يسيطر عليها، وطرح نظريته

---

[119] القصاب،عبد الوهاب عبد الستار. (2000). المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية. مراجعة: د. علي المياح. بغداد: مطبعة بيت الحكمة. ص 125–126.

[120] الإبراهيمي، حسن علي. (1989). الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد: الكويت والخليج العربي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. ص 123.

المشهورة التي أثرت في الفكر الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن ، والتي أفادت بأن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم ، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم، ويقصد ماكندر بجزيرة العالم القديم أسيا وأوروبا وأفريقيا.

4. تمتلك احتياطيا نفطيا عزز من مكانتها السياسية، إضافة إلى وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما: الخليج العربي الذي يحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم، وبحر قزوين الذي يتمتع بأهمية اقتصادية كبرى وصف بها بأنه خليج عربي ثان[121]، حيث يبلغ الاحتياطي النفطي فيه 8-16 مليار برميل[122].

كل تلك العوامل التي أسهمت في جعل إيران ذات أهمية استراتيجية كبيرة، هي نفسها التي اسهمت في جذب أنظار ومطامع القوى الكبرى وخاصة في عام 1907، حين قسمت إيران إلى ثلاث مناطق نفوذي، فأما المنطقة الأولى فكانت منقطة بريطانية في الجنوب، والثانية منطقة في الوسط بقيت كمطقة عازلة ، والمنطقة الثالثة منطقة نفوذ روسية في الشمال.

وقد شاركت الولايات المتحدة الأميركية مع بريطانيا في جعل إيران دولة عازلة تفصل بين الاتحاد السوفييتي وبين المحيط الهندي والخليج العربي التي عدت مناطق المصالح الأميركية البريطانية.

وبتخصيص الحديث عن أهمية موقع إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فقد كانت إيران- ولا تزال- تشكل هدفا استراتيجيا بالغ الأهمية من خلال تجلي المعطيات التالية[123]:

1. اعتبار إيران مركزا ممتازا لمراقبة ورصد كل ما يدور داخل الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى دورها كدولة عازلة ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية.
2. الأطماع الأميركية في الحصول على النفط الإيراني.
3. تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت السيطرة السوفييتية بما يهدد المصالح الأميركية في المنطقة.

---

[121] الشمري، رضا عبد الجبار سلمان. (2003). الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد. ص 20.

[122] شهاب، مجيد حميد. (2002). جيوبولوتيك بحر قزوين. مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد. العدد التاسع والخمسون. ص 413.

[123] علي، محمد جواد. (1988). العلاقات الأمريكية الإيرانية. العلاقات الدولية لإيران. الجزء الأول. مركز دراسات العالم الثالث التابع لجامعة الفلبين. ص 210.

وإزاء تلك المعطيات ، اعتمدت الولايات المتحدة في توجهاتها بالنسبة لإيران السعي الحثيث لمنع استيلاء أي فئة يسارية موالية للاتحاد السوفييتي على السلطة في إيران، وهذا ما عكسته فترة حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي ، حيث أصبح حليفا هاما للولايات المتحدة الأميركية في المحيط الهندي، وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية وأمدته بالقواعد البحرية لتحكم قبضتها من خلاله على الشرق الأوسط من شرق البحر المتوسط حتى المحيط الهندي.

غير أن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بقيادة الإمام الخميني قد قلب المعادلة ضد أميركا ففقدت إيران كأحد أهم مرتكزاتها في المنطقة، واتخذت أميركا اتجاها آخر تمثل في إدخال إيران في حروب لتحجيم دورها في المنطقة، وأدل شاهد على ذلك التوجه الحرب التي خاضتها إيران ضد العراق التي استمرت ثماني سنوات.

القوميات الإيرانية والانتماءات العرقية في إيران

القوميات الإيرانية هي المجموعات العرقية التي تعرف بتحدثها اللغات الإيرانية، تنتشر هذه القوميات على امتداد الهضبة الإيرانية بدءا من هندوكوش إلى وسط الأناضول، ومن آسيا الوسطى إلى الخليج العربي وهي المنطقة التي يطلق عليها أحياناً إيران العظمى.

وتجدر الإشارة إلى أن القوميات الإيرانية لا تقتصر على قاطني حدود إيران فقط، فمصطلح القومية الإيرانية يستخدم أحيانًا لتفادي الخلط مع المواطنين الإيرانيين.

يعود أصل المجموعات العرقية المنتمية إلى القوميات الإيرانية إلى فرع من الآريون الهندوأوروبيين، وقد دلت بعض المكتشفات الأثرية في روسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط على نمط معيشة تلك القوميات في الماضي، وقد كان للقوميات الإيرانية دور كبير تاريخياً، حيث أسس الأخمينيون إمبراطورية فارسية واحدة عدت من أولى الدول المتعددة الجنسيات في العالم، بالإضافة إلى اعتناق القوميات الإيرانية الكثير من الديانات مثل الزردشتية والمانوية[124].

أما هذا التنوع العرقي والقومي في التركيبة السكانية في إيران، يمكن اعتباره كما ترى بعض آراء المفكرين والمحللين السياسيين من أدوات الصراع الداخلي وأحد أهم أسبابه، ذلك أن قسما كبير من هذه الجماعات العرقية قد عانى من اضطهاد مذهبي وعرقي ، وبحسب

[124] العيسى، حمد. تقرير نادر عن توترات الشعوب والأعراق الإيرانية أو برميل البارود الإيراني الذي يمكن أن ينفجر أي لحظة .المجلة الثقافية. العدد 407. بتاريخ: 2013/3/25

بعض التقارير، شهد إقليم بلوتشستان الجنوبي الشرقي النائي اضطرابات وعنف بين السكان والحكومة. كما أظهرت هذه التقارير أن جماعة البلوشيون يبغضون منذ القدم النظام في طهران، ويقولون إن الحكومة المركزية تضطهدهم بوحشية وتهمل مطالبهم بينما تبلغ نسبة البطالة بينهم 35–50 % ومعظمهم من السنة.

ويخوض الجيش الإيراني منذ سنوات حملة دموية ضد شبكات تهريب المخدرات التي تعمل عبر قوافل منظمة جيداً من خلال بلوشستان على طول «طريق الهيروين» من أفغانستان إلى أوروبا، هذه المحافظة تعتبر بالغة الأهمية بصورة خاصة بالنسبة إلى الأمن القومي الإيراني، لأنها تقع على حدود دولتين سنيتين هما باكستان وأفغانستان الخاضعتين للنفوذ الأمريكي ، كما تشكو جماعة البلوش من التمييز العنصري في قطاعي التعليم ومجال العمل، ومنعهم من إظهار معالم ثقافتهم المحلية. وكما يحدث في خوزستان أيضاً، يزعم السكان البلوش المحليون أن حكومة طهران قد بدأت العمل بخطة منهجية سرية لنزع التوتر من المنطقة عن طريق تغيير التوازن العرقي في المدن البلوشية الرئيسة. وهناك ما لا يقل عن مجموعتين سياسيتين تتزعمان العمل في المحافظة وهما: «جبهة تحرير بلوشستان» اليسارية و«جبهة حماية بلوشستان» الأكثر وسطية وكان مقراهما الرئيسان في بغداد حتى عام 2003، وبعد غزو العراق ربما انتقلا – ووفقاً لمصدر في المعارضة – إلى باكستان. وتتهم الحكومة الإيرانية الولايات المتحدة بدعم هؤلاء المتمردين السنة[125].

كانت تلك بعض الملامح الاساسية عن الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري في إيران، لكن ماذا عن مصادر القوى الإيرانية؟ إن إيران تمتلك الكثير من مصادر القوى بنوعيها الناعمة والمادية، ولعله من المفيد في دراستنا أن نعرض لبعض أهم تلك القوى في إيران، نظرا لما شكلته تلك المصادر للنظام الإيراني من أهمية في توجهاتها السياسية ، حيث استغل القادة السياسيون الإيرانيون كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن استراتيجية واحدة تتأطر في سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الاستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد.

[125] العيسى، حمد. المرجع السابق نفسه.

مصادر قوة الدولة الإيرانية

(1) القوى الناعمة الإيرانية:

– **العامل الديني:** سعت إيران منذ قيام ثورتها الإسلامية إلى أن تصبح قوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في محيطها الذي اعتبرته محيطاً استراتيجياً لتحقيق مصالحها. ويعتبر العامل الديني من أبرز أدوات القوة الناعمة في السياسة الإيرانية، خاصة أن الجمهورية الإيرانية المعاصرة قد نشأت على المزج بين الثيوقراطية الدينية والأدوات الديمقراطية الغربية، لتحافظ على سلطة الفكر الديني ورجالاته، كفكر مؤسس للدولة بشكل عام.

وبقراءة متأنية لمواد الدستور الإيراني ما بعد الثورة، يبدو واضحا ارتباط الحياة السياسية الإيرانية في داخلها وخارجها بالمحددات والأطر الدينية المذهبية، وها هو ذات الدستور يتحول من دوره في تنظيم الحياة وإقرار الحقوق والواجبات ليحاط بهالة من القدسية تمنع تعديل بعض مواده بشكل نهائي، وقد جعل الدستور من المرشد الأعلى لإيران وصياً على كافة المسلمين داخل إيران وخارجها كمبرر استباقي لفرض الهيمنة فكرياً أو عسكرياً على محيطها ، وتعمل إيران على نشر فهمها للنموذج الشيعي المتمثل بولاية الفقيه (تشيع قومي فارسي) حول العالم، كما تعلي من شأن (قم) كإطار مرجعي (مقابل النجف في العراق) لتخريج الأئمة الموالين لها والذين يعملون كسفراء لقوتها الناعمة ينشرون رسائل إيران الدينية والثورية والإعلامية والثقافية والسياسية.

– **العامل الثقافي:** تمتلك إيران الأدوات والوسائل التي تساعدها على توجيه مصادر قوتها الثقافية في اتجاه يحقق مصالح البلاد العليا وأهدافها الاستراتيجية، وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة داخل البناء الثقافي، ومنها الثقافة الإيرانية الفارسية، فالمتابع لتركيز الدولة على العنصر القومي الفارسي رغم كونها جمهورية إسلامية، يدرك أهمية هذه الأداة في الترويج للثقافة الإيرانية على الصعيد الإقليمي خاصة ما يعرف في إيران باسم مشروع "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى"، والتي تشمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقا والمحيط الهندي جنوبا والخليج العربي غربا والقوقاز والبحر المتوسط شمالا، وتحظى هذه المنطقة بأهمية قصوى في الاستراتيجية الإيرانية ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج العربي والمنطقة العربية وفق الاستراتيجية الإيرانية العشرينية "ايران 2025"، وتنفق إيران أموالا طائلة في الترويج الثقافي لخدمة مشروعها القومي، فمثلا بلغت موازنة إيران الثقافية

عام 2008 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صرف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية.

استخدمت ايضا إيران الخطاب الثوري المعادي لأميركا والغرب، فيما يتعلق بالمسالة السورية واستطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أميركا والغرب لحشد المعارضة ضد القيام بأي عدوان على سوريا في ظل أزمتها الراهنة[126].

– **الدبلوماسية الإيرانية:** تسعى إيران من خلال أهدافها الدينية إلى استخدام التشيع السياسي كأداة من أدوات الدبلوماسية، ويستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة، ومن المعروف أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية الإيرانية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام 2003 حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط، مما أسهم في تقوية نفوذ إيران، فقد أدى التشيع إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه.

تبقى حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي وتمزجه مع القومية الفارسية وتحديدًا مبدأ ولاية الفقيه ، وهي عامل معرقل لهدفها في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة، بل إن هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دورًا سلبيًا في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة، وتعجز عن برهان أنها لا تتعامل بسياسات طائفية في كثير من المحطات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ردة فعل برفض الطروحات الإيرانية أو المشروع الإيراني في المنطقة لاسيما في الخليج والعالم العربي. وإيران وهي تتابع تواجدها من خلال الكثير من الوسائل ، فإنها تسعى جاهدة لبناء وتطوير مصادر قوتها الناعمة ومن بينها العامل التكنولوجي.

[126] باكير، علي حسين. (2012). الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة. منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. ص 7.

– **العامل التكنولوجي في إيران:** لم يغب عن صانعي القرار السياسي في إيران أهمية التكنولوجيا كواحدة من مصادر القوة الناعمة في تنفيذ أهدافها الوطنية سياسيا واقتصاديا داخليا وخارجيا، فمن حلال متابعة ما يحدث من تطورات علمية ، أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن إنجاز علمي وتقني تاريخي كبير تمثل في إطلاق وإعادة مركبة فضائية تحمل قردا وهي خطوة مهمة في إثبات القدرة الإيرانية المتعاظمة في مجالات التكنولوجيا وأبحاث الفضاء وصناعة الصواريخ بعيدة المدى وذات القدرات الاستثنائية، بالإضافة إلى خطوات أخرى أعلن عنها سابقا كصناعة وإطلاق أقمار صناعية مخصصة للأبحاث العلمية وللاتصالات والبث التلفزيوني ولرصد الأحوال الجوية، وتلك الخطوات في المسيرة العلمية والتكنولوجية إنما تؤكد انضمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا والصناعات الحديثة على مستوى الاتصالات والفضاء وصناعة الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية[127].

القوة العسكرية الإيرانية: أهدافها وتوجهاتها

تتمثل الغاية القومية العليا لإيران في بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطي وجنوب آسيا، خاصة المتاخمة لها مثل باكستان وأفغانستان، وذلك من منطلق عقائدي بأن إيران قوة إقليمية عظمى تتوافر لها كل المؤهلات الحضارية لتهيمن على المنطقة بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة تتمثل في 75 مليون نسمة، مساحة 1.6 مليون كيلومتر مربع، ثروة نفطية وغازية تدر عائدات تصل إلى حوالي 30 مليار دولار سنويًّا، وقوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية ضخمة.

لقد شهدت السياسة العسكرية الإيرانية عقب وقف إطلاق النار مع العراق فى منتصف عام 1988 جهودا مكثفة فى اتجاه إعادة بناء القوات المسلحة وتعويض الخسائر التى لحقت بها خلال العمليات العسكرية في الحرب العراقية الإيرانية، وزادت حدة تكثيف هذه الجهود عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، وشغلت حيزا كبيرا من نشاط القيادة الإيرانية، بما ينبئ بأن أعمال البناء الدفاعي الإيراني أصبحت تتجاوز كثيرا احتياجات الدفاع الذاتي.

وأدت التطورات الدولية والإقليمية إلى إحداث حالة من الاختلال فى التوازن الاستراتيجي فى منطقة الخليج العربي، وذلك بعد الاحتلال الامريكي للعراق وتدمير قوته العسكرية، وبما

[127] قنديل، غالب. الجمهورية الإسلامية والدخول الى عصر الفضاء . جريدة بدر: تاريخ 2013/2/3

كانت تمثله من توازن الرعب لدى القيادة الايرانية، والتحول في الإطار الجيوبولتيكى الآسيوي المحيط بها لصالح إيران، حيث يمكن القول إن إيران خرجت من تلك التطورات لتلعب دورا يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذى لعبته إيران الشاه، وهو شرطي الخليج مستفيدة فى ذلك من الحصار الدولي الذي فرض على العراق، وتعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في مختلف الاتجاهات ومن بينها القيام بدورها في تأمين المنطقة، وذلك عن طريق احتواء العراق من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى.

وتقوم إيران بتنفيذ أعمال احتواء العراق عن طريق الإبقاء على حالة اللا حرب واللا سلم بين الدولتين على الرغم من التنازلات الضخمة التى قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الغزو العراقي للكويت، ومازالت إيران تمارس أعمالا عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق وفى نفس الوقت، بدأت إيران فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي فى إطار أزمة الخليج، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئي في هذا الصدد فى بادئ الأمر، إلا أن العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والإمارات ما لبثت أن تدهورت مع اتضاح النوايا العدوانية الإيرانية، كما تكشفت في استيلاء إيران بشكل كامل على الجزر الإماراتية الثلاثة أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى منذ عام 1970 ابان حكم الشاه[128]، ولم تغير الثورة من سياسة إيران تجاه هذه القضية ، بل تضاعف وجودها العسكري[129].

[128] إن الظروف والمحددات التي رسمت سياسة الشاه محمد رضا بهلوي في المنطقة العربية بشكل عام وفي المنطقة الخليجية بشكل خاص، والمتمثلة في خصوصية علاقاته مع السياسة الأمريكية والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها، وتفاعلاته السياسية مع الكيان الصهيوني وتعاونه النووي معه، وعزمه على أداء دور الشرطي في منطقة الخليج، واستعراضات القوة والتهديد بها، كل تلك الظروف قد أحدثت حالة من التوتر والصراع الإقليمي دون الوصول إلى الحرب المسلحة، نظرًا لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج، ومغبة التصادم المباشر مع مصر الناصرية، حتى ما قبل هزيمة يونيو 1967. إلا أن رحيل عبد الناصر، وغياب أية قوة ردع عربية مناوئة لإيران قد دفعت الشاه للإقدام على خطوات كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر في الساحة الإقليمية، ومنها احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، فخلافا لمذكرة التفاهم في 17 نوفمبر 1971، بين إمارة الشارقة وإيران، برعاية بريطانيا، التي تعلقت بمسألة تقسيم جزيرة أبو موسى والتي أشارت مقدمتها إلى أن لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى، وقد انطوت هذه المذكرة في = = =بنودها على أهمية معنوية كبرى من كونها قانونية؛ إذ نتجت عن مفاوضات حضرها عن الجانب البريطاني، السيد وليام لوس ممثلاً عن وزير الخارجية البريطاني آنذاك إليك دوجلاس هيوم، وحاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي، الذي أرسل رسالة بتاريخ 18 نوفمبر 1971 إلى وزير الخارجية البريطاني بين فيها الشروط التي قبلتها الإمارة بشأن الجزيرة مع تساؤله حول مدى قبول إيران بها، وأرسل هيوم رسالة بهذا الشأن إلى وزير خارجية إيران، في الشهر نفسه، فرد عليه الوزير الإيراني بالقبول في اليوم الثاني، مما دفع بوزير الخارجية البريطاني إلى الرد على الشيخ القاسمي في الشهر التالي من نفس العام برسالة بلغه فيه قبول إيران هذا "الاتفاق" علمًا أن إيران –وفي غياب من يردعها– تمكنت من أن تفرض على إمارة الشارقة هذا التفاهم المجحف، والذي اضطر حاكم الشارقة إلى التوقيع عليه. أما بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، واللتين تعودان لإمارة رأس الخيمة، فإن مالكيها منذ أواخر القرن التاسع عشر عائلات عربية، وتشير الدراسات التاريخية إلى

ويتضح بجلاء لمتتبعي الأوضاع العسكرية في المنطقة أن السياسة الدفاعية الإيرانية بصفة إجمالية هي نتاج منطقي لتصاعد توجهات الهيمنة والتوسع الإقليمي لدى قطاع عريض من النخبة السياسية الحاكمة في إيران، وذلك فى محاولة لاهثة للإفادة من ظروف الفراغ الاستراتيجي الذى نشأ فى منطقة شمال غرب آسيا والخليج العربي عقب تدمير القوة العسكرية العراقية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتنطوي هذه التوجهات على خطورة حقيقية ليس فقط على أمن الأقطار العربية المجاورة لإيران جغرافيا، ولكن أيضا على أمن جميع الدول العربية، نظرا إلى أن توجهات الهيمنة الإيرانية ترمى فى أحد جوانبها إلى تحقيق السيادة والتفوق للقومية الفارسية على القومية العربية.

تجدر الإشارة إلى أن مصادر القوة العسكرية الإيرانية وارداتها قد شهدت تغيرا ملحوظا منذ ثورة 1979 بعد انقطاع الواردات من السلاح الأمريكي، فبدأت إيران تعتمد على الصين والاتحاد السوفيتي، علاوة على دول شرق أوروبا لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية على إثر الحرب مع العراق في فترة الثمانينات.

محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

إن حالة من استمرار التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية قد فرضت نفسها على المشهد السياسي الإيراني وفقا للتغيرات التي حدثت في نظام الحكم، فبعد عزل الشاه وسقوط حكمه وقيام الثورة الإسلامية في إيران، تمت إعادة بناء الأسس السياسية الإيرانية، وفقا للتغيير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في إيران.

أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة. كما كانت الامارتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية بما فيها النفط، في هذه الجزر، ولم يكن ثمة نقاش إقليمي، ولا اعتراض إيراني، قبل عام 1971 على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى، وعليه فإن هذه السيادة عربية، فعلية، ومتواصلة، ومتصلة، بالأصل البشري للإمارة الأم، وسلمية، ومعلنة، وكاملة، وهذه الشروط جميعها ضرورية، بحسب القانون الدولي العام لشرعية امتلاك الإقليم أصلاً، ومع ذلك بادرت إيران باحتلال الجزيرتين، قبل ثلاثة أشهر من انسحاب بريطانيا من الخليج في 30 نوفمبر 1971، أي قبل يوم واحد من استقلال الإمارات عن التاج البريطاني وقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع ديسمبر 1971، التي أصبحت الوريث القانوني للاتفاقيات، حسب قرار المجلس الأعلى للاتحاد، والذي أكد على أن أي اتفاق وقعته أي إمارة مع "الآخرين" قبل الاتحاد هو اتفاق مع الدولة الاتحادية. ونتيجة فقدان التوازن العسكري، اضطرت الإمارات إلى قبول هذه الوضعية على مضض، دون أن تسلم بسيادة إيران أو حقها في الجزر، معتبرة أن احتلالها ناجم عن ظروف تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، وفرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه. المصدر: عثمان، سيد عوض. العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل. مجلة مختارات إيرانية. العدد 28. عام 2002.

[129] العليم، حسن حمدان. (1992). إيران وأمن الخليج: سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات. مجلة شئون دولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، واشنطن. العدد الأول. ص 20.

وكما اشار جوزيف فرانكل في كتابه "عملية صنع السياسة الخارجية"، فإن "قرار الدولة لا يصنع من طرف الدولة، ولكن بأشخاصها من أفراد ومجموعات"[130]، فالقرار يتأثر بمجموعة من العوامل، صنفها أصحاب نظرية صنع القرار إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتعد محددات السياسة الخارجية من الإطار العام والتفصيلي لعلاقاتها مع الدول الأخرى، وفي حالة إيران، فإن تأثير البيئة الداخلية والخارجية على سياستها الخارجية قد لعب دورا مهما في فهم عملية وصنع القرار الخارجي.

وبناء على ما تقدم، فقد قسمت محددات السياسة الخارجية الإيرانية إلى داخلية وخارجية، فأما الداخلية فهي تشمل كلا من:

المحددات السياسية:

1. حصر السلطة في ولاية الفقيه: على الرغم مما جاء به النظام الإيراني من وعود شرعية بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وتشكيل مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن صياغتين: الجمهورية والإسلام، إلا أن هذه التوجهات لم تتمتع بصفة الديمومة وواجهتها العديد من الصعوبات والتي من أبرزها حصر السلطة في ولاية الفقيه والمتمثلة في القيادة الدينية، وتحديد التوجهات والسياسات،وتكريس أنماط معينة من ممارسات السلطة المستندة إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما أدى إلى ابتلاع الدولة والمجتمع، فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، من دون جانب الأمة، فللفقيه الحق وكل الصلاحياتن ولا يجوز للأمة انتقاده أو عصيان اوامره، مما أوجد حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة، لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى انهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه. [131]

2. نظرية الولي الفقيه في مجال السياسة الخارجية الإيرانية: تتضمن هذه النظرية ثلاث أطر رئيسة في السياسة الدولية، وهي الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية التي لم تعد تقتصر

[130] Frankel J. (1963). The Making of Foreign Policy. Oxford University Press. P. 2-3.

[131] البطنيجي، عياد. السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة. مدونة البطنيجي الاليكترونية: تاريخ الزيارة: 2014/5/1 http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

على خارج حدود العالم الإسلامي، ودمج الرؤية مع الثقافة الإيرانية، وعالمية السياسة الإسلامية.

3. يدخل الهيكل الحكومي وأساليب التخطيط واتخاذ القرار ورسم السياسات في الدولة ضمن نسق سياسي يمكن اعتباره من مصادر قوة السلطة السياسية، وفي هذا الصدد يتضح دور المرشد في الإدارة الدبلوماسية ووضع الأهداف والخطط الاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية، وهو ما لا تتمتع به النظم السياسية الأخرى.

4. إن النظام السياسي الإيراني من الناحية النظرية يغلب عليه الطابع الديني الأيديولوجي، ولكنه من الناحية العملية يغلب المصلحة على الأيديولوجيا فى العديد من القضايا التى تربط مصالحه بالخارج والتى تكون نابعة من ضغوطات مجتمعية داخلية تؤثر على سياساته الخارجية[132].

5. براغماتية السياسة الخارجية الإيرانية بما يتماشى مع مصالحها وبعيدا عن الشعارات الأيديولوجية التي تتبناها مثل عالمية السياسة الإيرانية وأنها تحافظ على مصالح المسلمين أينما وجدوا.

المحددات الاجتماعية:

1. وجود تنظيمات سياسية ودينية مثل رابطة علماء الدين المناضلين، وتجمع علماء الدين المجاهدين والأح ا زب الجديدة كحزب كوادر البناء وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وبعض الصحف والجمعيات الإسلامية كجمعية المؤتلفة، والتي اصبحت جزءا من التيارين الإصلاحي والمحافظ، فأحدثت تاثيرات في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.

2. تلعب الحوزة الحوزة الدينية دورا مؤثرا لأهميتها في تكوين رجال الدين الشيعة وتضم الحوزة بداخلها مجموعة تيارات سياسية وأخرى دينية منفصلة عن السلطة، حيث كان هناك تأثير قوي لبعض هذه الجماعات على السياسة الخارجية الإيرانية[133].

3. تشكل الأحزاب السياسية والتجمعات والمعارضة محاور ضاغطة ومؤثرة في السياسة الإيرانية، إذ يعد التنوع الذي تعرفه إيران في التركيبة الاجتماعية انعكاسا لتنوع أحزابها السياسية والتيارات الموجودة داخلها[134].

---

[132] عباس ملكي. صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية. العدد 36. عام 2003.

[133] نفس المرجع السابق.

المحددات الاقتصادية:

يشكل العامل الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية، وقد ازدادت أهميته بعد الحرب الباردة وظهور الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي.

ولقد انعكس تأثير العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها الدولية بعد تعرضها للمشاكل الاقتصادية على إثر حربها مع العراق، وبدأت إيران في التوجه نحو التنسيق في السياسات الاقتصادية وفتح باب الحوار مع العالم الخارجي[135].

ومن المحددات الاقتصادية التي حظيت بأهمية كبيرة لدى القادة السياسيين وصناع القرار في إيران لبناء دولة قوية يبرز إجمالي الدخل القومي ودخل الفرد والإنتاج الصناعي والزراعي كما وكيفا، وتوافر الموارد والثروات الطبيعية، كما يعتبر النفط الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، بل ويلعب دورا هاما في توجيه علاقات إيران الخارجية ، فتقلبات اسعاره كثيرا ما تؤثر على سياستها الخارجية، وقد سعت إيران – ولا تزال– إلى الانفتاح على دول الخليج العربية بدءا بالسعودية ليساهم ذلك في استقرار أسعار النفط، كما أن لجغرافية إيران أهمية كبرى في حماية استقرار أسعار النفط بسيطرتها على مضيق هرمز وسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاثة المتنازع عليها (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبي موسى).

لقد تطلب النشاط الاقتصادي الإيراني مع تنامي حجمه واتساع مصادره سياسة خارجية براغماتية لتأسيس علاقات استراتيجية سياسية وثيقة مع الدول المجاورة، من ناحية أخرى، فقد استغلت إيران موقعها الجغرافي بما تمتلكه من خلاله من ثروات غازية ونفطية ليكون عاملا ضاغطا في تعاملاتها الخارجية، ولقد استخدمت إيران النفط أداة لإصلاح سياساتها الخارجية ودعم هذه السياسة، حيث كانت تحرص دائما على الضغط سلبا وايجابا بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية مع كسر الحصار الاقتصادي، ولتحقيق مكاسب اقتصادية مثل اتفاقها النفطي مع روسيا الاتحادية الذي جعل لها حليفا سياسيا قويا أمام الضغوط الأمريكية لصالحها، كما استخدمت إيران النفط لتنفيذ استراتيجية سياسية خاصة بها

---

[134] سليم، محمد السيد. (1997). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. ص 489.

[135] هاس، ريتشارد، أوسليفان، ميجان. (2002). العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية. ترجمة: اسماعيل عبد الحكيم. القاهرة: مركز الأهرام. ط 1. ص 36

في المنطقة العربية من خلال اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان، وأيضا استخدمت النفط لتوثيق سياساتها الخارجية تجاه الدول المختلفة مثل تركيا والهند[136].

أما المحددات الخارجية لسياسة إيران، فقد تأطرت بمستويين، الأول إقليمي والثاني دولي، فأما على المستوى الإقليمي، فقد تاثرت السياسة الإيرانية بطبيعة التفاعلات والتوازنات الإقليمية، وقد أزلم التعامل مع هذه التفاعلات إيران بالحياد فيما يخص القضية الأفغانية، كما تبنت إيران موقفا سياسيا واضحا رافضا لكل مفاوضات التسوية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وداعما لكل أشكال الثورة والمقاومة الفلسطينية باعتبار القضية الفلسطينية محورا أساسيا في السياسة الخارجية الإيرانية، وليس من الغريب أن نجد إيران هي التي أصبحت تحدد شكل التعاون مع دول الجوار سواء العراق أو دول مجلس التعاون الخليجي العربية بما لا يتعارض مع مصالحها وأن تكون هي صاحبة الرأي في ذلك، نظرا لما تتمتع به من قدرات بشرية وعسكرية وثروات نفطية هائلة.

أما على المستوى الدولي، فقد ساعدت علاقات إيران مع القوى الكبرى في بلورة عملية صنع القرار السياسي الخارجي لإيران، وكما لاحظ المحلل السياسى كايهان بارزكار، أنه ببناء علاقات مع دول صديقة مثل سوريا وحركات سياسية مثل حزب الله أو الفصائل الشيعية في العراق حاولت إيران ردع التهديد العسكري المتمثل في كل إسرائيل و الولايات المتحدة على المدى القصير، وكذلك "منع مأسسة دور الولايات المتحدة في فنائها الخلفي على المدى الطويل"[137].

وفيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية لإيران بشكل عام، هناك العديد من النظريات التي تختلف وفقا للتوجهات والرؤى المختلفة، فهناك نظريات تقوم على الأفكار اللاحدودية والأممية، وبالتالي تتبني البعد العالمي هدفا للسياسة الخارجية الإيرانية، بينما يعتمد بعضها على البعد الداخلي والوطني منهجا عمليا لها، وسعت لأن تصبح القضايا الوطنية هدفها النهائي، وهناك من التزم طريق الوسطية والاعتدال في الرؤى وسعى إلى تجنب الإفراط والتفريط في هذا الصدد[138].

---

[136] عبد المؤمن، محمد السعيد. النفط والإصلاح السياسي في إيران. مجلة مختارات إيرانية. العدد الثاني والعشرون. مارس 2003. ص 72.

[137] Gareth S. (2010). The reformation of Iraq's foreign relations: New elites and enduring legacies. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2346.2010.00950.x-pdf

[138] إيزدي، بيزن. (2000). مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية. ترجمة: سعيد الصباغ. القاهرة:الدار الثقافية للنشر . ط1. ص 115.

تحالفات ايران مع المنظمات ذات التوجه الديني

(1) إيران وحزب الله

حزب الله هو تنظيم سياسي عسكري متواجد على ساحة لبنان السياسية والعسكرية على مدى أكثر من عشرين عاماً، وقد اكتسب وجوده عن طريق المقاومة العسكرية للوجود الإسرائيلي خاصة بعد اجتياح بيروت عام 1982، وكلل الحزب عمله السياسي والعسكري بإجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من الجنوب اللبناني في مايو / أيار من عام 2000، وتصدّى له في حرب تموز 2006 وألحق في صفوفه خسائر كبيرة اعتبرت في إسرائيل إخفاقات خطيرة وتهديدا لوجود إسرائيل كدولة، وتصنف العديد من الدول الغربية والعربية الحزب على أنه منظمة إرهابية.

يميز حزب الله في تحركاته السياسية على الساحة اللبنانية بين الفكر والبرنامج السياسي، فيرى أن الفكرة السياسية لا تسقط إذا كان الواقع السياسي غير موات لتطبيقها، كما هو الحال بالنسبة لفكرة إقامة دولة إسلامية في لبنان ، حيث لا يخفي قادة الحزب صعوبة اقامة دولة دينية اسلامية في لبنان، وذلك بسبب التركيبة الديموغرافية السياسية الدينية في لبنان، وهكذا على مستوى البرنامج السياسي فإن خصوصيات الواقع اللبناني لا تساعد على تحقيق هذه الفكرة، فالدولة الإسلامية المنشودة ينبغي أن تكون نابعة من إرادة شعبية عارمة.

أما عن علاقة إيران بحزب الله، فيمكن وصفها بالعلاقة المتداخلة، التي يتداخل فيها البعد السياسي والديني، فبعض اللبنانيين الشيعة الذين يمثلون كوادر حزب الله تربطهم بالمرجعيات الدينية الإيرانية روابط روحية عميقة، ويعتبر مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي أكبر مرجعية دينية بالنسبة لهم.

وبالرغم من الدعم السياسي والمالي الذي يتلقاه حزب الله من إيران فإن أمينه العام السيد حسن نصر الله يقول إن "ذلك لا يعني أن الحزب هو حزب إيراني على أرض لبنانية"، ويعضد كلامه بالقول "إن أمين عام الحزب لبناني، وكل كوادر الحزب لبنانية، ويمارس نشاطه على أرض لبنانية، ويدافع ويقدم شهداء في سبيل تحرير الأرض اللبنانية"، إلا أنه من غير الممكن اغفال الترابط الوثيق والتحالف بين الحزب وايران في مختلف المجالات.

(2) إيران وحركة الجهاد الإسلامي

تشكلت حركة الجهاد الإسلامي كتنظيم فلسطيني مناهض لاتفاقية أوسلو في السبعينيات على يد الدكتور فتحي الشقاقي، وقد قامت القوى الإسلامية المجاهدة "قسم" الجناح العسكري السابق للحركة بعدة عمليات كبيرة ،ولم تشارك الحركة في العملية السياسية إذ قاطعت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006.

ولا يخفي قادة حركة الجهاد الإسلامي علاقتهم مع إيران ، إذ يصفون تلك العلاقة بالاستراتيجية، الجدير بالذكر ان علاقة حركة الجهاد بإيران قد بدأت منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني، بعدما كانت إيران ساحة للإسرائيليين وأجهزة الاستخبارات الأميركية، إذ إن الخميني استبدل العلم الإسرائيلي الذي كان يرفرف في طهران بالعلم الفلسطيني.

ويرى الباحثون انه من غير الممكن تجاهل العلاقة التاريخية بين حركة الجهاد من خلال مؤسسها الدكتور الشقاقي وبين الدولة الإيرانية وثورة الخميني إذ تركزت أغلب كتابات الشقاقي في بداية حياته النضالية على الثورة الإيرانية وكان كتابه "الخميني: الحل البديل" من أوائل الكتب التي كتبت حول هذه الثورة حيث صدر بعد أيام من وقوعها عام 1979م الأمر الذي ظل وسيظل ربما نقطة فارقة في علاقة الحركة بالدولة الإيرانية حيث من الطبيعي أن يتأثر أعضاء وعناصر حركة الجهاد المنضمون تحت لوائها لاحقا بكتابات المؤسس الأول للحركة خلال قراءتهم لهذه الكتب التي ولابد ستترك انطباعا إيجابيا حول الثورة والدولة الإيرانية.

وفي ذكرى معركة السماء الزرقاء في شهر نوفمبر 2012 التي خاضها الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، نجد قادة الجهاد الاسلامي في احتفالاتهم بهذه الذكرى لا يخفون مديحهم لإيران لما قدمت لهم من مساعدات عسكرية مكنتهم من إلحاق الخسائر في صفوف قوات العدو الصهيوني، وإذا كانت هذه العلاقة مع حركة الجهاد الإسلامي، فما هي طبيعة العلاقة بين إيران وحركة حماس كمنظمة فلسطينية ذات طابع ديني إسلامي؟

(3) إيران وحركة حماس

أعلن عن تأسيس حركة حماس الشيخ الشهيد أحمد ياسين بعد حادث الشاحنة الصهيونية في 6 ديسمبر 1987 [139]حيث اجتمع سبعة من كوادر وكبار قادة جماعة الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية برئاسة الشيخ الشهيد أحمد ياسين ، وكان هذا الاجتماع إيذانًا بانطلاق حركة حماس وبداية الشرارة الأولى للعمل الجماهيري ضد الاحتلال الصهيوني.

وقد شهدت علاقات حركة حماس بإيران تطوراً نوعياً غير مسبوق في حجم تفاعلاتها، وسرعة توثيقها، في ضوء المصالح المشتركة لكلا الجانبين في تنميتها ورفع مستوياتها، وقد شمل ذلك الأصعدة السياسية والإعلامية والعسكرية والمالية، لكن عام 2011 الذي شهد ثورات الربيع العربي، بسقوط أنظمة عربية بعينها، وتساقط أنظمة أخرى، كان له أكبر الأثر على تزعزع هذه العلاقة، وتراجع وتيرتها، لا سيما الثورة السورية، والدفاع المستميت الذي تبديه إيران تجاه النظام السوري، ومما لاشك فيه، فقد اثرت التطورات السورية السياسية على واقع العلاقة بين ايران وحماس ، ولكن هناك مساع للعودة ولو تدريجيا لكن الهوة بين وجهتي نظر الطرفين، حماس وايران، لا زالت كبيرة.

وقد سعت ايران إلى فتح افاق جديدة من خلال التقارب مع التيارات الدينية التي برز دورها على المسرح السياسي بعد ما اطلق عليه الربيع العربي، ومن ابرز هذه القوى جماعة الاخوان المسلمين.

(4) إيران وجماعة الإخوان المسلمين

هناك بعض المفكرين السياسيين الذي يرون ان العلاقة بين إيران وجماعة الاخوان المسلمين وبخاصة في مصر تعود الى النصف الاول من القرن العشرين منذ أن شكل حسن البنا جماعة الاخوان في مصر ،على أن العلاقة بين ايران الشيعية وجماعة

---

[139] حادث اعتداء آثم نفذه سائق شاحنة صهيوني في يوم 6 /1987/12 ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى الى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، واعتبر هذا الحادث إعلانا لدخول مرحلة جديدة من جهاد الشعب الفلسطيني، فكان الرد باعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الاسلامية "حماس" يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم ، وهي مرحلة يمثل التيار الاسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة. المصدر: موقع يوم القدس العالمي على الإنترنت، متاح على الرابط التالي:

http://www.qudsday.com/hamas1.html تاريخ الزيارة: 2014/5/25

الإخوان المسلمين فى مصر تسبق حرب الخليج الاولى بزمن طويل، فمنذ نشأة الجماعة على يد الإمام حسن البنا ترسخت علاقات ممتدة مع شيعة ايران، فقد ساهم البنا بفعالية في نشأة لجان التقريب بين الشيعة والسنة، وقد تمت دعوة "مجتبى مير لوحى" المعروف باسم "نواب صفوي" مؤسس حركة "فدائيان إسلام" وجمعية أنصار الإسلام" لزيارة مصر بدعوة من سيد قطب عام 1954 وعقد عدد من الاجتماعات مع قادة الإخوان وحمله طلاب الإخوان على الأعناق في جامعة القاهرة ليلقى خطبة نارية في طلابها، ونذكر هنا أيضا قيام المرشد الأعلى "على خامنئي" بترجمة كتب سيد قطب واعتمادها كمصدر رئيسي فى تثقيف الحرس الثوري الإيراني وبالأخص أعضاء الباسيج "قوات التعبئة الشعبية شبه العسكرية" التي تقوم بحماية الثورة الاسلامية وتأديب المعارضة[140].

(5) إيران والحوثيون

أطلق على جماعة الحوثيين اسم حركة أنصار الله – كانت تسمى بحركة الشباب المؤمن– وهي حركة سياسية دينية مسلحة تتخذ من صعدة في اليمن مركزا رئيسيا لها. عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها حسين الحوثي الذي قتل على يد القوات اليمنية عام 2004 . تأسست الحركة عام 1992 على يد محمد عزان وعبد الكريم جدبان وافتتحت مراكز صيفية واستقطبت اعدادا كبيرة في صفوفها، وعرفت باسم الشباب المؤمن وقد خاضت الحركة ستة حروب مع حكومة الرئيس اليمني المعزول علي عبد الله صالح، وحربا مع المملكة العربية السعودية فيما عرف بنزاع صعدة.

والحركة تعيش في صراع مستمر مع الحكومة اليمنية، فمن جهتها، اتهمت الحركة الحكومة اليمنية بالتمييز ضد الزيدية بينما اتهمتها الحكومة بالتخطيط لإسقاطها وإقامة نظام قائم على مبدأ الإمامة الذي كان قائما في اليمن قبل ثورة 1962 واتهمتهم كذلك بإنشاء تحرك شبيه بحزب الله في لبنان.

أما علاقة الحوثيين بإيران ، فقد نشأت بعد حرب عام 1994 بين أنصار علي صالح ونائبه البيض الذي دعا لانفصال الجنوب ثانية وخسر المعركة وهرب، بدأت بسفر والد حسين الحوثي بدر الدين الحوثي مع ابنه إلى إيران، وبعد سنوات رجع الابن إلى اليمن مشحونا بالأفكار الصفوية، ومكث والده هناك إلى عام 2002م. نظم حسين رحلات طلابية

[140] غنيم، محمد. خبايا العلاقة الغامضة بين إيران والإخوان، صحيفة الوطن. القاهرة 2013/3/26

جماعية بالعشرات لأنصاره إلى إيران حيث يقيم والده بحجة الدراسة، وهو ما كانت تتمناه إيران لتصدير ثورتها الإسلامية وتحقيق طموحاتها التوسعية منذ 1979م، فاستقبلتهم بحفاوة لتقوم بمساعدة بدر الدين بغسل أدمغتهم وإعادة صياغتها وفقا لخطط متفق عليها مسبقا، وصار الحوثيون يقتفون خطوات حزب الله وزعيمه حسن نصر الله في التبعية لإيران مقابل دعمها التعبوي، والحوزات العلمية، والخلوات الدعوية والرحلات، والجمعيات الخدمية والتظاهرات، والتدريب وتسليح الشباب، واستطاعوا تجنيد الشباب من أعمار الخامسة عشرة حتى الخامسة والعشرين، مع إغراءات بالمال وبالسلاح الوارد من إيران.

ويحاول الحوثيون إخفاء الطابع المذهبي الطائفي لحركتهم والتمويه بأن ليس لهم طموحات زيدية مذهبية واسعة، وقد استفادوا من الفقر والجهل والبؤس الذي يعيشه سكان المناطق حول صعدة في إيجاد حركة تمرد مسلحة قادرة على خوض حرب عصابات ضد الحكومة اليمنية. وبالفعل فإن معظم المؤيدين لجماعة الحوثيين من القبليين ولا يحملون أهدافاً وطنية أو إنسانية، وإنما شحنوا بالتعاطف الديني وأصبحوا أتباعا ذوي عقيدة طائفية حزبية وقبلية[141].

(6) إيران وحركة طالبان

عندما نتحدث عن طالبان فانه من غير الممكن تجاهل أن حركة طالبان تحظى بدعم من القوى السياسية المحيطة بها ومن بينها باكستان، أما فيما يخص طبيعة العلاقات بين إيران وباكستان، فلا يخفى على المطلع على الواقع السياسي أن تلك العلاقات يشوبها التوتر وعدم الاتفاق، فإيران ترى باكستان داعما رئيسا لحركة طالبان التي قضت على الآمال الإيرانية في أفغانستان، كما رأت إيران أن أوراقاً كثيرة لم تعد موجودة في أيديها، أو على الأقل تخشى من سحبها في المستقبل القريب، فبادرت بالتنسيق على أعلى المستويات مع الحكومة الباكستانية حول الأوضاع في أفغانستان، وهو ما عُد اختراقاً سياسياً مهماً في العلاقة بين البلدين، تمثل ذلك في زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لإسلام أباد، وقد وصف وزير الخارجية الباكستاني عبد الستار نتائج اللقاء فقال: " إن الشمس ستشرق على العلاقات بين البلدين، وإن باكستان وإيران تخلصتا اليوم من الظل الذي خيم على العلاقات بين البلدين " في إشارة إلى نظام طالبان. وأبدى خرازي أيضاً موافقته لحديث نظيره الباكستاني حيث قال: "إننا ندخل الآن حقبة جديدة في علاقاتنا، ولم تعد هناك

[141] الكبيسي، عمران. خطر الحوثيين وطموحات إيران التوسعية. صحيفة البلاد. السبت 2013/11/16

فجوة بين إيران وباكستان، وكلاهما يجب أن يلعبا دوراً مهماً في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ".

ويعد هذا التقارب الإيراني مع باكستان عامل قوة للجانبين أمام الموقف الأمريكي الذي لم يُبق للدولتين وباكستان خاصة شيئاً من الخصوصية للنظر في شئون المنطقة[142].

لقد وضعت إيران ضمن أهدافها السياسية أن تستفيد من كل القوى التي تبدي استعدادا للتعاون معها، فبرغم موقفها السياسي من حركة طالبان ، إلا أنها تتعامل معها وتجعلها سوقا للتجارب على أسلحتها الصغيرة، لكن أسلوب التعامل يختلف من منظمة لأخرى باختلاف الهدف من هذا التعامل، فهذا التعامل ليس مفتوحا، وإنما فى شكل صفقات بين الحين والآخر، وتسعى ايران الى خلق مذاهب سياسية مناوئة لتوجهاتها العقائدية الدينية.

إن تعامل إيران مع التنظيمات الأفغانية يقدم لها أوراقا يمكنها استخدامها عند الحاجة داخل أفغانستان وخارجها، ويحقق لوجودها فى أفغانستان نوعا من التوازن الأمني والاقتصادي، ويضمن لها عدم وجود جار قوي يصعب اختراقه أو يؤثر سلبا على الأمن القومي الإيراني[143].

(7) إيران والقاعدة

عندما نتحدث عن ايران والقاعدة فالهدف هو الوقوف على مدى التوافق والتنافر بينهما، وما هي المصالح المشتركة بينهما ، واثر التحولات السياسية العالمية على صياغة تلك العلاقات بينهما.

من الثابت أن تنظيم القاعدة قد تم ابتداعه بفعل قوى متعددة من اجل طرد الروس من أفغانستان، ففي مطلع التسعينيات من القرن الماضي تم الإعلان عنه ومن ثم كانت أهدافه أفغانية في المقام الأول، وما لبث أن استطاع أن يتصدر المشهد السياسي في افغانستان، والجدير بالذكر أن هذا التنظيم الذي كان يتزعمه ابن لادن قبل اختفائه(قتله حسب الرواية الأميركية) كان يضم مقاتلين من مختلف الدول العربية، ولما عادوا الى اوطانهم الأصلية، استمروا في نهجهم بالقيام بعمليات ضد المنشآت الوطنية في بلادهم ، حيث وجدت القاعدة المناخ والتربة الخصبة لإعادة ترتيب أوراقها وتنظيم صفوفها

[142] قطامش، حسن. الموقف الإيراني من حرب أمريكا لأفغانستان: الجمهورية الحائرة والخيارات الخاسرة. صحيفة البيان الإماراتية. 2013/6/26

[143] عبد المؤمن، محمد السعيد. ابعاد الدور الايراني في افغانستان. الأهرام الرقمي. 2008/10/1.

وبخاصة في اليمن ووجدت الدعم اللوجيستي والسلاح والتدريب من النظام الإيراني عن طريق الحوثيين وحماية القبائل. إلا أن هذا التنظيم الذي اندمج في عناصر تنظيم «القاعدة» في اليمن واختار ناصر الوحيشي (يمني الجنسية) قائداً وسعيد الشهري نائباً له وجد نفسه عاجزاً منذ يومه الأول عن شن هجمات على السعودية بسبب المشكلات اللوجستية وعدم وجود كوادر للتنظيم في المملكة[144].

ومن الواضح أن ايران تعتبر ممرا مركزيا للقاعدة ما بين افغانستان والباكستان والعراق واليمن بحرا. وما تملكه ايران من مخزون بشري لمقاتلي القاعدة وقياداتها خاصة من الخط الاول دفع المراقبين ان يصفوها "بالاحتياطي " الذي يسد استهلاك قيادات القاعدة في تلك الدول.

ويرى المتخصصون في دراسة علاقات القاعدة مع عدد من الدول وبخاصة ايران ، ان هذه العلاقات ليست ثابتة في مسار واحد اذ ترتسم غالبا وفقا لما تريده ايران من مصالح، كما يرى المتابعون للشأن الايراني أن هناك أدلة عديدة لشراكة ايران والقاعدة وأن ايران تمثل بوابة الخروج والدخول لتنظيم القاعدة من خلال امتدادها الجغرافي ما بين العراق وافغانستان والباكستان والخليج العربي، وبعد انهيار حكم طالبان عام 2001، فرت أغلب قيادات القاعدة وعوائلها ومن بينها أسامة بن لادن وأيمن الظواهري إلى الباكستان، ولكن البعض فضل الذهاب الى ايران، وعملت ايران على نقل العديد من مقاتلي القاعدة بينهم قيادات الخط الاول والقيادات الوسطى من تنظيم القاعدة المركزي واسست القاعدة في ايران عام 2002 مجلس ادارة تنظيمها بتكليف من بن لادن لدعم التنظيم في افغانستان وباكستان.

وخلاصة هذا التقديم المفصل حول أبرز وأهم ملامح القرار السياسي وكيفية صناعته في كل من الولايات المتحدة الأميركية وإيران، فإنه يمكن القول بأن تشابها كبيرا بين الدولتين في رسم سياساتها الخارجية قد اسهم في تنافرهما كقوتين تارة وفي تجاذبهما تارة أخرى، فالأولى ترى مصالحها في السيطرة على العالم واستعمال كل الاساليب تحت شعارات الحرية وإعادة تنظيم العالم، والثانية ترى بأن مصالحها تصب في بوتقة المناداة باسم الدين استمالة لشرائح مختلفة من المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط، وتأمل القوتان بالتنافس أن تصلا

[144] الهدلاء، محمد بن حمود. العلاقة الاستراتيجية بين إيران والقاعدة هي الخطر الأبرز والتحدي الأمني الأكبر الذي يواجه المملكة ودول المنطقة. صحيفة الجزيرة السعودية. العدد 14426 بتاريخ 2012/3/28.

إلى تحقيق السيطرة والهيمنة التي رسمت طريقها منذ زمن بعيد، فالولايات المتحدة تحلم باستعمار جديد تحت مسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير، وإيران تحلم بإعادة مجد الامبراطورية الفارسية التي امتدت قرونا عديدة وأفاضت بما أفاضت به على واقع الدولة الإسلامية العربية، ولعل التاريخ كفيل بأن يكشف لنا كل تلك المحاولات ويقدم لنا كل الدلائل على أن الأطماع السياسية لكل من الدولتين ليست أطماعا محدودة ولكنها أطماع ممتدة بامتداد التاريخ وأن بقاء كل منهما مرهون بالحفاظ على هذه التوجهات السياسية الخارجية وتغذيتها بكل الوسائل والاساليب التي تكفل لها تحقيق مصالحها ولو كانت تحت شعارات زائفة أو حجج باطلة.

إن النظام السياسي في ايران وعبر تاريخها الطويل سواء في عهد الامبراطورية أو الجمهورية الإسلامية يضع المصالح الوطنية في قمة الأولويات ، وبالتالي يستخدم كل الوسائل والقوى ويسعى لبناء علاقات مع الدول الفاعلة الرئيسية الدولية وبخاصة الولايات المتحدة التي وإن بقيت طي الكتمان الى حين، لكن الشواهد التاريخية وما تطلعنا به الساحة السياسية كل يوم يكشف لنا طبيعة وحجم هذه العلاقة التي تميزت بالكثير من الخصائص الفريدة، والتي يجري تناول مراحلها وابعادها في الفصل التالي.

الفصل الثاني

العلاقات الامريكية الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سقوط نظام الشاه عام 1979 وانعكاساتها على العالم العربي

أولا: الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية الإيرانية

لقد بدا واضحا من خلال استقراء التاريخ ومتابعة تطوراته على الصعيد السياسي الدولي أن العلاقات الأميركية الإيرانية قد اتسمت بخصوصية فريدة، فكما وصفها أحد الباحثين بأنها "أقرب ما تكون إلى العلاقة بين طرفي مقص، لا يكادان يقتربان إلا وافترقا، كل يسير في اتجاه لكن يصعب فصلهما"[145]، غير أن هذا الارتباط المستمر بين واشنطن وطهران لم يتمتع بوتيرة واحدة، بل ساده الكثير من محطات التأزم والقليل فقط من نقاط الانفراج.

وحتى يتم الكشف وتحليل طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية ، بني هذا الفصل على فرضية مفادها:" كانت إيران حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الشاه، وأصبح العداء واضحا بينهما بعد سقوط نظامه".

في تقرير أعده أحمد بهي الدين حول العلاقات الأمريكية الإيرانية ودوافعها، استعرض أهم الدوافع التي يرى المحللون السياسيون أنها تقف وراء إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، والتي يبرز من بينها أهمية موقع إيران الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن إيران تعاني تدهورا اقتصاديا متدهورا ولا تكفي الشراكة التجارية مع روسيا وأوربا والصين، فالتقارب مع الولايات المتحدة الأميركية مفيد لإيران لتوفير الاستثمارات اللازمة لإحداث التنمية، والتنسيق بشأن تحديد سعر عادل للبترول، أما أهم القيود المحددة لمسار العلاقات بين الدولتين فهي كما يدرجها التقرير ذاته تتلخص في اختلاف مواقف الدولتين إزاء عدة قضايا استراتيجية هامة في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها عملية السلام ودعم الحركات المناهضة لوجود إسرائيل.

لكن هذا التناقض وتلك القيود لم تكن موجودة في فترة حكم الشاه، بل كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على وفاق دائم تدلل عليه الرسائل المتبادلة بين كل من شاه إيران والرئيس الأمريكي الأسبق جونسون في فترة الستينات من القرن الماضي، بل إن تلك الرسائل قد عكست انشغال الطرفين بما تمر به منطقة الشرق الأوسط في تلك المرحلة، وتكشف لنا أيضا عن اتفاقية دفاعية أمدها خمس سنوات بين كل من الولايات المتحدة وإيران، كما

[145] المدني، أحمد محمد عمر. (2010). العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي (2006–2009). رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. ص 2

كشفت لنا عن بعثات متطوعين أميركيين كانوا قد سافروا إلى إيران ضمن مشروع بدأه الرئيس الراحل كنيدي لتعزيز الترابط وتوطيد العلاقات بين الدولتين[146].

تعود جذور العلاقات الإيرانية الأميركية إلى منتصف القرن الثامن عشر، بدأت في شكل تقديم مساعدات صحية وتعليمية من جانب الولايات المتحدة لإيران، ثم بدأت الوفود الدينية الأمريكية في زيارة إيران بالتتابع ، وقد تم توقيع أول اتفاقية بين الدولتين في شهر ديسمبر عام 1856 وهي عبارة عن اتفاقية صداقة وتجارة، وفي عام 1883 أقدم البلدان على فتح السفارات، وفي ذلك الوقت اكتسب الإيرانيون خبرة التعاطي مع مستعمرين مختلفين مثل الروس والبريطانيين وتكونت لديهم رؤية سلبية، ولكنهم كانوا من الأساس يتصورون الولايات المتحدة دولة بعيدة عن الأهداف الاستعمارية ، ومن ناحية أخرى، قامت الولايات المتحدة بخلق نفوذ لها في إيران بشكل تدريجي، وفي يناير 1883 وصل أول وزير أمريكي مفوض يدعى وليم بنجمين إلى طهران وسلم رسالة من الرئيس الأمريكي إلى ناصر الدين شاه، وبعد خمس سنوات توجه أول سفير لإيران ويدعى حاج حسين فلحان نوري إلى واشنطن وأخذت العلاقات الإيرانية الأمريكية تتعزز بمرور الأيام بالشكل الذي جعل مجلس الشورى الوطني يصادق على اتفاقية تعيين مستشارين أمريكيين في وزارة المالية عام 1911.

وباستقراء الوقائع خلال الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى عملت الولايات المتحدة على تعميق وتقوية نفوذها في إيران حتى وصل الأمر إلى درجة مواجهة التحذيرات الفرضية التي تتعلق بسيادة واستقلال إيران ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تقلص دور بريطانيا تدريجيا في إيران، غير أنها دخلت في منافسة حامية مع السوفييت، ومن المؤكد أن تحجيم النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط والحفاظ على تدفق النفط إلى الغرب كان يحظى باهتمام بالغ ليس فقط من جانب الاتحاد السوفييتي، بل من جانب الولايات المتحدة أيضا.

عملت الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية على أن يكون محور نشاطاتها قائمًا على الناحية الاقتصادية، ولكن هذا الأمر كان يواجه بمعارضة شديدة في داخل إيران، وفي عام 1923 صدق المجلس الوطني على قانون اقتراض خمسة

[146] تم جمع هذه المعلومات من خلال اطلاع الباحث على موقع مكتب الوثائق التاريخية الأمريكي وقراءة ما ورد في بعض المراسلات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي جونسون وشاه إيران محمد رضا بهلوي في الفترة من عام 1966–1969. انظر ملحق رقم 1–أ، ملحق رقم 1–ب.
http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v22/comp1

ملايين دولار من الولايات المتحدة والتباحث بشأن اقتراض 35 مليون دولار أخرى من البنوك الأمريكية، وفي أعوام 1923، 1927 واجه هذا التحسن في العلاقات مشكلات عدة تمثلت في حادثة مقتل ماجل أمبري أحد موظفي السفارة الأمريكية في طهران، وفي قيام رضا شاه بإلغاء الامتيازات الأجنبية ومنها الأمريكية في إيران، وفي عام 1941 احتل الحلفاء إيران فواجه رضا شاه الذي كان يحظى بالدعم الرسمي من جانب هتلر مشكلات خطيرة ، وفي هذا الوقت أوضح الرئيس الأمريكي فيما يخص احتلال القوات السوفييتية والبريطانية إيران بأنه للحفاظ على استقلال وسيادة إيران لا بد من صدور بيان من جانب الحكومتين البريطانية والسوفيتية.

وعلى إثر هذا الاحتلال، وفي نفس العام، أدخلت إيران أول مجموعة من القوات العسكرية الأمريكية تحت ما يعرف بالوفود العسكرية، وبعد عام تقدمت الولايات المتحدة على منافسيها القدامى بعد اتخاذ كل من الحكومتين الإيرانية والأمريكية قرارا برفع مستوى بعثاتهما السياسية من مستوى سفارة إلى مستوى سفارة كبرى، وفي المرحلة التالية طالبت الولايات المتحدة في مذكرة وجهتها لكل من روسيا وبريطانيا وفي إطار تطبيق اتفاقية بوت سدام بسحب قواتهما من إيران في بداية شهر مارس من عام 1946، وبلغت هذه العلاقة قمة الازدهار عندما سافر محمد رضا شاه في عام 1949 إلى واشنطن تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، حيث تم خلال هذه الزيارة توقيع اتفاقية تعاون دفاعي متبادل بين إيران والولايات المتحدة في واشنطن.

ويشكل مؤتمر الحلفاء في طهران علامة فارقة في تاريخ العلاقات الإيرانية الأميركية، فقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عقد الحلفاء الرئيسيون– امريكا، الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة– مؤتمرا في طهران عام 1943 وتحديدا في يوم الثامن والعشرين من شهر نوفمبر، رسموا فيه تقسيم العالم إلى مناطق ستخضع لنفوذهم، واكتمل لقاء الحلفاء الكبار الثلاثة في طهران وهم: ستالين، روزفلت وتشرشل. وفور اكتمال ذلك اللقاء بدأ الثلاثة اجتماعاتهم التي انتهت يوم الأول من ديسمبر. ومنذ البداية كان من الواضح ان أعداء هتلر الثلاثة، يأملون من اجتماعهم الايراني ان يساعدهم على الاتفاق على الطريقة التي يمكنهم بها ان يسحقوا المانيا وينهوا هتلر من الوجود.

وقد هنأ الحلفاء ايران على المساهمة التي قدمتها في الحرب، واعتبروها "جسر انتصار الحلفاء". تجدر الإشارة إلى ان ايران لعبت دوراً موارباً في الانتصار الذي حققه السوفييت

على الالمان، فقد كان القسم الأكبر من المؤن والتجهيزات العسكرية التي زود الحلفاء بها الاتحاد السوفياتي لإعانته على إلحاق الهزيمة بهتلر يمر عبر ايران، خاصة بعد عزل رضا شاه تحت ضغط الحلفاء، ومجيء ابنه محمد رضا إلى الحكم، حيث اصبح في وسع البريطانيين ان يتصرفوا كما يشاؤون، بعد أن تخلصوا من آثار مواقف رضا شاه التي اتصفت بانحيازها أكثر إلى الألمان[147].

والجدير بالذكر أن بريطانيا في العام 1941 قامت بعزل الشاه رضا بهلوي وجاءوا بابنه الأكبر محمد رضا خلفاً له وذلك لمحاولة الوالد التقرب من الألمان إبان الحرب العالمية الثانية، وقد رسم شاه إيران موقع ودور إيران في العالم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مجموعة سياسات اتسمت في مجملها بأنها سياسة اعتماد وتحالف مطلق مع الغرب في مواجهة الخطر الروسي وتحويل إيران الى أحد المراكز الرئيسية للقواعد الأمريكية وللأحلاف الغربية (حلف بغداد كمثال)، وقد صار التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية السمة الغالبة على نظام إيران في الستينيات مع بداية انهيار النفوذ البريطاني في الخليج، وإضافة إلى حلف بغداد الذي سقط مع الثورة العراقية والثورات في لبنان والأردن عام 1958، انضمت إيران الى حلف المعاهدة المركزية (باكستان، إيران، تركيا، بريطانيا، أمريكا) كتحالف غربي- إسلامي في وجه الاتحاد السوفياتي، كما عقدت إيران اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية ، وفي مرحلة لاحقة، اعتمد الغرب على إيران في منطقة الخليج تحديداً حيث شاركت في قمع ثورة ظفار في سلطنة عمان[148] وأصبحت إيران تلعب دور شرطي الخليج، وما نتج عن ذلك لاحقا سنتناوله في العلاقات العربية الايرانية.

ثانيا: العلاقات الامريكية الايرانية ما بين عامي 1945-1979

لقد سبقت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الامريكية قد تخلت عن سياسة العزلة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وأخذت تنتشر خارج الامريكيتين بدءا بأوروبا

[147] العريس، إبراهيم. ذاكرة القرن العشرين – 28 تشرين الثاني نوفمبر 1943 : مؤتمر الحلفاء في طهران : الدعم للسوفيات والوعود لإيران. صحيفة الحياة، بيروت. العدد 1305 بتاريخ 1998/11/28.

[148] لقد وجدت سلطنة عمان في إيران اقرب صديق يقوم بمساعدتها في تحقيق الاستقرار الداخلي بتصفية التمرد في ظفار ، حيث كانت المملكة العربية السعودية متورطة في تأييد قوى الإمامة ضد السلطان، وكانت العراق واليمن الشعبية وأنظمة عربية أخرى متورطة في تأييد متمردي ظفار ومن المعروف أن قوات شاه إيران لعبت دروا رئيسيا إلى جانب العمانيين في تصفية تمرد ظفار. المصدر: نوار، إبراهيم. (1992). السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة. مجلة السياسة الدولية، عدد 162، ص46.

وامتدادا الى منطقة آسيا والمنطقة العربية ، وجاءت الحرب العالمية الثانية وما احدثته من بروز قوى مؤثرة في العالم ، وبالتالي البحث عن المصالح وتأييد الانظمة التي توافقها في التوسع والانتشار ، وكانت ايران واحدة من اهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالشاه رضا بهلوي حاكما على إيران ، وظلت العلاقات الدبلوماسية قائمة بفاعلية عدة سنوات بين الدولتين دعمت الولايات المتحدة خلالها تواجدها ودورها في مختلف الجوانب.

وقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما لدعم وجودها في ايران من خلال إعادة الشاه الى السلطة ، حيث اعدت انقلابا ضد حكومة مصدق عام 1953، بعد اقدامه على تأميم النفط في ايران .

وفي أعقاب ذلك تم توقيع اتفاق بين الحكومة الإيرانية الجديدة مع ما عرف باسم "الكونسورتيوم" الذي تألف من شركات نفط عالمية هي كما يلي: بريتش بتروليوم، ورويال دتش شل، وجولف، وموبيل، وستاندرد أوف كاليفورنيا، وتكساكو وأيريكون أجانسي، وكانت شروط هذا الاتفاق هي الشروط نفسها التي رفضتها حكومة مصدق بعد التأميم .

وبالإضافة إلى التغلغل الأمريكي التدريجي في صناعة النفط الإيرانية ، كان للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في طهران باعتبارها حاجز الصد ضد التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط وغرب آسيا.

وفي هذا السياق كان التعاون قائما ومتكاملا مع بريطانيا ،وما أن انقضت الحرب العالمية الثانية حتى تركز الدور البريطاني على مساعدة إيران لمقاومة الضغط السوفيتي، وأعلنت الولايات المتحدة مبدأ ترومان عام 1947 الذي تضمن مساعدة الولايات المتحدة للدول الصغيرة ضد التغلغل الشيوعي ، وفي أكتوبر عام 1955 انضمت إيران لحلف بغداد والذي كان قد انضم إليه قبل ذلك كل من بريطانيا وتركيا، والعراق، وباكستان تحت رعاية فائقة من جانب الولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى فقد عملت الولايات المتحدة على جعل ايران في عهد الشاه الداعم الأساسي للكيان الصهيوني ، فمنذ قيام هذا الكيان عام 1948 كانت له علاقات ودية مع نظام الشاه بهلوي ارتكزت على مصالح استراتيجية واقتصادية متبادلة. فقد أبدى الشاه إعجابًا عميقًا بالتقدم التكنولوجي الإسرائيلي، وخاصة في المجال الزراعي ومصادر المياه، فضلاً عن تقدمها في المجال العسكري رغم عدم توافر موارد الطاقة لديها.

وكان إليان الصهيوني يعتمد كثيرا جدا على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وكانت إيران في ظل حكم الشاه موردًا أساسيًّا لإسرائيل، خصوصًا عام 1957 حينما أوقف الاتحاد السوفيتي شحنات النفط إلى إسرائيل. إلى جانب ذلك كان يوجد في إيران أكبر عدد من السكان اليهود في الشرق الأوسط خارج الكيان الصهيوني، كما أن بعض الزعماء الإيرانيين كانوا يعتقدون أن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل سوف تحمي مصالحهم في الولايات المتحدة .

ومنذ العام 1944 تعززت العلاقة بين الطرفين (ايران وأمريكا) تمثلت بداية في تبادل السفراء وإقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية وفي غمرة الحرب العالمية الثانية طلب رضا شاه ايران في العام 1946 من أمريكا وبريطانيا مساعدته على طرد السوفييت الشيوعيين الذين كانوا قد احتلوا شمال إيران. وساعدت أمريكا نظام محمد رضا شاه على إسقاط حكومة محمد مصدق الوطنية عام 1953 اثر خلافات بينه وشاه إيران الذي اعتمد على امريكا.

وفي المجال العسكري ، تم انشاء وتدريب وتطوير القوات المسلحة الإيرانية على ايدي المستشارين الأمريكيين وحصلت هذه القوات على أسلحة هجومية متطورة جداً[149] ، و نظراً لأهمية لإيران بالنسبة للسياسة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج لاسيما الحفاظ على مصادر النفط ومواجهة النفوذ السوفيتي آنذاك ، سعت أميركا كثيراً للحفاظ على نظام الشاه والحيلولة دون سقوطه من خلال إبداء العداء العلني للثورة الإيرانية التي اندلعت منذ عام 1978 ونجحت في بداية العام التالي ، ومع هذا ، لم تبادر طهران بعد الثورة بقطع العلاقات فورا مع واشنطن نظرا لاختيار قيادة الثورة قيادات وشخصيات ايرانية ليبرالية موالية للغرب[150].

---

[149] فيما يخص الشأن العسكري، يذكر السياسي الكبير محمد حسنين هيكل ما جاء في خطاب وجهه وزير الخارجية الأميركي جيمس بيرنز عام 1945 إلى وزير الحربية الإيراني في عهد الشاه آنذاك ، حيث يقول في خطابه:" إن استمرار بعثاتنا العسكرية في إيران، بناء على طلب الحكومة الإيرانية، يعد مصلحة قومية للولايات المتحدة الأميركية، وإن تدعيم قوات الأمن الداخلية في إيران بواسطة البعثات الأميركية يسهم في استقرارها وإعادتها كعضو في المجتمع الدولي، ونحن نأمل أنه بتدعيم قدرات الحكومة الإيرانية على الاحتفاظ بالنظام والأمن، سوف نزيل أي ذريعة للتدخل البريطاني أو السوفييتي في الشئون الداخلية لإيران، وبالتالي، نزيل أي تهديد لتضامن الحلفاء والأمن الدولي، وعلاوة على ذلك، فإن استقرار إيران سيسهم في إرساء أساسي سليم لتنمية مصالح أميركا التجارية والبترولية والجوية في الشرق الأوسط". المصدر: هيكل، محمد حسنين. (2002). مدافع آية الله– قصة إيران والثورة. دار الشروق: القاهرة. ط6 . ص 61.

[150] عبد الرحيم، خليل إبراهيم. دراسات استراتيجية: ماضي ومستقبل العلاقات الايرانية الامريكية. صحيفة المثقف الإيرانية .العدد: 2515 الخميس 2013/7/25

وبالعودة بالتاريخ إلى ما قبل حقبة الثورة الإسلامية في إيران، وتحديدا منذ أن اصبحت ايران تابعة الى الولايات المتحدة ألأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانكفاء التأثير البريطاني ، نتيجة لمساعدة شاه ايران في العودة الى السلطة ،بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية واستحواذ الاحتكارات البترولية الأمريكية على حصة الأسد من النفط الايراني، ظهر حليف جديد لإيران تمثل في الكيان الصهيوني، فتضاعف نشاطه في ايران تضاعفاً شديداً بحيث أصبحت "اسرائيل" تهيمن اقتصاديا وفكريا على إيران برمتها.

مثلث المصالح المشتركة: ضلعاه إيران وإسرائيل وقاعدته أميركا

لقد عملت الولايات المتحدة على جعل ايران في عهد الشاه الداعم الأساسي للكيان الصهيوني ، فمنذ قيام هذا الكيان عام 1948 كانت له علاقات ودية مع نظام الشاه بهلوي ارتكزت على مصالح استراتيجية واقتصادية متبادلة، فقد أبدى الشاه إعجابًا عميقًا بالتقدم التكنولوجي الإسرائيلي، وخاصة في المجال الزراعي ومصادر المياه، فضلاً عن تقدمها في المجال العسكري رغم عدم توافر موارد الطاقة لديها. وكان الكيان الصهيوني يعتمد كثيرا على استيراد النفط والغاز الطبيعي، وكانت إيران في ظل حكم الشاه موردًا أساسيًّا لإسرائيل، خصوصًا عام 1957 حينما أوقف الاتحاد السوفيتي شحنات النفط إلى إسرائيل. إلى جانب ذلك كان يوجد في إيران أكبر عدد من السكان اليهود في الشرق الأوسط خارج الكيان الصهيوني، كما أن بعض الزعماء الإيرانيين كانوا يعتقدون أن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل سوف تحمي مصالحهم في الولايات المتحدة.

ودون ان نوغل كثيرا في التاريخ الذي يحدثنا بتفصيل عن التعاون بين هاتين الدولتين ،ومع وصول شاه ايران للسلطة تعززت العلاقات بين اليهود والفرس ، عملت الروابط الثقافية والمصالح الاستراتيجية بين الفرس واليهود على جعل ايران والكيان الصهيوني حليفتين متضامنتين.

وإذ نعود إلى العصر الحديث نرى أن إيران هي أولى البلدان الشرقية التي تلقفت الحركة الصهيونية وعملت على تنشيطها، وبث الدعاية، ومساعدة القائمين بها، وذلك بفضل الهيمنة المطلقة لليهود على الحياة الاقتصادية في إيران، فقد كانت إيران أول بلد تؤسس فيه

المنظمات الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، وأول الفروع لها، حيث تأسس أول فرع للوكالة اليهودية في طهران بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة.

ولقد تحولت إيران منذ أوائل العشرينات من القرن الماضي إلى مركز كبير وقوي من مراكز الصهيونية في "الشرق الأوسط" كما أصبحت إحدى المحطات الرئيسة التي يتجمع فيها اليهود الهاربون إلى فلسطين من العراق ومناطق الخليج العربي كله. وكانت المهمة الموكلة في الدرجة الأولى إلى القناصل الإيرانيين الموجودين في بغداد، والكاظمية وكربلاء، والبصرة، وخانقين، هي تسهيل هرب اليهود من العراق إلى إيران كخطوة أولى لذهابهم إلى فلسطين.

ولم يقف الأمر عند حد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين طهران وتل أبيب، بل تعدى ذلك إلى إنشاء العلاقات الاقتصادية والسياحية والثقافية بينهما، فقد قام بين "اسرائيل" وإيران تعاون اقتصادي واسع النطاق لم يقتصر على التبادل التجاري وحده، بل امتد إلى التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الزراعة، والسياحة، والعمران وغيرها[151]. وقفزت الصادرات "الاسرائيلية" إلى إيران من خمسة ملايين دولار في سنة 1963 إلى سبعة ملايين ونصف مليون دولار في سنة 1966، وذلك في أعقاب الاتفاقية التي وقعها البلدان في سنة 1962، والتي تضمنت قيام عدد من الخبراء الاسرائيليين" في الزراعة والمياه والسياحة وغيرها للعمل في إيران، هذا بالإضافة إلى قيام "اسرائيل" بتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية والزراعية في إيران، وفي كما ظهر التعاون العسكري بين البلدين ، ولم ينقطع هذا التعاون حتى بعد عام 1979[152].

اتخذت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعدًا أكثر عمقًا في أواخر عقد الخمسينيات، وفي الواقع يمكن القول أن تحالفًا استراتيجيًا قد تم بين الدولتين واستمر هذا التحالف حتى سقوط الحكم البهلوي عام 1979، وقد تحالفت الدولتان في المجال الأمني لمواجهة الأعداء المشتركين أي العرب والاتحاد السوفيتي السابق، حيث بلغت العلاقات بينهما في المجال الأمني أعلى مستوياتها، وبتحالف إسرائيل مع إيران استطاعت الأولى الخروج من حصارها السياسي الإقليمي وتعميق علاقاتها مع الدول الأخرى من ناحية، كما حاولت تغيير

[151] أحمد، صباح محمود. (1986). النشاط الصهيوني في إيران. مجلة آفاق عربية. العدد العاشر. ص 16-19.

[152] التكريتي، سليم طه. (1982). التحالف الفارسي الصهيوني ضد العروبة والإسلام منذ العصور السابقة للتاريخ الميلادي حتى اليوم. مجلة آفاق عربية. العدد السادس. ص 35-36.

الترتيبات الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات مع دول الجوار غير العربية من قبل إيران وتركيا من ناحية أخرى.

وتمكنت إيران من تدعيم علاقاتها مع العدو الرئيسي المتمثل بالكيان الصهيوني للدول العربية في ظل تزايد حدة العداء بينها وبين الدول العربية خاصة مصر في عهد جمال عبد الناصر والعراق بعد انقلاب 1958، ولم تكن صدفة أن يتم النهوض بمستوى العلاقات الإيرانية . الإسرائيلية . أكثر من ذي قبل في منتصف عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات أثناء نشوب خلاف بين جمال عبد الناصر والشاه.

وبذلك أضحى جليا أن إيران اعترفت رسميًا بإسرائيل ،وتمكن الشاه من خلال عقد اتفاقيات موسعة بين الموساد والسافاك من تحقيق قدر من الاستقرار الداخلي، كذلك تزايد التعاون الإيراني الإسرائيلي، وبادرت إسرائيل بتسليح شاه إيران، كما حظيت العلاقات الاقتصادية بقدر كبير من الأهمية، وقد كانت إيران المصدر الرئيس لصادرات النفط الإسرائيلية لدرجة أن إيران كانت الممول الأساسي للنفط الإسرائيلي أثناء حربي 1967، 1973، وفي هذا الاتجاه وفرت إيران في عهد الشاه أكثر من 90% من احتياجات إسرائيل النفطية.

وقد بلغ النشاط الصهيوني ذروته في إيران بين عامي 1948 و 1950 ، حين أصبحت إيران محطة وممراً لنقل يهود العراق وترحيلهم إلى إسرائيل بواسطة شركة الطيران الوطنية الإيرانية، وأشرف على هذه العملية مجموعة من رجال المخابرات الإسرائيلية "الموساد" كان من أبرزهم: تسيون كوهين ، ومردخاي بن فرات ، ويولام عزوري ورؤبين شيلوح ويعقوب كروز الذين تمكنوا من إقامة علاقات وثيقة مع شخصيات إيرانية في السلطة كان لها أثرها في قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

وقد لعب الموساد دورا مهما في الإطاحة بحكومة محمد مصدق عام 1953 ، بالتعاون مع المخابرات البريطانية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، مما جعل الشاه محمد رضا بهلوي يدين بالفضل في ذلك إلى إسرائيل، فزاد تقديره للدولة العبرية الذي انعكس في شكل علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وطيدة معها، والتقت إسرائيل وإيران في تحالفهما مع المعسكر الغربي طوال حكم الشاه في إيران، وقامت كل من الدولتين بدور فعال مع المعسكر الغربي في حماية المصالح الحيوية لهذا المعسكر في منطقة الشرق الأوسط والتصدي لمحاولات التوسع السوفياتي والانتشار الشيوعي فيها.

وعلى الصعيد الأمني قامت إسرائيل بمساعدة الشاه في إنشاء جهاز المخابرات السري المعروف بالسافاك (المنظمة القطرية للأمن والاستخبارات) عام 1957 وتعاون الموساد في ذلك مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تدريب المخابرات الإيرانية وتسليحها بالمعدات والأجهزة الحديثة لحماية نظام الشاه، وتوصل الموساد والسافاك إلى وضع خطط مشتركة للتعاون في مجال تبادل المعلومات ومواجهة النشاطات المعادية ضد الدولتين من جانب السوفيات وحزب توده الشيوعي الإيراني ، ونشاط عبد الناصر وأجهزته، وقام جهاز الأمن العام الإسرائيلي بتدريب أفراد الشرطة السرية الإيرانية والحرس الإمبراطوري، ونشأت علاقات ودية شخصية بين الشاه وعدد من السياسيين الإسرائيليين مثل شمعون بيريز والجنرال حاييم هرتسوغ الذي كان يشغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في قيادة الجيش الإسرائيلي، واستعان الشاه بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية لحماية عرشه من الانقلابات العسكرية سنة 1960 بعد أن جرت ثلاث محاولات انقلابية ضده باءت بالفشل، واتسعت آفاق التعاون الإيراني الإسرائيلي إلى دعم التمرد الكردي في شمالي العراق منذ عام 1967 وقدم الطرفان السلاح والمال للأكراد بزعامة مصطفى البرزاني وتدريب قواته المتمردة.

وفي هذا الشأن ، عرض المؤرخ السياسي الكبير محمد حسنين هيكل لنشاطات التعاون بين الموساد الإسرائيلي والسافاك الإيراني، كذلك ربط التعاون الضلع الثالث لمثلث المصالح المشتركة والمتمثل في وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وبهذا أصبح التعاون بين تلك الأجهزة الثلاثة سمة من سمات المخابرات في منطقة الشرق الأوسط، فقد شهد عام 1955 – إلى جانب توقيع حلف بغداد– الغارة الإسرائيلية على غزة وصفقة الأسلحة التشيكية لمصر، وتصاعدت حدة التوتر في المنطقة، ورأت إسرائيل وأميركا أنه لا بد من الإبقاء على إيران محصنة ضد تأثير تيار القومية العربية المتصاعد الحيوية التي تصل العالم العربي بشبه القارة الهندية[153].

وفي ذلك، بادر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "بن جوريون" بطرح أول مبادرة على شاه إيران بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأميركية عن طريق مدير الموساد "مائير أميت" ، وفي ذلك لم تجد إسرائيل مشقة لإقناع الشاه نظرا لما كان مقتنعا به من أن مثل تلك الخطوة

[153] هيكل، محمد حسنين. مرجع سابق. ص 101

ستحقق مزايا كثيرة للبلدين والتي لن تقتصر على مجال المخابرات بل ستصيب بنفعها المجالات الأخرى.

لقد تركت الإنجازات الإسرائيلية انطباعا إيجابيا لدى الشاه، هذا الذي كان يرى أن الإسرائيليين قد أثبتوا كفاءتهم العالية، وإلمامهم بأحدث التطورات التكنولوجية، مما دفعه إلى التعلم منهم خاصة فيما يتعلق بالشئون الأمنية، ودفعه أيضا إلى انتقاء بعض الضباط الأساسيين بما في ذلك بعض أفراد الحرس الملكي وإرسالهم للتدريب في إسرائيل[154].

وتطور التعاون العسكري الإسرائيلي . الإيراني ليشمل تدريب الطيارين الإيرانيين على طائرات الفانتوم في إسرائيل أو في القواعد العسكرية الإيرانية.

واستقبلت طهران المستشارين العسكريين الإسرائيليين لتدريب سلاح البحرية الإيراني، وأبرمت إيران عدة صفقات أسلحة مع إسرائيل لتزويدها بمدافع الهاون ورشاشات عوزي وصواريخ بحر- بحر (جبرائيل) وزوارق متنوعة وعتاد عسكري واتفق البلدان على تطوير الصواريخ البالستية وإنتاج صاروخ (زوهر) الذي يعد نسخة متطورة من صاروخ (أريحا) الإسرائيلي، ووقع شمعون بيريز هذا الاتفاق عام 1977.

وحصلت الشركات الإسرائيلية على امتيازات عديدة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في إيران ، ومن ضمنها مشاريع عسكرية مثل إنشاء المطارات وبناء القواعد البحرية ومشاريع تحلية المياه. وافتتحت في طهران مكاتب لمؤسسات التصنيع العسكري الإسرائيلية ومنها الصناعة الجوية والصناعة العسكرية وهيئة وسائل القتال.

لقد حرصت إسرائيل على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إيران، فبالإضافة إلى حاجتها الماسة للنفط الإيراني القريب منها نسبياً كانت إسرائيل بحاجة إلى سوق رائجة لتصريف صادراتها. واتفقت الدولتان على إنشاء شركة نقل ملاحية عرفت باسم "عبر آسيا-Trans Asiatic" لنقل النفط من ميناء عبدان الإيراني إلى ميناء إيلات الإسرائيلي على خليج العقبة. ثم أنشئ خط أنابيب لنقل النفط من إيلات إلى مدينتي عسقلان وحيفا على البحر المتوسط. وأنشئت شركات مشتركة برأس مال إسرائيلي إيراني في مجالات البناء وتشييد المدن الجديدة ، والأبنية الحكومية ، وشق الطرق وتعبيدها ، وإقامة السدود ، والتطوير الزراعي، وتدفقت على إسرائيل نتيجة هذا النشاط الاقتصادي في إيران مئات الملايين من الدولارات ، ولا سيما بعد حرب أكتوبر عام 1973.

[154] هيكل، محمد حسنين. مرجع سابق. ص 102-103.

وفي أعقاب عودة آية الله الخميني إلى إيران وسقوط دولة الشاه بدا على السطح خسارة استراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،غير أن القنوات السرية كانت لا تزال تعمل ويبدو أنها مستمرة، ففي كتاباعده المؤلف تريتا بارزي بعنوان ملف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأميركية، أوضح في أحد فصوله كيف أن وحدة الهدف الفارسية الإسرائيلية تتجاوز الخصومات إذا كان الهدف تحطيم قوة العرب.

ففي مستهل العام 1980 أي بعيد اندلاع أزمة الرهائن قام احمد كاشاني النجل الأصغر لأية الله العظمى أبو القاسم كاشاني بزيارة إسرائيل لمناقشة مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري ضد البرنامج النووي العراقي في اوزيراك، وقد أثمرت رحلته عن موافقة بيجن على شحن إطارات لطائرات الفانتوم المقاتلة إضافة إلى شحن أسلحة إلى الجيش الإيراني ، وقد جاء قرار بيجن متناقضا تماما مع مصلحة الولايات المتحدة وسياسة واشنطن الصريحة القائمة على فرض العزلة على إيران لتأمين تحرير الرهائن الأميركيين.

كما تبين في كتاب بارزي الازدواجية الواضحة في موقف إيران السياسي من إسرائيل ، فخطاب إيران المعادي لإسرائيل لا يتطابق مع سياستها الفعلية ، ففي الوقت الذي كانت إيران تتعامل فيه سرا مع الحكومة الإسرائيلية كانت تدين علنا الدولة اليهودية وتشكك في حقها في الوجود ، على سبيل المثال دعا وزير الخارجية الإيراني في 14 أغسطس آب 1980 إلى وقف مبيعات النفط إلى الدول التي تدعم إسرائيل وبعد صخب كبير لم يتم تنفيذ ذلك التهديد، وقد بدا واضحا أنه بعد أن تولى الثوريون السلطة تصرفوا بناء على مبادئ مختلفة، كما تبين أيضا بأن إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية للحكومة الثورية كانت " المعارضة الخطابية لإسرائيل والتعاون العملي مع الدولة اليهودية ".

ومن الواضح أن الترتيبات لم تكن مثالية بالنسبة إلى إسرائيل لكن منطق المبدأ المحيطي أرغم إسرائيل على التودد إلى الإيرانيين ، فتصاعد شعبية الرئيس المصري آنذاك (أنور السادات) في الولايات المتحدة وعلاقات بيجن الخاصة المجمدة مع كارتر زاد الخيارات الاستراتيجية الإسرائيلية تعقيدا، فإذا كان التقارب الأمريكي العربي بعد كامب ديفيد سيتعزز أكثر فان حاجة إسرائيل إلى ثقل موازن إقليمي للعرب . إيران . سيزداد تبعا لذلك ، ومن هنا كان من الضروري إبقاء الأبواب مفتوحة للفوز بإيران مجددا، وفي هذا المقام، علق غاري سيك الذي خدم في مجلس الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت على ذلك بالقول: "

من منظور إسرائيلي كانت تلك خطة استراتيجية بعيدة المدى ، وكانت تلك سياسة محيطية، وكانوا يحاولون تكرار التجربة الإثيوبية مع إيران لكن في 22 سبتمبر 1980 تحققت تكهنات الشاه بان صدام حسين سيهاجم إيران عندما يعطى الفرصة بعد خمس سنين فقط من التوقيع على اتفاقية الجزائر ، وبدلا من أن تجد إسرائيل نفسها أكثر اعتمادا على إيران كانت طهران هي التي وجدت نفسها فجأة في حاجة ماسة إلى قدرة إسرائيل على الحصول على الأسلحة الأمريكية.

وخلاصة القول ، فقد نجحت إيران طوال ثلاثة عقود في الحفاظ بتحالف جيوسياسي مع دولة تمنحها اعترافا رسميا وعلى السماح بتواجد إسرائيلي كبير في طهران بدون الاعتراف ببعثتهم كسفارة.

والشاهد أن الشاه قد تعلم بالطريقة الصعبة كيف أن المعرفة العلنية بتعاملاته مع إسرائيل تضر بالمصلحة الاستراتيجية وعليه فقد بقيت القنوات السرية فعالة ووصلت إلى حد التجسس على مصر والعراق وبقية الدول العربية ، وغير خاف على احد كيف أمدت إيران إسرائيل بالنفط في حرب أكتوبر من عام 1973 عندما امتنع العالم العربي كله عن ذلك.

فإيران تستخدم التصريحات الاستفزازية ولكنها لا تتصرف بناء عليها بأسلوب متهور ، ما من شانه ان يزعزع العلاقات بينها وبين اسرائيل وامريكا خاصة وان هدفها هي واسرائيل واحد وهو اظهار التفوق المستمر لهما على جيرانهما العرب وزيادة وجودهما في المنطقة وبث الرعب لأي محاولة عربية لدحض مخططاتهما او الوقوف ضدهما واضعاف كل الدول العربية حتى يرسو لهم الظفر بالغنائم . وإذ كان ذلك هو الواقع العلني والسري بين الكيانين الفارسي والصهيوني وذلك في اطار التنسيق و التفاعل الامريكي ، فما هي انعكاسات ذلك على العالم العربي في تلك الحقبة.

انعكاسات العلاقات الايرانية الامريكية على العالم العربي

من المؤكد أن العالم العربي لم يكن في منأى عن الانعكاسات السلبية للعلاقات الامريكية الايرانية في عهد الشاه.

وكما أشرنا سابقا فإن سياسات الدول وتعاونها أو تنافرها مع الآخرين مرتبط بمدى توافق وتعارض المصالح بين المتحالفين والخصوم، وعليه تنطلق سياسة إيران الخارجية في رؤيتها للعلاقات الدولية من منطلق مصالحها الحيوية.

وقد لعبت إيران خلال فترة حكم الشاه الدور الإقليمي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة، الأمر الذي سهل عليها تحقيق نفوذ ملموس خصوصاً بعد جلاء القوات البريطانية عن شبه الجزيرة العربية. وتوجه الاهتمام المركزي لسياسة إيران الخارجية منذ ستينات القرن الماضي نحو غرب آسيا في الخليج جنوباً والبلدان العربية غرباً، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق والجنوب الشرقي. وكانت إيران تبرر سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح الأمن القومي الخاصة بها، وحماية استقرار تلك البلدان متحججة بضمان أمن خطوط نقل النفط عبر الخليج ولذلك سلكت إيران سياسة نشطة تجسدت بتدخل مباشر وآخر غير مباشر عن طريق الدعم المادي والعسكري، فقد دعمت إيران القوات الكردية بالسلاح في شمال العراق للبدء بحرب ضد الحكم المركزي في بغداد، وتدخلت في اليمن الشمالي خلال الحرب الأهلية ما بين عامي 1962 و 1970 لدعم الملكيين ضد النظام الجمهوري وقوات الجيش المصري المؤيد للجمهوريين، كما ساندت سلطنة عمان عام 1971 وحاربت معها ما بين عامي 1973 و 1976 جبهة التحرير في إقليم ظفار الجنوبي من السلطنة.

ولم تتورع إيران اخاذ أو تبني مواقف مزدوجة تحقيقاً لأهدافها، فقد شاركت عام 1973 في ضرب رجال العصابات في إقليم بلوخستان الباكستاني المتاخم لحدودها، وأوقفت دعمها للأكراد بعد اتفاق إيراني عراقي، كما بقيت تلعب دوراً هاماً في عمان رغم انتهاء القتال محتفظة بعدد من قواعدها الجوية والبحرية.

فإيران لم تخف رغبتها وسعيها للهيمنة في منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الاقليمية العظمى. إلا أن افتقاد إيران للقوة العسكرية الكافية الضرورية للعب هذا الدور يعتبر المعضلة الحقيقية التي تواجه إيران اليوم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، والتي امتلكتها إبان حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة.

ومما لا يمكن اغفاله ان ايران ومنذ القدم تسعى لتكون محورا هاما في صياغة المستقبل ، فإيران بلا شك قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري، وقد نجحت خلال مراحل تاريخية مختلفة في أن تشارك من موقع قوي في صياغة الترتيبات الإقليمية للشرق الأوسط، وهذا الدور الإقليمي الإيراني تصاعد في أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي وعرف زخماً جديداً بعد تخلي الشاه عن السلطة.

أما في عهد الشاه، فقد رسم لإيران موقع ودور في العالم بعد الحرب العالمية الثانية عبر مجموعة سياسات يمكن وصفها بسياسات الاعتماد والتحالف المطلق مع الغرب في مواجهة الخطر الروسي الذي كان يشكل العدو الرئيس لكل من إيران والغرب، وتحويل إيران الى أحد المراكز الرئيسية للقواعد الأمريكية وللأحلاف الغربية، وقد صار التحالف مع أمريكا السمة الغالبة على نظام إيران في الستينيات مع بداية انهيار النفوذ البريطاني في الخليج وحلول واشنطن محل لندن في المنطقة.

وإضافة إلى حلف بغداد الذي سقط مع الثورة العراقية والثورات في لبنان والأردن (1958)، انضمت إيران الى حلف السنتو (باكستان، إيران، تركيا، بريطانيا، أمريكا) كتحالف غربي- إسلامي في وجه الاتحاد السوفياتي، كما عقدت إيران اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية. وفي مرحلة لاحقة، اعتمد الغرب على إيران في منطقة الخليج تحديداً حيث شاركت في قمع ثورة ظفار وتحولت إلى شرطي الخليج العربي.

ومع أن إيران صارت ابتداء من عقد السبعينيات أحد أهم حلفاء الغرب، ولعبت دورا مهما في حماية المصالح الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى "مبدأ نيكسون" مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، إلا أنها لم تتخل عن طموحها لتكون قوة إقليمية ذات مصالح وسياسات خاصة بها في ملفات المنطقة.

فعلى سبيل المثال ،لم يكن لإيران أي سياسة خاصة بها إزاء مسألة الصراع العربي الإسرائيلي حتى مطلع السبعينيات ، حيث نشأ تحالف أو علاقة خاصة مع مصر السادات خصوصاً منذ مؤتمر الأوبيك في شهر شباط الذي صدر عنه اتفاق طهران (تحديد أسعار البترول في السوق العالمي)، ثم مؤتمر الأوبيك في 15 أيلول 1973 الذي قرر بدء التفاوض لزيادة أسعار البترول ووضع حد لدعم إسرائيل، وفي الأعوام 73-76 تطورت تلك العلاقات وذلك من خلال حرب أكتوبر أولاً ثم وقوف شاه إيران والأوبيك مع قرار الدول العربية البترولية قطع النفط عن الغرب، ثم بعد ذلك إنجاز اتفاقية التسوية مع صدام حسين عام 1975 (أثناء قمة منظمة الأوبيك في الجزائر).

إن دور إيران داخل منظمة الأوبيك وفي حرب أكتوبر 1973 وعملية قطع النفط عن الغرب، أسهم في تقربها من الدول العربية المعتدلة لمواجهة تصاعد تيارات التطرف واليسار داخل إيران والدول العربية مع تصاعد موجة الثورة الفلسطينية. فقد ارتبطت المجموعات الإيرانية الثورية من يسارية وإسلامية بالثورة الفلسطينية بشكل واضح، وارتبط الشاه بحلف مع

مصر ودول الخليج جعله يدعمها في حرب أكتوبر كما في سياسة النفط، الأمر الذي جعله يحظى بصداقة ودعم الصين الشعبية التي رأت فيه في تلك المرحلة قيادة عالمية ثالثة مستقلة تنتمي إلى نظرية الصين عن العوالم الثلاثة، ولذلك نجد أن الشاه بدأ منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين يستشعر إمكانية استعادة الدور الكبير لإيران في المنطقة، الأمر الذي يفسر احتفالاته الامبراطورية وخطواته في الأوبيك ومع العرب المعتدلين.

تجدر الإشارة إلى أن الشاه قد وقع في عام 1975 أضخم اتفاقية من نوعها بين بلدين وهي الاتفاقية الإيرانية–الأمريكية (بقيمة 15 مليار دولار). والحقيقة أن أمريكا كانت تحتاج الدور الإيراني في المنطقة مع تصاعد الهجوم السوفياتي العالمي وتحقيقه انتصارات كبيرة من الهند الصينية إلى أفريقيا ، مروراً بجمهورية عدن الشيوعية وبحرب لبنان الأهلية، ويمكن القول أن سياسة إيران الخارجية تجاه الشرق الأوسط بدأت ترتسم في السبعينيات على أنها سياسة تحالف مع مصر والخليج من جهة، ومع إسرائيل وتركيا وباكستان من جهة ثانية، ولكن ضمن رؤية مستقلة عن التبعية الكاملة للسياسة الأمريكية.

لقد كانت مرحلة السبعينيات مرحلة محاولات استقلالية للدول العربية ومحاولة إيران أن تكون دولة كبرى في المنطقة؛ ذلك أن تدفق أموال البترول سمح بنهوض اقتصادي وعسكري لهذه الدول وبشعورها بالقدرة على التعامل شبه الندّي مع الغرب وخصوصاً أمريكا، وقد تزامن ذلك مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان وتوقيع اتفاقية الجزائر مع العراق واندفاع السادات في اتجاه أمريكا والغرب بعد حرب أكتوبر (اتفاقيات فصل القوات ثم زيارة القدس وصولاً الى كامب ديفيد.

وكخلاصة لما تقدم، فإن الدور الإقليمي القوي لإيران بدأ في زمن الشاه وبالتحديد في السبعينيات من القرن العشرين، وإن إيران الإسلامية لم ترث هذا الدور فقط وإنما أعطته مشروعية إسلامية– شيعية دون أن ننسى هنا أن المعارضين للشاه من كل الاتجاهات الماركسية والوطنية والإسلامية لجأوا إلى قواعد الثورة الفلسطينية في لبنان منذ العام 1970 وكان لهم دور كبير في تأسيس الوعي الشيعي اللبناني الجديد الذي صار مرتبطاً لاحقاً بإيران.

وقبل أن يسلم شاه ايران السلطة إلى الخميني وأتباعه في بداية عام 1979 ، كان لا يخفي عداءه للعالم العربي ، وبخاصة الفترة التي كانت فيه الحركة الناصرية المحرك الأقوى للقوى السياسية الوطنية بكل توجهاتها الفكرية ، وقد قام باحتلال

الجزر الاماراتية الثلاثة في عام 1971 دون أن تبدي أمريكا موقفا معارضا فعليا على هذا الإجراء.

وفي هذه القضية، ينوه الباحث من خلال اطلاعه على العديد من الدراسات التاريخية والوقائع الموثقة بأن الخلافات الحدودية بين إيران والإمارات قد امتدت بعد عهد الشاه عندما قامت الثورة الإسلامية الإيرانية، إذ إنها في عهد الأخير أهملت أو لم يتم حسمها بطريقة ترضي الأطراف المعنية، مما أعادها إلى التفجر من جديد بشكل أزمات أثارت القلق والمزيد من التوتر وعدم الاستقرار في الخليج العربي، فكان أن أقدمت إيران عام 1992 على إحداث تغيير مفاجئ في وضع الجزر العربية الثلاثة (طنب الكبرى[155]، طنب الصغرى[156]، وأبي موسى[157] وأعلنتها جزرا تابعة للسيادة الإيرانية ، واعتبرتها جزءا من التراب الوطني الإيراني، كما زعمت إيران بأن اتفاقية عام 1971 تعطيها امل الحق بعد مرور عقدين على ممارسة كامل صلاحياتها السيادية على الجزر الثلاثة، وتبنت دولة الإمارات المطالبة بحق سيادتها على تلك الجزر، واستمر بذلك السجال بين الطرفين ليؤكد كل منهما على حقه في السيادة على الجزر[158]. وحين لجأت الإمارات إلى التحكيم الدولي ومحكمة العدل الدولية، اصرت إيران على أن معالجة هذه المسالة لن يكون إلا من خلال الآلية الدبلوماسية القائمة على الحوار الثنائي وفي نفس الوقت تصدر تصريحات من القيادة الإيرانية وعلى مستويات مختلفة تؤكد على أن الجزر إيرانية تخضع للسيادة الوطنية الإيرانية[159].

---

[155] طنب الكبرى: كانت تتبع لإمارة رأس الخيمة قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، واحتلت من قبل إيران في شهر تشرين الثاني عام 1971 بعد أيام من انسحاب قوات الاستعمار البريطاني منها. المصدر: موسوعة الإمارات، الجزء الثاني. 1993، ص 104

[156] طنب الصغرى: كانت تضم أسرة واحدة عند استيلاء إيران عليها في شهر تشرين الثاني عام 1971 من رأس الخيمة. المصدر السابق، ص 110

[157]أبو موسى: كانت مأهولة عند احتلالها بنحو ألف مواطن إماراتي ، وهي تقع على بعد حوالي 34 كم من شواطئ الإمارات و76 كم عن الشاطئ الإيراني. المصدرالسابق، ص 112، وتجدر الإشارة إلى أن إيران وإمارة الشارقة تشتركان في السيطرة على جزيرة أبي موسى بموجب الاتفاقية المبرمة في شهر نوفمبر من عام 1971، وتسيطر إيران على 75% من مساحة الجزيرة في حين تخضع بقيتها لسيطرة الشارقة، ويرفع كل من البلدين علمه على الجزيرة إلا أن أيا منهما لم يتنازل عن مطالبته بالسيادة الكاملة على جزيرة أبي موسى، وقد ظهرت هذه القضية مرة أخرى عندما أبعدت السلطات الإيرانية بعض المواطنين الإماراتيين من الجزء العربي من الجزيرة، وقد أصرت إيران مرارا على أن هذه القضية هي قضية تتعلق بإيران والشارقة ولا علاقة للإمارات العربية الاخرى فيها. المصدر: العيدروس. محمد حسن. (1999). دراسات في العلاقات العربية الإيرانية. الكويت: دار الكتاب الحديث. ص 119

[158] المبارك، معصومة. (1998) أمن الخليج بين الواقع والتوقعات. الكويت. ص 20

[159]المصدر السابق نفسه. ص 21

وبالعودة إلى الموقف الأميركي من احتلال إيران لتلك الجزر الإماراتية، لم يتجاوز الدور الأمريكي لدعم الامارات العربية المتحدة بشأن الجزر أكثر من التأييد الكلامي فقط، ولم تقدم شيئا يذكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص ملف الجزر، باستثناء تأييدها لموقف الإمارات بهذا الخصوص، وفي هذا، يرى الكثير من المحللين والمراقبين في الموقف الأمريكي تكتيكا يراد به تغذية حالة الضغط على النظام الحاكم في طهران ليس إلا، ويذهب البعض إلى اعتبار الدعم الأمريكي لشاه إيران الراحل كان أحد الأسباب التي شجعته على احتلال الجزر الثلاثة وتحدي المجتمع الإقليمي والدولي حينها، فلماذا لا تضغط واشنطن باتجاه تصعيد موضوع المطالبة الرسمية لإيران، ومن خلال المنافذ القانونية المعروفة، لسحب قواتها من هذه الجزر؟ بل على العكس تماما فإن إيران تتحجج بعدم انسحابها من الجزر بالخوف من التدخل الامريكي، وان "القوات الايرانية باقية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية أمريكية ثابتة ضد شعوب المنطقة"[160].

ولم يكن العراق بعيدا أو في مأمن من أطماع إيران الشاهنشاهية، فقد بقي العراق البلد الوحيد الذي يمكنه بل ويطمح لتحدي القيادة الإيرانية، ونظراً لكون احتمال نجاح الشاه في تلقي الدعم العربي لزعامته على الخليج العربي كان محدوداً في أحسن الأحوال، أصبحت قدرة الشاه على إخضاع العراق تزيد في الأهمية لأن قبول العراق بالهيمنة الإيرانية يمكن أن يسهل قبول الدول العربية الأخرى ، ولذلك سلكت ايران العديد من الأساليب لتجميد الدور العراقي في المنطقة، وكان من بينها التفاهم حول الحدود والنفط وغيره، ومنها:

اتفاقية الجزائر عام 1975:

أدى تركيز إيران على تحييد العراق إلى وقوع خلاف قوي بين إسرائيل وإيران خلال السبعينيات عندما أنهت إيران فجأة دعمها للتمرد الكردي في العراق من خلال توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 مع العراق، تجدر الإشارة إلى أن التعاون بين إسرائيل وإيران لدعم تمرد عشيرة بارزاني في كردستان العراق يعود لأوائل الستينيات باعتباره عملية إسرائيلية إيرانية مشتركة، كان ذلك التعاون يهدف للضغط على النظام البعثي في بغداد الذي كان تحالفه مع الاتحاد السوفياتي وموقفه المعادي لإيران يقلق طهران. كانت تلك العملية الإسرائيلية–

[160] الخطاب، فارس. الجزر الإماراتية المحتلة.. والموقف الأمريكي البريطاني. شبكة البصرة الاليكرونية. تاريخ الزيارة: 2014/5/16

الإيرانية المشتركة ناجحة جداً حيث استنزفت بغداد ومنعتها من تحدي هيمنة الشاه على الخليج العربي.

ففي مارس عام 1975، وصلت عملية دعم تمرد أكراد العراق إلى نهاية مفاجئة، وحدث هذا التطور الكبير عندما أبلغ الرئيس الجزائري الراحل بومدين الشاه أن حاكم العراق الفعلي، صدام حسين، سيحضر قمة أوبك في الجزائر العاصمة من أجل التفاوض لإنهاء العداء العراقي–الإيراني. وفي مارس 1975، غادر الشاه إلى الجزائر وبعد ثلاثة أيام، أعلن بومدين أن الصراع بين إيران والعراق قد انتهى. وتم التوصل إلى اتفاق حول الحدود على أن يمتنع كل جانب من التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر وكذلك تقسيم السيطرة على ممر شط العرب المائي في الجنوب، وهو هدف كانت تسعى إليه إيران منذ فترة طويلة.

لقد تم حل الخلاف المائي لصالح إيران واعتبر واحداً من أهم انتصارات الشاه في حينه لأنه عزز مكانة إيران كقوة كبرى في الخليج العربي.

ولكن مفاجأة توقيع ذلك الاتفاق صدمت إسرائيل والولايات المتحدة، لأن الشاه لم يشاورهما ولم يبلغهما عن المفاوضات مع العراقيين، كما أنه لم يشر إلى أن إيقاف دعم إيران لأكراد العراق كان من شروط الاتفاق.

كان الاتفاق بمثابة ابتعاد قليل عن ارضاء الشاه لأمريكا والكيان الصهيوني واتباعهم في المنطقة وبخاصة المناوئة للعراق . ولكن كان الأثر الفوري للمعاهدة تحرير العراق من الاستنزاف بسبب التمرد الكردي؛ فمن دون التمرد الكردي، أصبحت موارد العراق حرة في التركيز على التسلح والبروز، وزادت القوة النسبية للعراق بسرعة بينما دخلت إيران فترة من التراجع النسبي المطرد.

وعند استعراض التطورات السلبية بين العراق وايران ، فقد أظهرت ايران نواياها المعادية للعراق وبشكل واضح بعد عام 1958 ، اي بعد سقوط النظام الملكي في العراق ، وانسحاب العراق من حلف بغداد ، حيث كانت ايران حينها عضوا هاما في هذا الحلف ، وبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة مرة أخرى بعد انقلاب 17 تموز عام 1969 ضد الرئيس الراحل عبد الرحمن عارف (شقيق الرئيس عبد السلام عارف) الذي قتل في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر بالقرب من

العمارة عام 1966[161] ، بدأت ايران تنحى منحى مختلفا مناوئا لقادة الحكم الجدد، ومن بين المواقف العملية التي اقدمت عليها ايران لتأجيج الخلافات مع العراق:

1. اعلان الحكومة الايرانية بطلان معاهدة 1937 ، وصارت السفن التي تقصد الموانئ الايرانية (ومن ضمنها السفن الاجنبية) ترفع العلم الايراني، ولما احتج العراق على ذلك واعتبره مساسا بسيادته على شط العرب، أدلى وكيل خارجية ايران بمجموعة من المغالطات امام مجلس الامة الايراني في 19 نيسان 1969 مدعياً فيها ان الحكومة العراقية لم تُظهر النية الصادقة لتنفيذ التزاماتها الخاصة لمعاهدة 1937. [162]

2. باشرت إيران بمساعدة الأكراد في صراعهم مع بغداد، ومنها ارسال المعدات العسكرية وحتى المشاركة الفعلية بالقتال من خلال وحدات عسكرية ايرانية ، بالإضافة الى التعاون مع الكيان الصهيوني لتزويد الأكراد بالأسلحة والمعدات والخبراء منذ 1965 وحتى 1975.

3. اخذت إيران في دفع مخافره الحدودية داخل الحدود العراقية، وشق الطرق الممهدة بينها بصورة يُدخل فيها اراض عراقية شاسعة داخل ايران، معززاً كل ذلك بقوات عسكرية من أجل فرض تجاوزاته بالقوة، وازدادت هذه التجاوزات بعد أن أمم العراق نفطه من سيطرة الشركات الأجنبية في عام 1972.

---

[161] مما شهده وعاصره المؤلف (عليان محمود عليان) أثناء دراسته في جامعة بغداد.

[162] شهد القرن العشرين توقيع ثلاث اتفاقيات حدودية بين إيران والعراق شملت ترسيما للحدود المائية في شط العرب، فأما الاتفاقية الاولى فقد عرفت باتفاقية الاستانة عام 1913، عندما كان العراق تحت النفوذ العثماني،والثانية في العام 1937 حيث كان العراق يخضع عمليا للنفوذ البريطاني وآخرها هي اتفاقية الجزائر عندما كان العراق تحت حكم البعث في عام 1975. وفيما يخص اتفاقية عام 1937، فقد اكد الطرفان على الاعتراف بالحدود المائية كما رسمت في بروتوكول ترسيم الحدود المائية عام 1914، دون تغيير ، ولم تكن إيران راضية عن هذه الاتفاقية، وخصوصا بندها المتعلق بالحدود النهرية في منطقة شط العرب، وأشيع أن بريطانيا كانت تضغط باتجاه زيادة المسافة التي يتبع بها خط الحدود في شط العرب المجرى العميق للشط لتصل إلى 16 كم بدلا من 7 كيلومترات لمنح المزيد من المرونة للسفن والبواخر الإيرانية والدولية لتصدير النفط، الا ان شاه إيران وفي قمة ازدهار قوته العسكرية قد قام عام 1970 بإلغاء اتفاقية عام 1937 من طرفه مصادرا بذلك حقوق العراق التاريخية في شط العرب، وهو اجراء لجأ اليه بصيغة مشابهة صدام حسين في العام 1980 والغى بموجبه اتفاقية الجزائر عام 1975 التي وقعها هو بنفسه ليصادر هو الآخر حقوق إيران في شط العرب، مستغلا فترة انشغال الشعب الإيراني بإطاحة حكم الشاه، يذكر أيضا أن صدام نفسه وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات (1980–1988) بسبب رئيس هو النزاع على شط العرب قد عاد للاعتراف باتفاقية الجزائر 1975 كمبادرة لتحسين العلاقات بين البلدين.المصدر: الجنابي، حسن. ملف المياه المشركة بين إيران والعراق: الاعتراف بالمشكلات جزء من الحل. الجزء الرابع. جريدة الصباح– شبكة الإعلام العراقي ، بغداد. 2014/1/29. http://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=63149 تاريخ الزيارة: 2014/5/20.

وبهذا يرى الباحث أن حالة الصراع المتواصل بين العراق وايران سواء في عهد الشاه أو قبله أو بعده ، لم تكن إلا في اطار الاستراتيجية الفارسية – بغض النظر عن التسميات لا يران– التي تريد السيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربي، كما أنه وعند الرجوع الى الرؤية الايرانية لدور الدولة الاستراتيجي والمنطلقات التي تقوم عليها ، نجد أن الشاه البهلوي قدم تصورا للإيرانية كقومية شوفينية آرية لا يلغي فيه فقط الإسلام أو يغفله من مشهد أربعة عشر قرناً من التاريخ ، بل يجعل القومية الإيرانية أيديولوجية توسع وهيمنة وتعصب حيال الجوار الجغرافي والثقافي والإثني (العرقي).

ومن منطلق الحفاظ على المصالح الوطنية ، وجدنا ايران في عهد الشاه – في الخمسينيات من القرن العشرين– قد تعاونت مع الدولة القومية الأتاتوركية في تركيا لتصعيد وتوتير المشاعر القومية وحشد التعبئة الجماهيرية وراء سلطاتها المستبدة، غير أن الأمر الخطير أو التحول الذي حدث في ذلك الوقت تمثل في اندراج البلدين المتعاديين في سياق حلف أكيد ومتين مع الغرب وهو حلف وقف ضد أماني العرب القومية والتحررية خصوصاً بعد نكبة فلسطين في عام 1948. ولم تكتف إيران الشاه وتركيا الأتاتوركية بالوقوف مع الغرب سياسياً وحضارياً وإنما وسعتا نطاق التحالف والتعاون إلى المجالين الأمني العسكري، مما كان له الاثر البالغ على مشاريع النهوض والوحدة العربية في مرحلة الخمسينيات والستينيات وحتى نكسة الخامس من حزيران عام 1967. وقد لعبت إيران دوراً بالغ الخطورة في دعم إسرائيل خصوصاً بعد اسقاط حكومة الرئيس محمد مصدق بانقلاب عسكري عام 1953، وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً بأنها سهلته ومولته وشاركت في إنجاحه ، وأول ما استخدمه معارضو الشاه من حجج وتبريرات لخيارهم الكفاحي المسلح كان قضية فلسطين، لا بل إن أول تنظيم طلابي كفاحي معارض للشاه لوحق واعتقل وحوكم كان تنظيماً لدعم الثورة الفلسطينية بعد معركة الكرامة (آذار 1968) وعرفت محاكمة أعضائه يومها باسم "قضية فلسطين" ومجموعة فلسطين". ولم تكن العلاقات العربية– الإيرانية لتسوء فقط بسبب دعم الشاه لإسرائيل ووقوفه مع أمريكا والغرب عموماً في وجه بعض العرب المتحالفين مع السوفيات (مصر وسوريا والعراق) أو ما كان يسمى بالأنظمة التقدمية، وإنما

ساءت حتى مع الدول العربية التي لم تكن تنتمي إلى الحلف السوفياتي خصوصاً في منطقة الخليج العربي[163].

إن موقف أميركا من الاطماع الايرانية والعلاقة بين أمريكا وإيران، وبخاصة في عهد الشاه وما بعده، كانت ولا تزال محكومة بما هو أبعد كثيراً من العلاقات التقليدية بين الدول. وكانت الجغرافيا هي الحجر الرئيس في صياغة تلك العلاقات، وليس مجرد المصالح الاقتصادية أو السياسية التبادلية المباشرة.

وقد وقفت الإدارة الأمريكية موقفاً سلبياً، ولم تحرك ساكنا تجاه أطماع إيران بالخليج العربي ، سواء فيما يتعلق بتهديد استقرار العراق، أو ادعاء أحقيتها التاريخية في مملكة البحرين، أو استيلائها على الجزر الإماراتية، أو تدخلاتها المستمرة لزعزعة أمن الخليج العربي ، وبما ان الهدف الاساسي للغرب الاستعماري والصهيونية كان الحاق الهزيمة بالقومية العربية التي نهضت بقوة في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر واصبحت القوة الاساسية التي تهدد المصالح الاستعمارية والكيان الصهيوني فإن القضاء عليها كان الهدف المركزي في الاستراتيجيات الغربية والصهيونية ، ولقد تبنت أميركا عدة توجهات وأساليب ، من بينها:

1. رجح الاستراتيجيون الامريكيون في العقد السابع من القرن العشرين توجها لدعم خطة إحياء الاصوليات الدينية (المسيحية واليهودية والاسلامية والهندوسية وغيرها)، لتكون القوة الايديولوجية الجذابة والقوة البشرية الضخمة القادرة على تحقيق هدفين جوهريين ومترابطين، تمثل الأول منهما في تفتيت ودحر الانظمة الشيوعية بنظرية (ضرب اسفل الجدار)، اي تدمير الاساس الديموغرافي بتحريك المكونات القومية والدينية للاتحاد السوفيتي واستخدامها لهدمه من الداخل، وأما الهدف الثاني فهو القضاء على حركات التحرر والقوى القومية بتطبيق نظرية (التفتيت الطائفي والعرقي للأقطار العربية) والتي تعني تصفية الحركات التحررية الوطنية.

2. تجلى بوضوح دعم الغرب للأصوليات الدينية في افغانستان وايران، إذ إن اغلب قيادات التنظيمات السياسية المستترة في عباءة الدين كانت تقيم في بريطانيا او في المانيا، وكانت تدعم ماليا من الغرب ومن انظمة عربية ثرية جدا، ومما يلفت النظر ان هذه الموجة

[163] المولى، سعود. إيران والعالم العربي .. لبنان نموذجا. دراسة منشورة ضمن إصدارات بحثية على موقع منتدى العلاقات العربية والدولية. 2013/5/8. http://fairforum.org/?p=1122 تاريخ الزيارة: 2014/6/1

المتسترة بالدين كانت تعلن العداء للقومية العربية وحركاتها التحررية وتكفرها مع انها كانت القوة الرئيسية التي تواجه الغرب الاستعماري والصهيونية.

وفي ضوء ما تقدم ، وما جاءت به الوقائع التاريخية، يمكن القول إن التوتر الدائم والعداء المستمر بين ايران وجيرانها من الدول العربية له ماض طويل وقديم قدم الحضارات التي قامت على اراضي الطرفين، فلو تتبعنا التاريخ الماضي البعيد لوجدنا ان العلاقة بين بلاد فارس وبين جيرانها على حدودها الغربية وخاصة بلاد وادي الرافدين اتسمت بالعداوة أكثر مما اتسمت بالصداقة، واتسمت بعلاقة القوي على حساب الضعيف، وكانت الحرب سجالا بين الطرفين. وكانت أرض العراق وبسبب حدوده البرية الطويلة مع بلاد فارس مسرحا لذلك الصراع الذي اتخذ طابعا مختلفا في كل فترة كالصراع السياسي والذي تمثل في عمليات الغزو للسيطرة على النفوذ وموارد الثروة ، والصراع العرقي (القومي) الفارسي – العربي ، فكل طرف يرى في نفسه العنصر المتفوق والعنصر الأسمى، ثم الصراع الديني – المذهبي، ولقد كان استعمال القوة العسكرية حاضرا في كل تلك الصراعات.

كانت ايران وبدعم واضح ومؤكد من قبل الولايات المتحدة ، تسعى لفرض هيمنتها على الدول المجاورة العربية ، واستخدمت كل الوسائل بما فيها القوة العسكرية ، وهذا التوجه لم يتغير بعد تخلي الشاه عن السلطة ووصول الخميني وأتباعه الى سدة الحكم في إيران ، والسؤال هل تغيرت التوجهات الايرانية الخارجية ، والتعاون الأمريكي، وما هو الدور الذي لعبته أميركا في ازاحة الشاه عن السلطة؟ هذه اسئلة سنحاول الإجابة عنها في الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

التطور في العلاقات السياسية والعسكرية بين الدولتين بعد رحيل الشاه عام 1979، وصولا إلى تولي روحاني مقاليد السلطة في إيران

مدخل

لقد حاول الشاه ومؤسسته العسكرية التقرب من المؤسسة الدينية في إيران مرات عديدة دو فائدة، فتارة كان يمنحها حق الحرية في ممارساتها، وتارة بغض النظر عن توجهاتها ونشاطاتها، وتارة أخرى في ادعائه الصفة الدينية لشخصه، وبالرغم من ذلك كله، استمر الصراع دائرا قائما بين الجانبين حتى سقوط نظامه، وفي أعقاب محاولة اغتيال الشاه عام 1964، ظهر الخميني على سطح المعارضة الدينية، ونادى بإسقاط نظام الشاه وقيام الدولة الإسلامية في إيران، فما كان من الشاه إلا أن نفاه إلى تركيا متوجها بعدها إلى العراق، وكانت هذه الأحداث هي بداية الانهيار لنظام الشاه وسقوط عرشه[164].

وقد شهدت فترة السبعينيات ازدياد حدة المعارضة للشاه ، وقد أثر الفساد والعسكرة سلبا على الوضع الداخلي في إيران، في الوقت الذي لم تتمكن فيه الحكومة الأميركية من تقدير صائب لحجم المعارضة للشاه وتناميها، وبناء على تلك المعطيات، شهد عام 1978 اضطرابات كبيرة ومظاهرات ضد نظام الشاه في كافة أرجاء مدن إيران، وعلى الرغم من الثقة العمياء التي أظهرها الشاه لقادة جيشه حين قال عنهم:" لم أشعر بأي شائبة من الشك في إخلاص قوادي لي وللعرش"، فقد فشل جهاز السافاك الذي صرف عليه الشاه مليارات الدولارات في التنبؤ في وقوع ثورة بهذه الضخامة والقوة[165].

لقد اعتقدت الولايات المتحدة الأميركية أن هذه الأزمة قد شابهت أزمة عام 1953، وأن الشاه بخروجه فترة وجيزة من البلاد سيخلق حالة من التهدئة في صفوف الجماهير الغاضبة، لكنها هذه المرة أخطأت في تقديرها، فبدلا من رجوع الشاه، عاد الخميني إلى البلاد واستقبله الملايين في إيران معلنا بذلك انتصار الثورة التي لم تكن وليدة أيام معدودة، بل هي ثمرة أوضاع يقترب عمرها من عمر الخميني نفسه.

لقد وضع الخميني تصورا للعلاقات الدولية قسم على إثره العالم إلى قسمين: الامبريالية الشرقية والامبريالية الغربية، واعتبر الثورة الإيرانية لا شرقية ولا غربية وغير منحازة لأي طرف، كما ساوى بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي كقوى اسعمارية تعمل على استغلال ثروات العالم الثالث، ورفض الإقرار بالحدود الجغرافية بين الدول معترفا فقط بالحدود الأيديولوجية.

---

[164] المدني، أحمد. مرجع سابق. ص 20

[165] المصدر السابق، ص 21.

أما على الجانب الأمريكي، فقد جاء غياب الشاه ليكشف ظهر الولايات المتحدة في منطقة الخليج، الأمر الذي جعلها تغير سياستها تجاه العراق نحو مزيد من دعم النظام البعثي، كما تجلى في الحرب مع إيران.

وفيما يخص علاقة الخميني (النظام الجديد) بالولايات المتحدة، فهو ما سيجري مناقشته في هذا الفصل من الدراسة.

وصول التيار الديني إلى السلطة في إيران: البدايات والتطورات حتى الثورة

تمكن التيار الديني في ايران من الوصول الى السلطة بعد اجبار الشاه محمد رضا بهلوي على التنحي عن السلطة والخروج من ايران ووصول الخميني الى طهران قادما من باريس على متن طائرة فرنسية ، في أوائل شهر فبراير 1979 ، ولكن ما هي العوامل التي مكنت التيار الديني لتسلم مقاليد الحكم في ايران؟

لماذا ثار الإيرانيون على الشاه؟

وصل الشاه إلى السلطة في عام 1941 بعد خلع أبيه عن الحكم إبان احتلال الحلفاء البريطانيين والسوفييت، وبقي في الحكم حتى عام 1953 بعد أن أجبر على مغادرة البلاد مؤقتاً نتيجة لصراع على السلطة مع رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطياً محمد مصدق[166]، الذي عمل على تأميم حقول النفط في البلاد وحاول بسط سيطرته على القوات المسلحة، إلى أن تعرض لعملية انقلاب مدعومة من الاستخبارات الأمريكية والبريطانية اعتقل على إثرها فأعيد الشاه إلى الحكم مجدداً.

[166] انتخب الدكتور محمد مصدق رئيسا لوزراء إيران في عام 1951، بأغلبية 79 صوتا مقابل 12 صوتا معارضا، وبعد يومين من تسلمه السلطة، قام بتأميم شركة النفط الإيراني، الأمر الذي اثار كلا من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا نظرا لما شكله قرار التأميم من تهديد لمصالحهما في المنطقة، وقد تبلورت على إثر ذلك الاستراتيجية الأميركية القاضية بتأسيس طوق دفاعي يحيط بالاتحاد السوفييتي ، إلا أن اشتغال واشنطن بالحرب الكورية قد أدى إلى تأخير تنفيذ هذه الاستراتيجية، ومع استلام إيزنهاور السلطة في واشنطن عام 1953، أعلن سياسته " النظرة الجديدة" التي هدف من خلالها إلى تأسيس أحلاف دفاعية في الشرق الأوسط لمحاصرة التوسع الشيوعي ومنها حلف الناتو وحلف بغداد، ومن ثم أعطى إيزنهاور الضوء الأخضر لوكالة الاستخبارات المركزية للتخلص من مصدق وحكومة الجبهة الوطنية وإعادة الشاه الذي غادر إلى إيطاليا، وبمساعدة ضباط الحرس الملكي والجنرال زاهدي والمخابرات الوطنية قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذ انقلاب ضد مصدق وم اعتقاله وتعيين زاهدي لحكومة موالية للغرب. المصدر: القرم، آمنة إبراهيم. (2007). السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة القدس. فلسطين. ص 31-32.

وفي ذلك قال الشاه عبارته المشهورة لكيرميت روزفلت كبير موظفي وكالة الاستخبارات المركيزة :" أنا مدين بعرشي لله ولشعبي ولجيشي ولك". المصدر: هيكل، محمد حسنين. مرجع سابق. ص 37.

وقد شهدت إيران منذ وصول الشاه إلى الحكم العديد من حركات المعارضة التي طالبت بالحريات السياسية والإصلاح، بدأت من تشكل حزب "توده" الشيوعي، وصولا إلى "الجبهة الوطنية الثانية" التي ضمت طلاباً ونشطاء ونقابيين من المدرسين والعمال، فضلاً عن مستقلين من الإسلاميين والماركسيين، إلا أن الشاه كان ينجح في قمع جميع هذه الحركات، واستيعاب بعضها الآخر، على أن التحدي الأكبر الذي واجهه الشاه كان بروز المعارضة الإسلامية بقيادة الزعيم الشيعي الكاريزمية آية الله روح الله الخميني، الذي تصاعدت شعبيته بقوة على خلفية معارضته المفتوحة لنظام الشاه وانتقاداته الشديدة له لهجومه على رجال الدين وعلاقاته "المشبوهة" مع الغرب وإسرائيل.

وفي عام 1963 تم اعتقال الخميني ، مما أدى إلى خروج أول مظاهرة واسعة النطاق تشهدها البلاد في ظل حكم بهلوي، إلا أن القمع الوحشي للمظاهرة ومقتل المئات من المتظاهرين على يد قوات الشاه جعل الكثير من المعارضين في الداخل والخارج يستنتجون بأن الحل المسلح هو الأجدى ضد هذا النظام، وعلى خلفية هذه التظاهرات، تم نفي الخميني إلى تركيا أولاً، ومنها إلى مدينة النجف في العراق حيث أمضى خمسة عشر عاماً قبل الانتقال إلى باريس في 1978[167].

ولم تكن فقط القوى الدينية التي قامت بالتظاهر والاحتجاجات ، فقد شملت حركة التظاهرات كل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لجأت إلى أساليب متطورة للاحتجاج ضد شاه ايران ، الى درجة اللجوء الى العنف المسلح، لذلك نجد القوى اليسارية التي تنتهج النهج الماركسي ، ومن بين هذه المجموعات، مجاهدي خلق وحركة الفدائيين.

ولكن لا يعني ان النضال السياسي قد اختفى أو تراجع ، بل نجد أولى بوادر الحراك السلمي قد ظهرت في بدايات السبعينيات على شكل رسائل انتقاد مفتوحة واحتجاجات صغيرة أطلقها مثقفون وليبراليون ضد نظام الشاه، الذي تعامل معها بشيء من الليونة في البداية، تمثلت هذه الليونة في إطلاق بعض القوانين الإصلاحية.

ومع نهايات عام 1977، بدأ أنصار الخميني التعبئة وأعادوا إحياء جمعيات دينية سابقة كان لها دور في تنظيم لجان محلية مختلفة. وفي 22 أكتوبر من العام ذاته خرج الآلاف من أنصار الخميني في معظم المدن الإيرانية إلى الشوارع للمشاركة في تأبين نجله الأكبر

[167] هيكل، محمد حسنين. مرجع سابق، ص 61 وما بعدها.

مصطفى، وسرعان ما تحولت هذه المهرجانات إلى مظاهرات وصفها الزعيم الشيعي آنذاك بـ "صحوة" إيران. ثم بدأت المظاهرات تخرج من المساجد وصار الناس ينادون للمرة الأولى في العلن: "الموت للشاه".

وأمام هذا التغير في الحراك السياسي ، لم يكن أمام الشاه في صيف عام 1978 إلا أن يبادر بالتواصل مع زعماء المعارضة داعيا الى ايقاف الحملات ضده، وفي الصيف ذاته أصدر الشاه بياناً دعا فيه إلى إجراء انتخابات مبكرة حرة خلال عام، وأعلن كذلك دعمه للتحول إلى الحرية السياسية، وجاءت ردود الفعل تجاه الدعوة متباينة وهددت بحدوث انقسام في صفوف المعارضة، ولكن على الرغم من الدعوات للقيام بالهدوء ، الى أن ذلك لم يمنع قيام احتجاجات وبخاصة من قبل الطبقة العاملة، حيث كان إضراب عمال النفط هو الأكثر فعالية لدرجة أن السلطة حاولت عدة مرات تشغيل المصافي وفشلت، فلجأت إلى إرسال الجيش لاقتحام منازل العمال وإجبارهم على العمل، وتحت هذا الضغط قرر العمال العودة إلى المعامل لكنهم عملوا ببطء لفترات قصيرة قبل أن يبدؤوا الإضراب مجدداً وتذهب القوات لإجبارهم على العودة وهكذا دواليك، كان هذا التكتيك فعالاً جداً وكان متبعاً على نطاق واسع في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفط.

ولقد اتسع نطاق الاحتجاجات فوصلت الى المؤسسات التعليمية، وبخاصة لدى الجامعات وتحديدا جامعة طهران ، ففي بداية شهر نوفمبر عام 1978 ، نظم طلاب من جامعة طهران مسيرات تحولت فيما بعد إلى صدامات عنيفة بين الأمن والطلاب سقط ضحيتها عدد منهم، وسرعان ما تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب وأحرقت المباني المجاورة فأعلن الشاه عن حالة الطوارئ مجدداً وعزل الحكومة المدنية وعين مكانها حكومة عسكرية، وبالرغم من ذلك، كانت ردود الفعل الشعبية اقوى وأكثر استمرارية ، وبنهاية عام 1978 كانت أعداد المتظاهرين تفوق أعداد الجنود، وكانت وسائلهم تحبط بشكل متواصل وسائل القمع. يقول أحد المحللين: "لم يصبح جهاز القمع الذي يستخدمه الشاه ضعيفاً بقدر ما أصبح مبهوراً، لا يوجد نظام قمعي في العالم مصمم للتعامل مع حالة شاملة كهذه من العصيان المدني". وقد لجأت المعارضة في بعض الأحيان إلى إصدار تسجيلات صوتية مخادعة يظهر فيها صوت الشاه وهو يأمر الجنود بإطلاق النار على المتظاهرين.

وتحت ضغط الحراك الشعبي الواسع أعلن الشاه عن استعداده لتسليم منصب رئاسة الوزراء للمعارضة، وبينما كانت هذه الدعوة لتكون مغرية ، بدا قبولها من أي طرف من

أطـراف المعارضــة محـض انتحـار سياسـي، ومـع رفـض الجميـع مبـادرة الشـاه وتواصـل المظـاهرات العارمـة فـي أنحـاء البلاد، وبذريعـة الحاجـة للعـلاج فـي الولايـات المتحدة، غـادر الشاه محمد رضا بهولي إيران في كانون الثاني – يناير من عام 1979.

سعى شابور بختيار، رئيس الوزراء الجديد الذي عينه الشاه قبل أن يغادر للبقاء على رأس السلطة، لكن الخميني دعا جميع الموظفين المدنيين إلى عدم السماح لوزراء بختيار بالدخول إلى الوزارات ورفض أي شكل من أشكال التعاون معهم، وبهذا سقطت الحكومة الجديدة بعد 37 يوماً فقط. خلال هذه الفترة عاد الخميني إلى إيران في الأول من فبراير من عام 1979 بعد مفاوضات مع بختيار، وأعلن في مؤتمر صحفي عن تعيين رئيس وزراء جديد، وبذلك، لفترة أسبوعين كاملين، كان هناك رئيسا وزراء على رأس حكومة إيران.

حـاول الحـرس الإمبراطـوري الـذي لـم يـزل لوقتهـا موالياً للشـاه السـيطرة علـى قاعـدة طـهران الجويـة التـي كـان يشـرف عليها ضـباط من الثورة، وتصـدى بعض المدنيين والمسـلحين من الثوار لهذه المحاولة، وكانت هناك حشود ضخمة من المدنيين تقف بين الضباط والحرس، وشـكلت هـذه الحشـود دروعـاً بشـرية فـي مواجهـة الـدبابات وأحرقـت بعضـها بزجاجـات المولوتوف.

من جانب آخر وفي مناطق أخرى من إيران، حاصرت حشود الناس الثكنات العسكرية لمنع وصول الإمدادات إلى القاعدة الجوية، وتحركت الدبابات بين الجماهير الغاضبة (بمن فيهم أعداد كبيرة من الضباط والمسلحين)، وحدثت نزاعات سقط ضحيتها المئات في آخر يومين. فـي الحـادي عشـر مـن شـهر فبرايـر، وبعـد فشـل الحـرس فـي الحصـول علـى تعزيـزات مـن مصـانع الذخيرة، أعلن رئيس الأركان عن وقوف الجيش "على الحياد" في النزاع بين الحكومة والشعب، وتم بذلك التأكيد رسمياً على نجاح الثورة الإسلامية في إيران.

لقد رحل الشاه عن السلطة ، وبدأت مرحلة سياسية جديدة في ايران ، واعلن قيام الجمهوريـة الاسـلامية الايرانيـة، وبالتـالي كـان لا مفـر أمـام القـوى الدوليـة وبخاصـة الاقليميـة الا العمل والتعامل مـع المتغيرات الجديدة في ايران ، وبـالطبع كـان لكل قوة موقف مختلف، ولكن ترى ماهي مواقف الدول الكبرى ، وتحديدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا؟ والقوى المجاورة لإيران :العراق وتركيا ؟

الولايات المتحدة الأميركية:

لقد رأى الأمريكيون أن تولي سلطة دينية مقاليد الحكم في إيران سيسهم في تقليص نفوذ حزب "توده" الشيوعي الإيراني، والحد من غلو التيارات القومية واليسارية الذي قد يشكل عائقاً لمستقبل السياسة الأمريكية في إيران والمنطقة على حساب تقارب مع السوفييت يؤدي إلى زيادة نفوذهم، ولهذا سعى الأمريكيون للاتصال بالخميني في باريس في محاولة للوصول معه إلى ما يضمن الحفاظ على مصالحهم المقدمة على أي نظام مهما كان تحالفهم معه، فقد أدرك الأمريكيون تزايد شعبية الخميني ، بعد حصده نسبة تأييد داخل إيران فاقت كل التوقعات حيث بلغت 10% من سكان إيران، وهو ما لم تبلغه أكبر الثورات في التاريخ كالثورة الفرنسية، أو الثورة الأمريكية، أو الثورة الروسية؛ التي لم يتجاوز حجم التأييد لأي منها على 1% من إجمالي عدد السكان.

كما لعبت السمات الشخصية التي تحلي بها الخميني دوراً واضحاً في زيادة شعبيته، فعلاوة على كونه فقيهاً وعالماً وخطيباً؛ فإنه تخطى المؤثرات العرقية والمذهبية، وخاطب المسلمين جميعاً، متجاوزاً كل خلاف أو صراع مذهبي، وهو الأمر الذي يرجعه البعض في جانب منه إلى تأثير زوجته ذات الأصول العربية فهي شيعية من الطائف، وكذلك رؤيته لتحالف إسلامي ضد القوى الغربية يعلو فوق الصراع المذهبي[168].

لقد مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي والحضور الأمريكي فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقد ارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة وإيران خاصة بعد الثورة مباشرة وطوال ولاية خميني، فالخلاف فى جوهره أساسي وجذري ويمس المصالح، كما وقف الدعم اللامحدود والمستمر من الولايات المتحدة لإسرائيل عقبة رئيسة أمام تخطيه خاصة أن التحالف مع إسرائيل يعد الدعامة الأساسية للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة والأداة الأولى لتحقيق مصالحها، فإسرائيل هى الوجه الإقليمى للهيمنة الأميركية.

بالرغم من ذلك، وبالرغم من أن الخميني قد أشار في خطبه في مناسبات عديدة أن الأمريكيين هم أهم أسباب ما وقع لإيران من البلاء والهوان، إلا أن أركان نظامه مثل: بازركان، وبهشتي، ورافسنجاني؛ قد أكدوا اتصالهم بالأمريكيين بأمر وعلم من الخميني نفسه. كما أن حكومة الثورة بزعامة الخميني لم تلغ المعاهدات التي كانت تربط بين إيران وأمريكا في أي جانب كالتسليح، أو البترول، أو التجارة، ولم تقدم هذه الحكومة أدلة مقنعة للشعب

[168] Keddie N. (1995). Iran and the Muslim World: resistance and revolution. New York University Press. P62-63.

سواء حول هذه المعاهدات، أو استمرار وجود إيرانيين يحملون الجنسية الأمريكية، ويشاع أمر ارتباطهم بجهاز المخابرات الأمريكي، ويتولون مواقع مؤثرة في السلطة السياسية، وربما كانت نشوة الثورة وانتظار الشعب ليلمس نتاج سياستها من الأمور التي جعلت العلاقة مع أمريكا من أولوياته السياسية.

لقد كان للإطاحة بنظام الشاه انعكاسات داخلية في الولايات المتحدة ، وعلى صعيد العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن التطورات السياسية في المنطقة وبخاصة على حدود ايران ووصول قوى يسارية مؤيدة للاتحاد السوفياتي، حين حدث الانقلاب الشيوعي بقيادة محمد نور تراقي والذي أسقط نظام الرئيس محمد داوود عام 1978 م وقفزت أفغانستان إلى واجهة الاهتمام إعلاميا وسياسيا ؛ شعر الأمريكيون بالرعب لأن الروس قد تمددوا تجاه أفغانستان من خلال الانقلاب الشيوعي وكذلك لأن الثورة في إيران كانت في تصاعد مستمر وكان حزب توده الشيوعي الإيراني يتهيأ لقطف ثمرتها ؛ وكان هذا يعني ببساطة وصول الروس إلى البترول والمياه الدافئة بضربة واحدة.

فتحرك الأميركيون لدعم التطرف الديني الشيعي بزعامة الخميني وإن تواروا وكلفوه برفع راية معاداتهم وذلك إرضاء للشعب الإيراني الذي كره الأمريكان بسبب ارتباط الشاه الطاغية بهم ، وأوعزوا للجيش الإيراني والذي كان كبار قادته يرتبطون بالبيت الأبيض أكثر من ارتباطهم بالشاه بأن يدعم ثورة الخميني ويقمع كل مناوئيه وخاصة حزب توده الشيوعي، وهذا ما جرى على أرض الواقع فعليا.

مما تقدم، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن تخوف أميركا من وصول السوفييت الى المياه الدافئة بسبب الانقلاب الشيوعي في افغانستان و صعود تيار توده الشيوعي في ايران قد دفعها لأن تختار الخميني كأداة لوقف المد الشيوعي في ايران ، فنقل الخميني بطائرة فرنسية من باريس و استخدم الجيش الايراني للقضاء على حزب توده الذي هو المحرك الرئيسي للثورة ضد الشاه ، كما استخدم الخميني ستار معاداة اميركا لإسقاط نظام الشاه ، لكن الحقيقة ان الهدف كان هو القضاء على حزب توده الشيوعي القوة الفاعلة في المجتمع الايراني و هذا هدف اميركي مهم نفذه الخميني بالإضافة إلى القضاء على اداة السوفييت في ايران.

فما هي أهم ملامح هذه المرحلة من العلاقات بين إيران والولايات المتحدة؟ وكيف كانت العلاقات السياسية والعسكرية بينهما؟

العلاقات بين إيران وأميركا بعد عام 1979

من أهم الأحداث التي أعادت رسم طبيعة العلاقات الإيرانية الأميركية بعد الثورة الإسلامية في إيران، تمثل في أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، حيث اقدم مجموعة من الطلاب على اقتحام السفارة الأميركية في طهران في يوم الرابع من شهر نوفمبر من عام 1979، وقاموا باحتجاز جميع الموظفين والدبلوماسيين فيها كرهائن، وامتنع الخميني في بداية الأمر عن تأييد ما حصل، ولكنه ما لبث وأن اقنعته بعض العناصر الدينية بضرورة دعم الطلاب في مطالبتهم السلطات الأميركية بتسليم الشاه إلى إيران.[169]

وفي ذلك يروي جيمي كارتر الرئيس الأميركي الأسبق في مذكراته ما حدث قائلا:" لم يكن من السهل التنبوء بما يريده المحتجزون . كان شعوري هو أنهم في الأصل لم يكونوا ينوون البقاء في السفارة ، ولا احتجاز الرهائن لأكثر من بضع ساعات ، لكنهم صمموا على الاستمرار في ما هم فيه، بعد أن أيدهم الخميني ، وبعد أن علموا بأن مبادرتهم لاقت الاستحسان في كل أنحاء إيران بوصفها إنجازا باهرًا لا ريب فيه .وهم لم يصوغوا أي مطلب محدد، بل لقد اكتفوا بأن كرروا ما كانوا يطالبون به منذ ما يقارب العام، وهو أن يعاد الشاه وثروته إلى إيران"[170].

ويضيف كارتر في نفس المذكرات قائلا:" ما أن انتشر في واشنطن خبر الاستيلاء على سفارتنا، حتى تألفت في وزارة الخارجية جماعة العمل حول إيران، وتولى مسئوليتها هنري بريشن، مدير مكتب إيران .وكان على هذه الجماعة أن تعمل عملا لا انقطاع فيه، مدة أربع وعشرين ساعة في اليوم، حتى يمكن تخطي الأزمة .ولم يكن أحد منا يتصور بأن علينا الانتظار، لأكثر من أربعة عشر شهرًا حتى تستجاب دعواتنا ويعود الرهائن إلى بيوتهم"[171].

وعلى إثر هذه الأزمة، سعت الولايات المتحدة بإدارة الرئيس الأميركي الأسبق كارتر لحل الأزمة بالعديد من الوسائل والأساليب، منها:

1. استخدام أداة الدبلوماسية والتفاوض: وذلك من خلال دراسة بعض المقترحات التي تسمح بتسوية الخلاف مع إيران، فنجد كارتر يجتمع بالأمين العام للأمم المتحدة وقتها كورت فالدهايم ، وتمخض الاجتماع عن اتفاق يقضي بالإفراج عن الرهائن، وأن كارتر سيتخذ القرار في تشكيل لجنة دولية ، وأن يسمح للسلطات الإيرانية بملاحقة الشاه وافراد عائلته في

[169] بارزي، تاترا. مرجع سابق. ص 138.

[170] كارتر، جيمي. (1985). مذكرات جيمي كارتر: كامب دافيد :حرب على الحرب، رهائن طهران والحسابات الخاسرة. ترجمة: شبيب بيضون. بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع. ص 125.

[171] المصدر السابق نفسه. ص 126.

المحاكم الأميركية، وبهذا اختار كارتر بداية أن يتم حل النزاع بين البلدين بالدبلوماسية والقانون والعرف الدوليين، وبالرغم من نقل هذه المقترحات للجانب الإيراني بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أنها قوبلت بالرفض[172].

2. استخدام الضغط الاقتصادي: فقد لجأ الرئيس الأميركي الأسبق كارتر إلى المحاربة الاقتصادية لإيران، حيث تم فرض حظر اقتصادي كامل من خلال قطاع المشتريات الأميركية من النفط الإيراني، وكان هذا القرار بمثابة معاقبة لإيران على ما وصفه كارتر بالسلوك الإجرامي ضد الرهائن، كما قرر كارتر حجز الممتكات الإيرانية الموجودة في البنوك الأميركية على إثر طلب الإيرانيين سحب ودائعهم منها.

3. محاولة استخدام الأداة العسكرية: حيث أوعز كارتر في 24 نيسان من عام 1980 للمسئولين في الجيش الأميركي بتوجيه قوة عسكرية إلى إيران لتحرير الرهائن، لكن هذه الخطوة باءت بالفشل وفقدت ثمانية من أفرادها على إثر اصطدام طائرتي هيليوكبتر ببعضهما البعض[173].

4. الأداة السرية: عقدت السلطات في إيران صفقة سرية مع إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان لإطلاق سراح الرهائن الأميركيين في إيران ولبنان، قضت هذه الصفقة بالإفراج عن نحو 7 مليارات دولار من الأموال الإيرانية التي جمدتها الولايات المتحدة الأميركية بعد الثورة الإيرانية مقابل إطلاق سراح الأميركيين المحتجزين في السفارة الأميركية بطهران، كما تم في جزء آخر من هذه الصفقة السرية الاتفاق على شراء أسلحة أميركية وإسرائيلية لدعم العمل الحربي الإيراني أثناء الحرب مع العراق مقابل إطلاق سراح أميركيين محتجزين في لبنان، وعرفت هذه الصفقة باسم "إيران غيت"[174].

---

[172] كتب كارتر في مذكراته حول أزمة الرهائن تلك وقال:" لقد فكرنا في المقام الأول بإجراءات انتقامية ضد إيران، لكن نحو 570 أميركي لا يزالون هناك، فطلبت من الشركات التي يعمل فيها هؤلاء إجلاءهم بأسرع ما يمكن ، كما رجونا الجزائريين والسوريين والأتراك والباكستانيين والليبيين ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تتدخل لدى الإيرانيين، وأنا أعتقد أن هذا هو الحل الوحيد الذي نخرج به منتصرين من هذه الورطة، وبديهي كل البداهة أننا لن نسلم الشاه كما كانوا يطلبون منا أن نفعل". المصدر: كارتر، جيمي. المصدر السابق نفسه. ص 126.

[173] المدني، أحمد. مرجع سابق. ص 23

[174] سميت أيضا إيران كونترا، وقعت في عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وارتبطت ببيع الإدارة لأسلحة بشكل سري إلى إيران التي كانت وقتها طرفا في حرب مع العراق ، وقد ارتبطت هذه الفضيحة ببيع إدارة ريغان لأسلحة إلى إيران وتحويل عائدات صفقة بيع الأسلحة للحركة المضادة لثوار نيكاراغوا الذين كانوا يحاربون للإطاحة بالحكومة اليسارية وحزب الساندينيستا الذي كان يحكم نيكاراغوا. وكانت صفقة بيع الأسلحة لها هدفان متزامنان الأول استرضاء إيران التي كان لها تأثير على الجماعات التي أسرت عددا من الرهائن الأمريكيين في لبنان وقيل أنها وراء عدة تفجيرات في دول أوربية شرقية، والهدف الثاني تمويل حرب عصابات الهدف منها الإطاحة بحكومة نيكاراغوا المؤيدة للنظام

أما عن حل الأزمة، فقد نجحت الأداة الدبلوماسية في نهاية المطاف بوساطة جزائرية حيث تم عقد اتفاقية وافق بموجبها الخميني على إطلاق سراح الرهائن مقابل إلغاء تجميد أصول إيران المالية في الولايات المتحدة، وغادر الرهائن إيران في يوم 20 كانون ثاني من العام 1981، وهو اليوم التالي لليوم الذي ترك فيه كارتر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بقي الرهائن محتجزين مدة 444 يوما.

وكانت هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها بين أمريكا وإيران بعد الثورة، وهي الاتفاقية التي يعتقد أنها اللبنة الأولى التي يمكن البناء عليها وبدء الحوار الدبلوماسي من خلالها لحل الأزمات المستعصية والشائكة والمزمنة التي لا يمكن حلها أو تبديد إشكالاتها إلا إذا توافرت إرادة واقعية وعزم مشترك وحسن نيات قد يفتقدها حالياً الطرفان اللذان يتهم كل واحد منهما الآخر بأنه يهدد مصالح الطرف الثاني.

وكما قال بارزي، فإن أزمة الرهائن الأميركيين في إيران اعتبرت من أهم العوامل التي رسمت نمط ومسار العلاقات الإيرانية الأميركية، منذ نهاية السبعينات إلى وقتنا الحالي، وهذا ما أكده بارزي أيضا بأن إيران لا تزال تعاني من النتائج الكارثية التي جلبتها على نفسها بسبب احتجاز الرهائن[175].

الشيوعي والتي تساندها كوبا والاتحاد السوفيتي، وكانت إجراءات صفقة بيع الأسلحة قد سارت ضد قوانين الكونغرس الذي يحرم تمويل الحركة المضادة لثوار نيكاراغوا وبيع الأسلحة لإيران. وبالإضافة لذلك فان جميع تلك الأنشطة كانت تشكل تعديا على عقوبات الأمم المتحدة وقتها. اكتسبت فضيحة إيران كونترا جيت أهمية كبري لأنها أبرزت أمام الرأي العام الأمريكي العديد من الأسئلة والاعتراضات ومنها :هل يملك الرئيس الأمريكي سلطة غير مشروطة لإدارة السياسة الخارجية وفق رؤيته دون الحصول على موافقة الكونغرس وهل يمكن للرئيس ان يوافق على بيع أسلحة إلى دولة أجنبية دون موافقة الكونغرس؟ وما هي المعلومات التي يجب ان يقدمها الرئيس للكونجرس ومتي يجب ان يقدم هذه المعلومات.و هل يجب على الرئيس إبلاغ الكونغرس بمبادرات السياسة الخارجية؟ وما هي السلطة التي يملكها الكونغرس لمراقبة عمل الفروع التنفيذية في الإدارة الأمريكية وهل يجب ان يتم تمويل مبادرات السياسة الخارجية من قبل الكونغرس؟و من يحدد ميزانية الإنفاق بكاملها ومن ينظمها؟ وبعد ان تمت مواجهة الرئيس الأمريكي بقدر كبير من الضغط أعلن ريغان في 26 نوفمبر 1985 انه بدءا من الأول من ديسمبر سوف يعمل كل من وزير الخارجية الأسبق ادموند موسكي ومستشار الأمن القومي السابق برينت سكوكروفت كأعضاء في لجنة مراجعة خاصة تبحث في الفضيحة في إطار لجنة رئاسية عرفت فيما بعد باسم لجنة تاور، و حتى هذه النقطة ادعى ريغان انه لم يكن على علم بالعملية، ولكن في الأول من يناير 1986 ظهر انه كان على علم بالصفقة بعد الاطلاع على مفكرة الملاحظات اليومية الخاصة به والتي ذكر فيها :"لقد وافقت على بيع قذائف TOW إلى إيران". لجنة تاور التي تضمنت نورث وبويندكستر وواينبيرجر من بين آخرين لم تحدد بشكل حاسم درجة تورط الرئيس ريغان ومع هذا فإنه في 26 فبراير 1987 وجهت اللجنة اللوم والتأنيب للرئيس ريغان لأنه لم يسيطر على فريقه للأمن القومي. المصدر: جريدة الرياض السعودية. شئون دولية: مسلسل فضائح جيت ، ملفات سرية (2-5). إيران جيت: جريمة تهريب سلاح بتوقيع الرئيس. العدد 13505 بتاريخ 15 يونيو 2005. الموقع الرسمي لجريدة الرياض على شبكة الإنترنت: http://www.alriyadh.com/72473 تاريخ الزيارة: 2014/6/16

[175] بارزي، تاترا. مرجع سابق. ص 135

ومن الواضح أن العلاقة تحكمها مصالح الطرفين، فمن موقف للولايات المتحدة الأميركية الداعم لأحد الأطراف من أجل الوصول الى السلطة في إيران، الى ساع لإسقاط شرعيته وتهيئة الجو العام للإطاحة بالحكم وتغييره بأقرب وقت ممكن بما يتلاءم ومقتضيات تلك المرحلة الزمنية .

ويمكن القول إن هناك مجموعة من المتغيرات التي أدت الى عودة التصعيد ألأمريكي – الإيراني المتعلق علناً بالبرنامج النووي الإيراني كأحد أسباب الخلاف القائم بين الدولتين. حيث فرضت الولايات المتحدة قيودًا على إيران منذ أن احتجزت الرهائن الأمريكيين عام 1979، مما أدى إلى حظر تجاري كامل على طهران ، وبالإضافة إلى ذلك فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على الجمهورية الإسلامية، حيث يفوض قرار مجلس الأمن رقم 1737 الصادر في ديسمبر/ كانون أول عام 2006 كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة "لمنع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياه الثقيلة". وفي شهر مارس/ آذار عام 2007 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1747 بهدف زيادة الضغط على إيران بشأن برنامجها النووي[176].

هناك امثلة عديدة على التعاون السري والتقارب الأميركي – الإيراني ، ومن بينها ما حدث في العراق بالرغم من أنه لا توجد روابط دبلوماسية بين طهران وواشنطن منذ الثورة الإيرانية عام 1979 والعلاقات العلنية بينهما حاليا متوترة، إلا إنهما تعاونتا من خلال القنوات الدبلوماسية لدول أخرى بينها بريطانيا لتعزيز مصالحهما المشتركة في منطقة الشرق الأوسط. فقد صرح السفير الإيراني محمد حسين عادلي في منتدى نظمته وكالة رويترز أنه قبل الانتخابات العراقية تبادلت إيران والولايات المتحدة وجهات النظر من خلال أقسام رعاية المصالح في سفارات باكستان وسويسرا في واشنطن وطهران ولكنهما تعاونتا أيضا من خلال لندن اقرب حلفاء واشنطن في حرب العراق، وأشار إلى أن طهران وواشنطن كثيرا ما تتقارب مصالحهما. وكانت الاستراتيجية المشتركة قد جمعتهما خلال الغزو الأميركي لأفغانستان عام 2001 حينما أطيح بنظام طالبان، كما أبدت طهران استعدادها للعمل مرة أخرى مع الولايات المتحدة لضمان الاستقرار في الشرق الأوسط حينما تتلاقى مصالحهما، وفيما

[176] صقر، تركي. دلالات التطور الجديد في العلاقات الأمريكية– الإيرانية. صحيفة تشرين. سوريا. بتاريخ 2013/9/29.

يتعلق بالتعاون الأمريكي الايراني في المشكلات الاقليمية، كان الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001، بعد أحداث سبتمبر 2001 خير مثال على ذلك[177].

وبهذا نصل الى خلاصة مفادها أن أي تقارب أمريكي – إيراني إن كان في العلن أو مر من تحت الطاولة هو نتيجة لمتغيرات إقليمية أو دولية بحسب ما تقتضي الحاجة، اليوم نحن في صدد بوادر تقارب بين الدولتين، فما هي أسبابه وأهدافه وما هي مصلحة البلدين في هذا التقارب؟ وما هي الورقة التي تقايض بها إيران في هذه المرحلة؟

بعد عزلة دبلوماسية على مدار عدة سنوات من قبل الدول الغربية مع تشديد العقوبات الاقتصادية، عقد الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني ووزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف لقاءات مع المسؤولين الغربيين في اشارة الى الانفتاح الغربي على القيادة الايرانية الجديدة. وقد اعلن الرئيس روحاني في خطاب له امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ان "الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى لا مكان لها في عقيدة الدفاع الايرانية وتتنافى مع اقتناعاتنا الدينية والاخلاقية الاساسية" في محاولة لطمأنة الغرب من المخاوف التي بلورت أفكارا معادية لإيران ولفترة طويلة عزلتها عن العالم الغربي، وأصر ظريف على أن البرنامج النووي الإيراني "لا يعدو كونه برنامجا سلميا"، متعهدا بإثبات ذلك أمام المجتمع الدولي، ووصف ظريف العقوبات المفروضة على طهران بأنها "ذات أثر عكسي"، معربا عن أمله في رفع جميع العقوبات المفروضة على طهران سواء كانت عقوبات أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف في المستقبل القريب.

وقد رحبت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بما وصفوه "تحولا كبيرا" في موقف إيران بخصوص ملفها النووي في أعقاب محادثات عالية المستوى مع مسؤولين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. حيث قال وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، بعد لقاء وزير الخارجية الإيراني، جواد محمد ظريف، إنه شعر بالدهشة بسبب "النبرة المختلفة جدا" في كلام وزير الخارجية الإيراني. وقالت صحيفة نيويورك تايمز، إن العلاقة بين إيران والولايات المتحدة شهدت منعطفا كبيرا، عندما تحدث الرئيس باراك أوباما ونظيره الإيراني حسن

[177] حمدان، حنان. التقارب الأمريكي – الإيراني: ما هي انعكاساته على دول المنطقة. جريدة الشرق الأوسط. بتاريخ: 2013/9/30.

روحاني، في أول حديث بين قادة البلدين منذ أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران قبل ما يزيد على ثلاثة عقود[178].

وعندما وجهت أمريكا الاتهامات لحكومة طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة قدمت إيران يد المساعدة في سبيل تحقيق أهدافهم، ، فقدمت إيران كل التسهيلات والمساعدات لغزو أفغانستان واحتلالها من قبل القوات الأمريكية ، والمساعدات التي قدمتها إيران عجلت بسقوط كابول بيد القوات الغازية، بل إن أمريكا لم تكن قادرة على غزو أفغانستان وإسقاط طالبان لولا التعاون الإيراني، وهذا ما صرح به غير واحد من الساسة الإيرانيين، وهم يمنون على أمريكا ويذكرونها بكل أنواع الدعم العسكري واللوجستي إضافة إلى فتح الحدود على مصراعيها لقوات الغزو ، بل أرسلت طهران جيشها ليقاتل جنبا إلى جنب القوات الغازية لاسيما في مناطق تحالف الشمال بصورة مباشرة، وعبر طائفة الهزارة الشيعية وحزب الوحدة بصورة غير مباشرة، وعبر ولاية هيرات الأفغانية سارت قوافل التمويل والمعدات الإيرانية للقوات الأمريكية والبريطانية ومتعددة الجنسيات، بل وقامت طهران بعد ذلك بتمويل وافتتاح الطريق البري بين الدولتين لتسهيل التدخل في الشئون الأفغانية وبسط النفوذ الإيراني في المناطق الشيعية الأفغانية –وهي قليلة، وكانت إيران أول دولة تفتح سفارتها في كابول عقب احتلالها مباشرة، ولما كانت أفغانستان هي المحطة الأولى والمهمة السهلة للسياسة الإيرانية فقد ادخرت الكثير من الجهود والأموال والسلاح والعتاد والخطط للمشروع الكبير والعمل العظيم لاحتلال العراق والمشاركة مع الولايات المتحدة في كل ما حدث ويحدث في بلاد الرافدين.

احتلال العراق وسقوط بغداد الثاني

لقد تعرض العراق لغزو جاء من آسيا الا وهو الغزو المغولي، ولقد دخل الإيرانيون وشيعة العراق مع أمريكا في تحالف استراتيجي واسع المجالات والمهام والأعمال، ولما كانت إيران أعلم وأدرى بالعراق جغرافياً وتاريخياً وسياسياً فقد كانت الأقدر على تسيير الأمور والاستفادة من جهل الأمريكيين بالعراق، فإذا كانت الولايات المتحدة قد استفادت من احتلال أفغانستان وضرب تنظيم القاعدة وتجفيف منابعه ومحاصرته، فإنها بالنسبة للعراق قد أسقطت نظام صدام حسين لصالح إيران، وأرسلت 150 ألف جندي وجندية ليقوموا بما عجزت عنه إيران طوال حربها مع العراق.

[178] حمدان، حنان. المصدر السابق نفسه.

صحيح أن لأمريكا أهدافا وفوائد من احتلال العراق وإسقاط نظام صدام حسين، إلا أن هذه الفوائد إذا ما قورنت بالخسائر لا تذكر، وتؤكد كل التقارير الغربية المحايدة والموضوعية، أن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق يفوق اليوم تأثير الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب، بل إن إيران أصبحت تنافس أمريكا وباضطراد كلاعب رئيس على مفترق الطرق بين الشرق الأوسط وآسيا، أما العراق فإن معظم الأوراق بيد إيران بحيث نستطيع القول بدون مبالغة إن إيران تحتل العراق أكثر مما تحتله أمريكا، وتحكمه بصورة أكثر فعالية وواقعية، خاصة مع تزايد عدد القتلى والجرحى والخسائر في المعدات وتزايد الأصوات المطالبة بالانسحاب من داخل الولايات المتحدة وخارجها.

إن معرفة إيران بالمنطقة والجذور التاريخية للعلاقات تجعلها أكثر قدرة على بسط نفوذها، بالإضافة إلى أن إيران وتحت الغطاء الديني والمذهبي أقدر من أمريكا على تسويق نفسها وفرض أجندتها وتحقيق أهدافها، وفق الاستراتيجية التي تسير عليها والخطة التي تعمل من خلالها.

وهكذا يبدو واضحا أن العلاقات الأمريكية – الإيرانية تقف على عتبة تطورات كبيرة، سوف تطال تأثيراتها عمومَ المنطقة، وهذا يتطلب من الدول العربية، خاصة في الخليج، أن تكون مستعدّة للتعامل مع مختلف سيناريوهاتها بوصفها ستكون أكثر الأطراف المعنيّة بها، علما أن الموقف العربي ليس بالضعف الذي يجري الترويج له، إذ في حوزة الدول العربية من أوراق القوة ما يسمح لها بالتأثير في مسار العلاقات الأمريكية – الإيرانية، سواء كان هذا المسار يسير في اتجاه تسوية أو مواجهة.

لقد استنزفت الحروب التي شنّتها واشنطن بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001 قوّة الولايات المتحدة الاقتصادية، وأدخلتها في واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي تواجهها على الإطلاق. وعليه، لم يعد الرأي العامّ الأميركي في وارد تأييد أيّ مواجهة خارجية حتّى لو كانت محدودة ولا تستلزم نشر قوّاتٍ برّية، بدليل ما حصل خلال أزمة السلاح الكيماوي السوري. لذلك، من الطبيعي أن نجد أوباما يتلقّف – وبلهفة – إشارات المصالحة الإيرانية التي تنسجم مع رؤيته لحلّ القضايا الدولية بالوسائل السلميّة، ولكن ومع ذلك فان مع ذلك، سيجد الطرفان صعوبةً بالغة في تخطّي حاجز عدم الثقة، والذي يمتدّ على نحو ثلاثة عقود. كما أنّ التوصّل إلى اتّفاقٍ لن يكون سهلًا؛ إذ يبحث الإيرانيون على الأرجح عن تسويةٍ شاملة تحفظ لإيران مصالحها ووضعها بوصفها قوّة إقليمية في

المنطقة، في مقابل تنازلات تقدّمها في الملفّين النووي والسوري، وهو ما عبّر عنه روحاني بلعبة "منتصر مقابل منتصر". لكن ذلك قد لا يحدث بالسهولة التي يتوقّعها البعض؛ ففي غياب أيّ معطياتٍ دقيقة عن طبيعة ما تسمّيه طهران بـ "المرونة والضمانات" التي تنوي تقديمها للمفاوضين الغربيّين في مجموعة 5+1، يصرّ أوباما على أنّ المجتمع الدولي في حاجةٍ إلى أفعالٍ ملموسة يقوم بها الإيرانيون.

وربما يقود مسار التقارب الحالي إلى تسوية شاملة للملفات العالقة تنتهي بتوافقٍ إيراني – أميركي يحفظ مصالح الطرفين، ومن ضمنها طبعًا المصالح الإسرائيلية. وقد يحصل هذا السيناريو انطلاقًا من رغبة واشنطن وطهران في اغتنام الفرصة لتحقيق ما مكاسب قد لا يحققها كل طرف في ظروف تاريخية أخرى، وبالنسبة إلى الإيرانيين، فإن رغبتهم في التفاهم مع الغرب تأتي ضمن إجماع قومي داخلي، وبمباركة من المرشد، وفي ظل تراجع نفوذهم الإقليمي، ومخاوف من مزيد من الانحسار، وهو ما كان الأميركيون ينتظرونه منذ سنوات.

وهكذا لم تنقطع الاتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران ،وبخاصة مع بداية هذا القرن، ولم تكن العلاقات محصورة بين أمريكا وايران، بل كانت التوجهات نحو الاتحاد السوفياتي (سابقا) ، الاتحاد الروسي في الوقت الراهن.

إيران وروسيا بعد سقوط الشاه

بالرجوع الى وضع العلاقات الايرانية الروسية منذ عدة عقود، فانه يمكن القول إن العلاقات كانت دائما صعبة وبالغة التعقيد بين إيران وروسيا القيصرية ، ثم بين إيران والاتحاد السوفيتي، ثم بين إيران وجمهورية روسيا الفيدرالية منذ عشرين سنة أي منذ سقوط جدار برلين وتفكك الإمبراطورية الروسية.

لقد ظلت علاقات الجوار الصعبة والمعقدة هذه تطبع دائما السياسة الخارجية الإيرانية على مدى أكثر من قرنين من الزمن كما أنها أثرت تأثيرا عميقا على مصير هذا البلد وتوجهاته وما عاشه من تقلبات وتحولات عميقة.

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ، قام الاتحاد السوفيتي باحتلال إيران بالتعاون مع بريطانيا وذلك بهدف قطع الطريق أمام ألمانيا النازية التي ارادت السيطرة على منابع النفط الإيراني، ولذلك نجد الموقف الروسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مناوئا بشكل خطير لإيران ، حيث كثف الاتحاد السوفياتي (سابقا) من دعمه للحركات المناوئة للدولة الايرانية ، وهذا الدعم استمر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ساهمت هذه الأحداث المتتالية مع بعض العوامل الأخرى في استمرار حالة التوتر ما بين روسيا وإيران وهو ما يفسر إلى حد كبير الريبة وانعدام الثقة اللذين كانا دائما يطبعان علاقات الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في طهران مع الجار الشمالي العملاق من روسيا القيصرية إلى الاتحاد السوفيتي ثم روسيا بوتين.

على مدى السبعة عقود الماضية، كانت الاعتبارات الإيديولوجية هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياستها الخارجية، فقامت السياسة الروسية في إطار الاتحاد السوفييتي على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييدها ودعمها الأحزاب الشيوعية، سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة، الأمر الذي أعاق تطوير علاقات الاتحاد السوفييتي مع عدد من الدول ذات النظم التقليدية، ومنها إيران، ومع تولي ميخائيل غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفييتي، وفي ظل إعادة هيكلة السياسة السوفييتية التي مارسها وبرنامجه الإصلاحي الداخلي (البروسترايكا) تحت وطأة التدهور الاقتصادي، تراجعت الاعتبارات الإيديولوجية الى حد ما أمام الاعتبارات الاقتصادية كمحدد حاكم للسياسة الخارجية، الأمر الذي سمح ببعض التفاهم مع طهران، وفي هذا الإطار، وانطلاقا من اعتبارات اقتصادية واضحة، بدأت روسيا بتطوير العلاقات خلال حقبة التسعينات من القرن العشرين في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، فكان توقيع العقد الخاص بإنشاء مفاعل بوشهر النووي لتوليد الطاقة الكهربائية[179].

إن سعي روسيا للتقارب مع ايران، في اطار سياسة البحث عن المياه الدافئة لا يقف فقط بآماله عندها ، فهي تتطلع للأقاليم التي تشترك مع ايران، وبشكل خاص دول الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية.

دواعي التوجهات الروسية تجاه دول الخليج العربي:

ترجع أهمية منطقة الخليج بالنسبة إلى الروس إلى عصور القياصرة، وتصاعدت تلك الأهمية في القرن التاسع عشر الميلادي عند بزوغ فجر نظرية «العظمة» التي كان مغزاها أنه من يسيطر على (مركز) أوراسيا يضمن الهيمنة على سائر بقاع العالم، إلا أن تلك النظرية لم تثبت على أرض الواقع، إذ إن الزحف الروسي نحو وسط آسيا لم يحرز نجاحات ببلوغ المياه الدافئة في هذا الجزء من العالم.

[179] العرفاوي، ناجي. العلاقات الروسية الإيرانية منذ سنة 1979. صحيفة أخبار الخليج ، البحرين بتاريخ: 29 سبتمبر 2012.

وبعد الحرب العالمية الثانية تغيرات معادلة الصراع الدولي، حين بدأت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء، التي تصدت ضمن أمور أخرى لمحاولات التمدد السوفياتي باتجاه المياه الدافئة، ومثلت منطقة الخليج الجناح الجنوبي للحزام الشمالي الذي أقامه الغرب في وجه السوفيات.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بثلاثة سنوات، كان الاتحاد السوفياتي قد سقط كدولة، وعادت روسيا قريبا من حدودها التقليدية، وبالتزامن مع هذا التداعي التاريخي، شهدت منطقة الخليج حرب عاصفة الصحراء التي قضت على العراق كقوة وأخذ الكثير من حلفاء موسكو يتجهون غربا، وكانت الهند في طليعة هذا التوجه، فازدادت موسكو بعدا عن الخليج العربي.

ولقد أتى المتغير الروسي بتداعيات واضحة على معادلة الأمن الآسيوي، وتباعا على بيئة الأمن في الخليج العربي. فقد خسر الروس الكثير من رهاناتهم في الجبهة الجنوبية في آسيا الوسطى والقوقاز التي كانت بوابة عبورهم إلى قلب القارة وجنوبها.

وبعد الحرب الأميركية على أفغانستان ، خسر الروس الرهان الأفغاني والذي تمثل في القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ روسي سياسي واقتصادي، وبعد سقوط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين في العام 2003، بدا الروس وقد فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في العراق، ولكن وعلى الرغم من هذه الانتكاسات في التوجهات الروسية، إلا أن الروس وضعوا نصب أعينهم ايجاد امكانيات للتعاون مع دول الخليج العربي ، وعليه، تبنت روسيا عدة توجهات صاغتها في محاور ثلاثة، وهي قطاع الصناعة النفطية، ومشروعات الطاقة النووية المقترحة حديثا، وبرامج التسلح العسكري، فعلى صعيد الصناعة النفطية، هناك الآن تعاون روسي مع بعض دول المنطقة، إذ تستثمر شركات روسية في هذه الصناعة منذ بضع سنوات.

وفي السياق الأكثر مرجعية، فإن دول المجلس معنية ببناء مفاهيمي جديد لقضية التوازن الاستراتيجي في الخليج بناء لا يرتكز إلى المفاهيم نفسها التي سقطت مع حرب الخليج الثانية، وبات إعادة إنتاجها مستحيلا بعد الحرب الأميركية على العراق، وغدت غير ذات جدوى في ضوء الدروس التي أفرزتها حرب لبنان الثانية في صيف العام 2006.

إن كلا الجانبين الروسي والخليجي معنيان بالبحث عن المداخل الأكثر إلحاحا لبناء علاقات ذات مغزى، قادرة على استيعاب النمط المتباين من الخصوصيات والتطلعات.

وقد تجلت إحدى مساعي الاقتراب الروسي الراهن من دول الخليج العربية في زيارة الرئيس فلاديمير بوتين الأخيرة للمنطقة. فروسيا استيقظت على يد زعامة جديدة لتقرر الجمع بين الأصالة والروح الوطنية الروسية، وبين ضرورات التطور والإصلاح سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ لتتبوأ البلاد مكانتها الحقة وتعيد بالتالي إلى المجتمع الدولي التوازن الذي غاب بتفرد الولايات المتحدة بالعالم التي لا تكاد تفرق بين صديق وعدو، في معاملة خشنة تلجأ تارة إلى استخدام القوة بغير مقتضى، وتارة إلى اللجوء إلى وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو حتى الاجتماعي، غير عابئة بما قد تثيره من فوضى واضطراب وواثقة من أن الساحة أصبحت لها وحدها. وبما أن منطقة الخليج تزخر بأضخم كمية من موارد الطاقة فقد أضحت مسرحا لوضع أمني محفوف بالمخاطر ويكتنفه الغموض، ولذلك فإن محاولة الرئيس الروسي مد جسور التواصل بين بلاده ودول مجلس التعاون الآن يعتبر خطوة إيجابية وفي الاتجاه الصحيح[180].

وخلاصة القول، فإن العلاقات الروسية – الإيرانية تتسم بأنها "مختلطة" ، إذ يبحث كل من البلدين بشكل واضح عن مزايا ذاتية يحققها كل منهما، في حين يسعيان لتفعيل علاقاتهما لدى التعامل مع الولايات المتحدة، وتقوم روسيا بدعم المنافسة بين إيران والولايات المتحدة حينما تتصور أنه يتسنى لها السيطرة أو التنبؤ بسلوك إيران.

وبذلك، فإن روسيا وإيران فعليا لهما تصورات إقليمية مختلفة وسياسات من بينها المصالح المتنافسة بما في ذلك المنافسة على مصادر بحر قزوين النفطية، ويبدو قلق روسيا حول مستقبل عدم الاستقرار الإقليمي بسبب المسألة النووية[181].

مشكلة البحرين وايران في القرن الحادي والعشرين:

ظل الاستعمار البريطاني نحو مائة وخمسين عاما يحكم منطقة الخليج العربية ، وخاصة امارات ساحل عمان ، وكانت بريطانيا تستند في حكم هذه المناطق إلى اتفاقيات فرضتها السلطات البريطانية على هذه المناطق بعد احتلالها ، والقضاء على قوتها البحرية والبرية ، وتولت فيها الاشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وحق التصرف في ثرواتها ، والتحكم في أي اتصال يتم بينها وبين البلاد الأخرى ، كما ساعدت على تنمية

[180] مقدم، عزوز. ماذا يمثل أمن منطقة الخليج بالنسبة إلى روسيا؟ صحيفة الوسط البحرينية. العدد 1794. بتاريخ 2009/8/5.

[181] درويش، فوزي. التنافس الاستراتيجي الأمريكي – الإيراني: تأثير الصين وروسيا (2-3) . من مجلة مختارات إيرانية. فبراير 2012. موقع الأهرام الرقمي. http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=880063&eid=324

مشكلات الحدود والنزعات القبلية واثارة النزاعات السياسية بين دول الخليج العربي ، واتخاذ ذلك وسيلة للسيطرة الاستعمارية في المنطقة، وفي هذا السياق لم تكن ايران في غفلة عما يحدث ، فكانت اولى خطواتها بعد الانسحاب البريطاني احتلال جزر الامارات ، ومن ثم المطالبة بضم البحرين ، حيث لم تتوقف ايران حتى الوقت الحاضر في اثارة المشكلات في البحرين . ولم تخف حكومة إيران نواياها في السيطرة على الخليج ، ولم تكتف باحتلال امارة عربستان ، بل انها طالبت بالسيادة على البحرين وذلك منذ عام 1922، وقد احتجت السلطات البريطانية على الادعاءات الايرانية ، وأكد هذا الاحتجاج عروبة البحرية وسيطرة العرب عليها منذ القرن الثامن عشر ، وتقدمت الحكومة الايرانية بشكوى إلى عصبة الأمم عام 1927 واخرى إلى الأمم المتحدة عام 1951، إلى أن اضطر شاه إيران إلى الاعلان في مؤتمر صحفي عقده في نيودلهي في شهر يناير من عام 1969 بأنه يقبل تطبيق حق تقرير المصير في البحرين.

وتدل الوقائع التاريخية التالية على أطماع إيران وادعاءاتها منذ زمن وصولا إلى مرحلة متقدمة من الوقت الحالي بأحقية سيادتها على البحرين:

1. في عام 1980، أي في بدايات الثورة الإيرانية، أطلق آية الله الخميني تصريحاته المشهورة عن البحرين مطالباً بضمها باعتبارها جزءا من إيران.

2. في يوليو من عام 2007، كتب مدير تحرير صحيفة (كيهان) شبه الرسمية الإيرانية حسين شريعت مداري قائلا: "البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وإنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا، وإن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة التي تم فصلها عن إيران إلى الوطن الأم والأصلي".

3. في يوم 27 يناير من عام 2009، تحدث النائب داريوش قنبري أمام مجلس الشورى الإيراني وبحضور وزير الخارجية منوشهر متقي وأمام وسائل الإعلام العالمية، عن أن: "البحرين كانت حتى قبل 40 عاماً، جزءاً من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه لا صحة له على أرض الواقع".

4. في فبراير من عام 2009، ادعى رئيس التفتيش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية في مدينة مشهد الإيرانية (علي أكبر ناطق نوري) تبعية البحرين لإيران، واصفاً إياها (البحرين) بأنها كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني.

5. في أبريل من عام 2011، تمادت إيران في مزاعمها حين لم يكتف رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي بالمطالبة بالبحرين فقط، بل بكامل الخليج العربي، معتبرا أن اسم وملكية الخليج الفارسي هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية.

6. في مايو من عام 2012، صرح حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: "كما تعرفون فإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام 1971م، ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيئ الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك، فإن البحرين انفصلت عن إيران". وأضاف: "إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فإن البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية".

7. في يونيو من عام 2012، أدلى السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي تصريحا استفزازيا جديدا، بين فيه إنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية.

غير أن مشكلة إيران والبحرين لم يحدد ملامحها فقط التأثيرات الخارجية والتصريحات الرسمية التي أدلى بها المسئولون الإيرانيون، فهناك حركات داخلية شهدتها البحرين قد شجعت هذا التوجه لدى إيران، فبعد حصول البحرين على الاستقلال بفترة قليلة، اتجه مسار الحركات السياسية من النشاط السياسي السري إلى حركات شعبية علنية مكونة من تحالفات مختلفة، وشجع تكوين "اللجنة التأسيسية" للاتحاد العام للعمال في البحرين– والذي يعتبر أول حركة جماهيرية علنية تأسست بعد الاستقلال– هذا المسار، إذ مثل تأسيس اللجنة تغييراً أساسياً في تكتيكات الحركات السياسية في البحرين، وعلى الرغم من سيطرة تحالف مكون من أعضاء في "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" و"جبهة التحرير الوطني" و"حركة القوميين العرب" على اللجنة، فإنها لم تكن تعمل وفق ولاءات حزبية وضمت العديد من المستقلين في صفوفها، كما أن اللجنة نشطت علنياً ولم تركز على العمل السري، وقامت اللجنة برفع عرائض لتأسيس نقابة عمالية عامة ونجحت في الحصول على خمسة آلاف توقيع. وعليه، كانت اللجنة أول تحالف علماني علني في البحرين، حيث لم تلعب القضايا الدينية والطائفية أي دور مهم في تشكيلتها أو أهدافها.

على صعيد آخر، شهدت فترة التسعينيات صعود النشاط العلني مرة أخرى والذي حاول جمع مختلف الفرق السياسية من أجل المطالبة بتمثيل سياسي أوسع، واجتمع بعض الأعضاء

السابقين في "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" و"جبهة التحرير الوطني" ومن المستقلين للعمل بشكل غير حزبي لطرح حركتي "عريضة النخبة" و"العريضة الشعبية" لإعادة العمل بدستور عام 1973 والديمقراطية البرلمانية، وفي هذه الفترة، كان الإسلام السياسي في أوجه في الجزيرة، وكانت الاعتبارات الطائفية طاغية على المشهد السياسي، وكانت المعارضة مكونة بشكل أساسي من شخصيات شيعية دينية، وتحالفت هذه الشخصيات مع العلمانيين وصارت قائدة الحركة الجديد التي نجحت في حشد الشارع خلف مطالبها.

ومرة أخرى، واجهت هذه الحركة حملة امنية تستهدف الأفراد على أساس طائفي بشكل متزايد، متهمة إيران بالتدخل في شئونها، وساقت هذه الحملة البلد إلى ما عرف " بانتفاضة التسعينيات" والتي استمرت من عام 1994 إلى عام 1999 .

وعندما نتناول الوضع السياسي في البحرين فانه من غير الممكن أن تكون إيران بعيدة عن تلك التطورات فهي فاعلة منذ أمد بعيد، وتعزز كذلك في ظل التوجهات السياسية والتي تأخذ المحرك الديني للتوجهات الايرانية.

لكن ما يهمنا هنا أنّ التصعيد الإيراني المستمرّ في أربعة مسارات كلها ذات سياقات اتحاد طائفي بنزعته الإقليميَّة لم تهدأ لأن الجمهورية الإيرانيَّة لا تزال تعتقد بل تؤمن أنّ مرحلة التسليم بفقدانها ميزان الضغط والاختراق الاستراتيجي للخليج العربي في داخل النسيج الاجتماعي هزيمة لن تقف عند انحسار قدراتها ولكن ستنقلب في رفع حالة التوتر في الداخل الإيراني في مسارات الأقاليم الثائرة أو حركة التمرد الخضراء[182].

وبتسليط الضوء على مساعي إيران كي تكون القوة الفاعلة الرئيسية في منطقة الخليج العربي ، وما يحيط بهذه المنطقة – وخاصة البحرين– من متغيرات، لا يمكن أن نغفل مساعي كل من ايران وأمريكا لإعادة صياغة التحالفات من جديد ، ورسم افاق اتحادٍ أمريكي جديد مع إيران هو حراك هذه الأيام بعد رفع حالة السلامة الوطنيَّة، فهناك توافق أمريكي إيراني على تدويل قضية البحرين وتبادل الدور في الضغط على الأمن والاستقلال الاستراتيجي والمدخل لواشنطن حقوقي ولإيران سياسي، إلا أنه يصب في قناة واحدة، ووضح أن الإطار المعارض طائفيا في البحرين يتاثر كثيرا من هذا الزخم، وهو ما يدفعه إلى الممانعة ضد الحوار الوطني حتى الآن وحتى مع إعلان موافقته العائمة وتصعيد

[182] الحبيل، مهنا. (2011). الصراع الإيراني الخليجي.. البحرين أنموذجا. مركز ابحاث الخليج، دبي. ص 26

ميداني سياسي على الأرض بذات اللغة التي سادت الشارع السياسي في الأزمة، مما يعني بوضوح أن هذا البعد الاستراتيجي الخارجي يؤثر بصورة كبيرة على حالة المشهد الوطني.
حتى ما يبرز في الوقت الحالي من تبني واشنطن في سلطتها التشريعيَة ومنظماتها السياسيَة والإعلاميَة لدعم المعارضة الطائفيَّة في البحرين ينطلق من عنصرين رئيسيين، الأول خلاصة الموقف الأمريكي الذي انعكس في تصريح غيتس وقبله في حوار طهران واشنطن، والثاني أحاديث وتقارير عدة وتكثيف في وسائل الإعلام الأمريكيَّة لدعم المعارضة الطائفيَّة، وهو إيمان واشنطن بأن العنصر الطائفي يشكل إحدى قواعد اللعبة الجديدة سواء قبل بها الخليج العربي أم لم يَقبل.

وعند مراجعة ما يصدر عن الولايات المتحدة من مواقف ، نجد أن هناك تقاربا كبيرا ما بين الموقفين الايراني والأمريكي من التطورات السياسية في البحرين ،ومع استمرار الأزمة، فان امريكا ترى أن الأهم أن البحرين تعد بمثابة مقر للأسطول الخامس الأميركي، وتستضيف عدداً من القدرات الجوية الأميركية وتلك المتعلقة بالعمليات الخاصة، ولكنها ترى أن ما يحدث في البحرين يتعارض مع الديمقراطية.
وباعتقاد أميركا، فإنه لا يمكن التغلب على المأزق في البحرين عبر تعزيز حقوق الإنسان وحسب، بل في التخفيف من التحدّيات الأمنية المحتملة على الأصول الأميركية والأشخاص الأميركيين – وربما في نهاية المطاف– استباق التحدّي العنيف لنظام الحكم الملكي. وقد يتمكّن النظام البحريني من الخروج من الأزمة الحالية مسنوداً بالدعم المالي والعسكري السعودي القوي، ومن تحمّل ضغط استثنائي من المواطنين البحرينيين والمجتمع الدولي على حدّ سواء.

ولكي يتم تحقيق تقدم، يتوجب على الولايات المتحدة إيجاد وسائل أكثر فاعلية للضغط باتجاه إجراء إصلاحات هيكلية عميقة، إلا أن خياراتها محدودة في كثير من النواحي بسبب مجموعة من العوامل الخارجة عن إرادتها، والتي تتمثّل في الجهات الفاعلة المحلية المتعنّتة والممزّقة، وتصاعد المشاعر المعادية للولايات المتحدة، وسيطرة التأثير السعودي على عملية اتّخاذ القرارات الداخلية في البلاد[183].

[183] ويري، فريدريك. (2013). الحليف غير المستقرّ: مأزق البحرين وسياسة الولايات المتحدة. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ص 123

وخلاصة القول فقد بات من الواضح بأن الولايات المتحدة في علاقتها مع إيران تقف موقفا الى حد كبير يشبه موقفها تجاه التدخل الايراني في شؤون مملكة البحرين، يلفه الغموض في احسن الأحوال، وفي أحوال اخرى يظهر دعما لمثيري الشغب في البحرين ويصب في تبرئة إيران من الاتهامات دول الخليج العربي في التدخل في شؤونها الداخلية، لذا فإن صناع القرار الإيراني يحاولون اختبار الموقف الأمريكي والغربي بشكل عام عبر ايجاد تحديات أمنية وسياسية توجه ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

أما من جهة أمريكا فإن عملية التطبيع مع ايران ضمن استراتيجية أمريكية ليست بالجديدة، ذلك أن الولايات المتحدة منذ زمن تسعى إلى التحدث مع ايران التي يحكمها نظام متعدد الأقطاب، حيث يتكون من مراكز قوى محافظة وأخرى غير محافظة بما يسمح ببعض المناورة في بناء العلاقة، ذلك أن الولايات المتحدة لم تستطع تجاهل أن ايران نجحت في السنوات العشر الماضية في مد نفوذها وتأثيرها في كل أسيا الوسطى وأفغانستان والشرق الأوسط، وأنها بالفعل تحولت إلى لاعب اقليمي رئيسي أمام ضعف اللاعبين الآخرين، كما لا تستطيع أمريكا تجاهل أنه عندما هبط الجيش الامريكي في العراق عام 2003، وقبل ذلك في أفغانستان عام 2001، احتاجت امريكا للتفاهم مع ايران، وأيضاً عندما استقرت القوات الأمريكية في العراق بعد ذلك، كان لابد من تفاهم مع ايران يمنع قيامها بتشجيع أنصارها على مهاجمة الولايات المتحدة، بمعنى آخر لم تنقطع حالة الصراع والتفاوض والتبادل والاعتماد بين الولايات المتحدة وايران[184].

وتتبلور المواقف الامريكية المتوافقة مع الموقف الايراني بالنسبة للشأن البحريني، من خلال الكثير من المواقف الرسمية كما صرح السفير الامريكي الجديد لدى البحرين ، حيث اعلن عن تأييده لمطلب المعارضة بالإصلاح، وقد أشار الرئيس الأمريكي في خطابه عن البحرين بأنه يسعى للحل ويدعو الدول الإسلامية الى التدخل، وهذا أمر معلن للتدخل في شأن دولة لها سيادة واستقلالية، الى جانب أن الدول التي ذكرها هي دول عربية، ولكنه استخدم عبارة (دول إسلامية) وكأنه يعطي الغطاء الأمريكي والضوء الأخضر لإيران[185].

[184] سويلم، حسام. مخطط الأطماع الإيرانية التوسعية في المنطقة. صحيفة الوفد، القاهرة. بتاريخ 2013/12/17.

[185] الشابندر، غالب حسن. مغزى تصريح السفير الامريكي الجديد في البحرين. صحيفة إيلاف. بتاريخ 2011/9/23.

إيران وتركيا.. التوافق والتنافر

يمكن القول إن أوجه التعاون بين تركيا وايران تطغى على حالة التنافر بينهما ، وهناك العديد من المجالات التي تسعى الدولتان الى العمل الايجابي فيها حفاظا على مصالحهما المشتركة. ولقد استقرت العلاقات بين إيران وتركيا في العقد الماضي بشأن ثلاثة مواضيع ذات اهتمام مشترك: التعاملات الاقتصادية، ورفض انفصال كردستان، وإلى حد أقل، دعم قيام دولة فلسطينية. وعلى الرغم من المنافسة والخلافات فيما بين الطرفين، وخصوصًا حول سوريا وآسيا الوسطى وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فقد ساهمت هذه المواضيع الثلاثة في استمرار العلاقات الودية، على الرغم مما تخللها من موجات من التنافس الشديد بين البلدين.

وكما هو معروف فان للعلاقات بين الدولتين جذورا عميقة تاريخيا، حيث تعود العلاقات التركية–الإيرانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تتميز بالتوتر و الحروب بين الفرس والعثمانيين واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، حيث أصبحت العلاقة هادئة وجيدة. و قد جذبت الإصلاحات التركية التي قام بها أتاتورك فيما يتعلق بنهجه للعلمانية واتباعه الحداثة الغربية انتباه الشاه الإيراني رضا بهلوي وجعلته يحاول القيام بمثل تلك الإصلاحات في بلاده ، وبعد الثورة الإيرانية انقطعت فجأة تلك العلاقات و اتسمت بالجمود، إلى أن جاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 و الذي أسهم في تحسين علاقة البلدين من جديد تحقيقا للمصالح المشتركة، فإيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب و تركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط و جنوب آسيا.

ورغم هذا الهدوء الظاهر، ظلت العلاقة بين تركيا وإيران تتميز بالتنافس و التوتر الشديدين، فإيران ترى في تركيا عميلة للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وجنديا لحلف شمال الأطلسي خاصة بعد موافقتها على إنشاء الدرع الصاروخي ببلدة كوراجيك بولاية ملاطيا التركية الحدودية مع إيران، والذي تعتبره هذه الأخيرة تهديدا مباشرا لها ، وتواطؤا مع المخطط الغربي للقضاء عليها، بالإضافة إلى تنافسهما حول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وتوظيفهما كل المعطيات التاريخية والجغرافية والثقافية لتأكيد الترابط بهذه المناطق و إظهار نموذجي دولتيهما على أنه النموذج المثالي والأنسب، فنرى تركيا تسعى إلى إعادة إحياء التراث العثماني والقومية التركية، في حين تعتمد إيران على الجانب المذهبي كما في جمهورية أذربيجان ، ويأتي الحراك العربي الذي بين هذا التنافس بشكل واضح، خاصة بعد

أن وصل هذا الحراك لسوريا وتباين موقف كل من إيران وتركيا حولها، فكان الأول داعما للنظام و الثاني مدافعا عن الحراك الشعبي السوري و محتضنا للمعارضة السورية، مما أسهم في تأزم العلاقة مجددا بين تركيا وإيران[186].

وعند الحديث عن علاقات الدول وبخاصة المجاورة ، فمن غير الممكن اهمال او اغفال التحولات السياسة العالمية المعاصرة . وفي هذ ا السياق فان كلا من تركيا وإيران يعمل على أساس ما تراه مصالح وطنية يتم معالجتها ضمن واقع النظام العالمي ، ولم يصل الخلاف بينهما الى مستوى التدهور.

وبالحديث عن التوافق والتنافر بين تركيا وايران، لا بد من الوقوف على التغيرات السياسية الداخلية في الدولتين، على أنه حري القول إن الموقع الجغرافي- السياسي للدولة يظل العامل الأكثر حسما في تبني المصالح المتعددة لكل دولة.

فمن جانب تركيا، أعطى تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال ست دول إسلامية في أسيا الوسطى فرصة كبيرة لتركيا، إذ كان من بين تلك الدول المستقلة خمسة تنطق اللغة التركية ، مما جعل تركيا تقيم علاقات جيدة معها وتستعيد مكانتها الجيوسياسية والاستراتيجية في هذه المنطقة ، كما نصبت تركيا نفسها الأخ الأكبر لهذه الدول وبينت أنها النموذج الأمثل للاحتذاء به، ومنحتها قروضا و هبات واقامت فيها مؤسسات اقتصادية.

وبهذا، أصبحت تركيا تلعب دور مهم في المنطقة حيث وجهت رسالتين قويتين، أنها لن تقف مع الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة ضد مصالحها كالحرب الروسية الجورجية، و أنها تطالب الغرب بإتباع سياسة جديدة مبنية أساسا على الاعتراف بوجود قوى جديدة لها مصالحها، و في ذلك الشأن قال الرئيس التركي عبد الله غول:" إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقاسم قوتها في النظام العالمي الجديد".

أما فيما يخص إيران، فإن لها تاريخ قديم مع المنطقة لا يخلو من التعقيد، و يظهر جليا مطامحها في سياستها القوقاز، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائما تحاول أن تظهر إيران كفزاعة لإخافة دول منطقة القوقاز ودفعها إلى الدخول تحت مظلتها ، إلا أن هذه السياسة لم تنجح حيث تستعمل إيران البعد المذهبي لكسب بعض تلك الدول كأذربيجان مثلا التي تتبنى نفس المذهب و لها تداخل اثني مع إيران (6 ملايين أذري في إيران، 60 %

[186] النويني، الحافظ. العلاقات التركية الايرانية، بين التنافس و التعاون. مجلة الحوار المتمدن. العدد 4018، بتاريخ: 2013/3/1.

منهم لا يتكلمون الفارسية) وهذا يقلق إيران كثيرا، مما يجعلها تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة (94 %) من باب الضغط على أذربيجان[187]. وتسعى إيران إلى جعل منفذ استراتيجي للغاز والنفط الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا.

ويأتي فوز حزب العدالة و التنمية التركي بالانتخابات عام 2002 و استمراره في السلطة بعد 2007 ليحدث منعطفا إيجابيا أسهم في تحسين العلاقات التركية –الإيرانية، حيث تجاوز حجم المبادلات التجارية بينهما عام 2008 خمسة مليارات دولار بعد أن كان قد وصل إلى مليار ومائة مليون دولار عام 2001، وقد اتخذ البلدان عدة قرارات سهلت التعاون بينهما كرفع الجمارك عن مواطني البلدين ، و قد أعلن محمد رضا رحيمي النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية عن طموح إيران في الوصول إلى مبلغ الثلاثين مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة . و قد وقعت حادثة كان لها عظيم الأثر على تقارب ملف العلاقات التركية–الإيرانية و هي انفجار خط أنابيب غاز أذربيجان، الأمر الذي جعل تركيا في حاجة ماسة للغاز الإيراني وإلى تعاون إيران في مجال الطاقة للتغلب على تلك الأزمة، أيضا ما قامت به السلطات التركية من رفض لمرور القوات الأمريكية إلى العراق من تركيا[188].

ومما يدل على العمق الجديد في العلاقات التركية–الإيرانية تعاونهما في مجال الأمن الوطني. ولو بقيت العلاقات براغماتية وقائمة على تحقيق مكاسب اقتصادية على المدى القصير وعلى المناورات التكتيكية، سيكون من غير المرجح أن تثق أنقرة وطهران ببعضهما بما يكفي للتعاون بشأن المسائل الداخلية ذات الآثار الأمنية العابرة للحدود مثل

[187] فيما يخص تطور العلاقات التركية الأرمينية، تعهد الرئيس التركي السابق عبدالله غول في يوم 25 نوفمبر من عام 2010 في برن / سويسرا بالمضي قدما في تطبيع العلاقات مع ارمينيا التي تراوح مكانها منذ توقيع بروتوكولين قبل سنة في سويسرا لانهاء حالة عداء مستمرة منذ عقود، وقال غول عند وصوله الى العاصمة السويسرية: "نتمسك بارادتنا الحازمة حتى يدخل البروتوكولان المذكوران اللذان يرميان الى تطبيع العلاقات التركية–الارمنية حيز التطبيق". وقد ابرمت ارمينيا وتركيا في تشرين الاول/اكتوبر عام 2009 اتفاقا تاريخيا يتألف من بروتوكولين بوساطة من سويسرا والولايات المتحدة لاقامة علاقات دبلوماسية واعادة فتح حدودهما المشتركة بعد عقود من العداء الناجم عن المجازر التي استهدفت الارمن في عام 1915 اواخر ايام الامبراطورية العثمانية والتي تعتبرها يريفان بمثابة عملية إبادة للشعب الأرميني، لكن التصديق على هذا الاتفاق لم يحصل، لا في انقرة ولا في يريفان، اذ تربطه تركيا بحل النزاع في ناغورني قره باغ (منطقة في اذربيجان تسكنها اكثرية من الارمن) بين ارمينيا واذربيجان. المصدر: وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) بتاريخ 25 نوفمبر 2010.

[188] النويني، الحافظ. مصدر سابق.

قضية انفصال الأكراد. وجاء التقدم على هذه الجبهة خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان – الذي أصبح الآن رئيس الجمهورية التركية– إلى طهران في يوليو/تموز 2004، حين وقعت تركيا وإيران اتفاقًا للتعاون الأمني ووصفتا حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية، ومنذ ذلك الحين، كثفت الدولتان التعاون بينهما لحماية حدودهما. فعلى شاكلة تركيا، تواجه إيران مشاكل أمنية في المناطق التي يقطن فيها الأكراد، فعلى مدى سنات ماضية قام حزب "الحياة الحرة" – وهو جماعة إيرانية مرتبطة بحزب العمال الكردستاني وينشط في كردستان الإيرانية– بشن هجمات على مسؤولين أمنيين إيرانيين، وردّت طهران بقصف قواعد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل بتنسيق وثيق مع الجيش التركي.

من ناحية أخرى، سعت ايران الى تحسين العلاقات بين سوريا وتركيا ، حتى انطلاق الانتفاضة في سوريا في عام 2011، حيث اسهمت في تحسين العلاقات السورية– التركية، والتي كانت قد توترت في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وقد وصلت حد الأزمة في أكتوبر/تشرين الأول عام 1998 عندما هددت تركيا بغزو سوريا إذا لم تتوقف دمشق عن دعم حزب العمال الكردستاني. وفي مواجهة التفوق العسكري الساحق لتركيا، خضعت دمشق وقامت بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان بعد أن كانت قد منحته ملاذًا آمنًا، وأغلقت معسكرات تدريب الحزب، هذا التحول في السياسة السورية فتح الطريق أمام تحسن تدريجي في العلاقات بين البلدين. وقد برز هذا التقارب من خلال زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى أنقرة في يناير/كانون الثاني 2005 وكانت أول رحلة يقوم بها رئيس سوري إلى تركيا منذ استقلال سورية في عام 1946. وعلى الرغم من دعم تركيا للمعارضة المناهضة لحكم الأسد، مما يضعها في مواجهة مباشرة مع سياسات إيران، فإن من المستغرب أن هذا التنافس على سوريا لم يقوض المعالم الأساسية في العلاقات الإيرانية– التركية ،ومما لا شك فيه، أن تركيا قامت بدور فعال في تيسير حركة المعارضة لحكم بشار الأسد، وتضامنت مع المملكة العربية السعودية وقطر في هذا الصدد[189].

[189] مقدم، آرشين أديب. (2013). العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ تقارير مركز الجزيرة للدراسات. على الموقع الاليكتروني لمركز الجزيرة: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211.htm تاريخ الزيارة: 2014/6/16.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي، فقد احتفظ البلدان بعلاقات ودية ليتغلب كل منهما على بعض مراحل التأزم الذي يتم احتواؤه والتخفيف من حدته بسرعة من خلال القنوات الدبلوماسية، ومن الناحية التحليلية، فإن هذا التوجه نحو الأداة الدبلوماسية بدلا من الإشاحة بالتهديدات علنا يشير إلى أن هناك توافقًا استراتيجيًا بين النخبة السياسية الحاكمة حاليًا في كلا البلدين على أن عليهما التصرف كجيران وعدم تعريض علاقاتهما للخطر، حتى عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأكثر جدلاً مثل سوريا والعراق[190].

ونخلص مما تقدم، إلى أن العلاقات الإيرانية التركية اتسمت بالتأرجح بين التوتر والتطبيع منذ الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وهناك بؤر خلاف عديدة بين البلدين وإن حاولتا (طهران وأنقرة) ردمها ومعالجتها ولكنها سرعان ما تظهر إلى السطح عند أدنى توتر أو تعارض في التوجهات السياسية للبلدين بخاصة عندما يتعلق الموقف بالقضية الكردية والصراعات السياسية والطائفية في العراق وتحسن علاقات تركيا مع أكراد العراق وأخيراً الأزمة السورية، إلا أن كل هذه الخلافات لن تؤثر بشكل كبير على الجانبين الاقتصادي والأمني بين البلدين ، فضلا عن أنها لن تطور الموقف إلى درجة القطيعة بين الدولتين الجارتين أو نشوب مواجهات عسكرية مهما كان حجمها، فالأمر لا يتجاوز كونه اختلافا في وجهات النظر بسبب الدور الذي يسعى كل جانب إلى لعبه في منطقة الشرق الأوسط، وقد يتلاشى كل ذلك سريعا ما لم يتم إذكاؤه من قبل أطراف أخرى أو في حال تهور غير محسوب العواقب من قبل أحد الطرفين[191].

واذا كانت العلاقات بين ايران وتركيا بهذه الكيفية ، ترى ما الموقف الامريكي من التقارب والتنافر الايراني التركي؟

الدور الأمريكي في اصلاح العلاقة بين طهران وأنقره

بقيت تركيا لأكثر سبعة عقود مهمشة في ساحة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وشمال أفريقيا دون أن تفرض نفسها ووجودها بقوة مثلما هو الحال اليوم، في الوقت نفسه، كانت تتهرب من ماضي الدولة العثمانية وتحتمي في منظومة الأمن الغربي وحلف شمال

---

[190] نفس المصدر السابق.

[191] السلمي، محمد بن صقر. العلاقات التركية – الإيرانية: اختلاف في وجهات النظر . قسم المدونات، مجلة المجلة: لندن. بتاريخ: 2012/11/30. على موقع المجلة الاليكتروني: http://www.majalla.com/arb/2012/11/article55240363 تاريخ الزيارة: 2014/6/16.

الأطلنطي. وبرز الدور التركي بعدها على الخريطة العالمية الجديدة ليس فقط لمصلحة نفسها ولكن أيضا من أجل تحقيق مصلحة الولايات المتحدة والغرب، وفي هذا السياق تقوم تركيا اليوم بأدوار عديدة منها المنسق والمسهل والوسيط والمحكم حيث تحتاج الساحة الدولية دولة من هذا الطراز.

وفي هذا، يرى خبراء التخطيط الاستراتيجي في تركيا أنها نجحت في التخلص من المدار الأميركي بحيث أصبحت العلاقات تتسم بالندية بعد الانفصال، والدليل هو رفضها استخدام الولايات المتحدة لأراضيها ضد العراق وشجبها للسلوك الاسرائيلي في غزة من اجل تدعيم مكانتها في العالم الاسلامي مع الاحتفاظ بالأهداف الاستراتيجية نفسها التي تجمعها بالولايات المتحدة. وفي هذا يتفق المؤلف في أن كلا من الولايات المتحدة وتركيا من الأنظمة المحافظة بطبعها بمعنى أن الوضع الحالي للنظام الدولي يحقق المصلحة لكلا البلدين وليست هناك حاجة لإعادة تشكيله بشكل راديكالي. على سبيل المثال كل من أنقرة وواشنطن ترغبان في رؤية عراق ديمقراطي يعيش في سلام وإيران المسالمة التي لا تهدد جيرانها ونهاية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وشرق أوسط مستقر بلا جماعات راديكالية والتنسيق في الحرب علي الإرهاب وتأمين شبكات البترول والغاز إلى الغرب دون ابتزاز سياسي اقتصادي وتحقيق استقرار في أفغانستان وباكستان وكشمير وجميعها نقاط التقاء بين المصالح التركية والأمريكية.

وفي هذا الإطار تعاني الولايات المتحدة اليوم من استمرار معاداة إيران وما يسببه ذلك من ورطة للسياسات الأمريكية التي تدرك أنها تحتاج إلى بعض "الأدوات التاريخية والثقافية" لتعود من جديد إلى الشرق الأوسط وربما تصبح تركيا هي المرشد الجديد في المنطقة.

ويرى الباحثون في القضايا الاستراتيجية أنه لابد من إحداث تعاون أمريكي ايراني من أجل تحقيق الاستقرار في العراق ومواجهة الأصولية الإسلامية ، حيث أثبتت خبرة الأعوام الماضية أن إيران "المعزولة" هي القادرة على إفساد الأهداف الأمريكية وأن الأخطاء الأمريكية السابقة هي التي أدت إلى نمو قوة إيران في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتظهر قناعة الإدارة الأمريكية بضرورة التعاون مع إيران من منطلق أنها البلد الوحيد القادر على المساهمة في استقرار العراق بشكل حقيقي، ويمكنها القيام بدور مهم في أفغانستان ولو استقرت الأوضاع ستكف عن تهديد إسرائيل وتحجم الجماعات الموالية وهو ما سينعكس

على العلاقات مع العالم الإسلامي ويسهل من تراجع طهران عن دعوة الروس إلى مزيد من التدخل في الشرق الأوسط ، ورغم التخوف في بعض عواصم المنطقة من منافسة إيرانية على العلاقة مع واشنطن، إلا أن الفرصة الواضحة الآن في المنطقة باتت مربحة لجميع الأطراف فيها، في حال خفت حدة التوتر بين الطرفين وبدأت مرحلة بناء للثقة المتبادلة بينهما[192].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الاتفاق الإيراني – الغربي الأخير والذي كان منتظراً بعد التقارب الذي حصل بين رئيسي البلدين باراك أوباما وحسن روحاني إثر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول من العام الحالي 2014، قد شكل ظاهريا «وقف تقدّم البرنامج النووي الإيراني بما في ذلك مفاعل أراك، كما اسهم في تحييد مخزونات اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%، ودعا الى عمليات تفتيش دقيقة»، ولكنه سياسياً يعني فتح صفحة جديدة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط تختلف عن صفحة الثورات العربية، وبالمثل تختلف عن مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، وإن كان الاتفاق المذكور لا ينصّ صراحة على «حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم"، فقد تبين للولايات المتحدة الأميركية بعد ممارساتها المتنوعة في دول المنطقة من العراق الى تونس فمصر فاليمن وليبيا، وصولاً الى سوريا التي لم يقضِ فيها الربيع العربي على النظام في غضون أيام أو حتى أشهر، كما كان متوقعا بأن إيران تعتبر لاعبا مؤثرا ومحوريا في الأزمة السورية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أي اتفاق أو تسوية أو أي توجه آخر يخص الشأن السوري دون الوضع في الاعتبار الدور الإيراني، خاصة بعد أن حاولت أميركا من خلال علاقاتها الممتازة مع بعض دول الخليج مثل السعودية وقطر، اللتين تقاربتا بالتالي مع تركيا، أن تعتمد على هذه الدول لقلب النظام في سوريا وإسقاط الرئيس السوري بشّار الأسد بطرق عدّة، عسكرية على الأرض، أو ديبلوماسية في جامعة الدول العربية ثمّ في مجلس الأمن ، لكنها لم تجد نفعا، ولهذا لم يعد أما أميركا سوى التفتيش عن حلفاء جدد لها بإمكانهم مساعدتها في إنهاء الصراع في سوريا الذي بات يشكل تهديدا على أمن لبنان ودول المنطقة

[192] إبراهيم، عزت. أمريكا وإيران وتركيا.. وخريطة جديدة للشرق الأوسط. صحيفة الأهرام، الطبعة الدولية. بتاريخ 2010/6/9. الموقع الرسمي للأهرام الرقمي على شبكة الإنترنت:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=162785&eid=1635 تاريخ الزيارة: 2014/6/17

وعلى رأسها حليفتها إسرائيل التي تبدو غير مطمئنة من الحرب الدائرة هناك، والتي امتدت مرات عدة الى لبنان.

وقد وجدت اميركا ضالتها في هذا التوجه، حيث أبدت إيران استعدادها للعب دور فاعل، ليس فقط بالكلام بل بالفعل، فاندفعت لإقناع سوريا بتسليم ترسانتها من الأسلحة الكيماوية، وساهمت بشكل كبير الى جانب روسيا بالطبع، في تسهيل التوصل الى اتفاق حول السلاح الكيماوي بسرعة فائقة، فصدر القرار رقم (2118) عن مجلس الأمن[193] الذي قضى بتفكيك هذه الترسانة، ثم بدأ العمل الفوري على الأرض من أجل تطبيق الاتفاق، ومقابل هذه المساعدة الإيرانية، عرضت الولايات المتحدة على إيران استكمال التوافق بين البلدين لقاء تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهذا ما حصل في الاتفاق الأخير بين مجموعة الـ 5+1 [194]في جنيف.

ويخطئ البعض في تصور أن في هذا الاتفاق تحقيق لمصالح إيران في المنطقة دون سواها، فمن منظور الواقع، لا بد وأن يكون للدول الخمس الكبرى – وتحديدا الولايات المتحدة الأميركية– مصالحها أيضاً التي جنتها من هذا الاتفاق السداسي، وقد بدت أميركا راضية على قيام إيران بدورها في سوريا طالما ان في مقدورها ممارسة الضغط على النظام السوري لانتزاع منه ما تريد ساعة تشاء، حماية لوجوده وبقائه على رأس السلطة، والتوصل الى حل سلمي للأزمة السورية تشارك فيه في مؤتمر (جنيف – 2) ، مما لا يمكن لإيران القبول بأقل من ذلك لتتعاون مع الولايات المتحدة وتنهي نزاعاً مع الغرب استمر لسنوات[195].

إن الدول وفي ظل للمتغيرات لا بد وأن تعيد تقييم توجهاتها الخارجية، وهذا ما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايران ، بعد الاحتكام الى المتغيرات الخارجية ، هناك إذًا رغبةٌ مشتركة إيرانية – أميركية في تسوية الملف النووي بالطرق الدبلوماسية. لكن الرغبات والنوايا وحدها قد لا تكون كافية لإنجاح التقارب الأميركي – الإيراني.

---

[193] أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2118 في جلسته 7038 المعقودة في يوم 27 أيلول / سبتمبر 2013، تضمن اثني عشر بندا بالإضافة إلى مرفقات شملت قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حر الاسلحة الكيماوية ، و البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا المؤرخ في 30 يونيو 2012. للاطلاع على فحوى ومضمون القرار، يراجع الملحق رقم (2): قرار مجلس الأمن 2118. المنشور باللغة العربية على موقع مكتبة مجلس الأمن:
photos.state.gov/libraries/syria/982645/wp-pdfs/SC2118Ar.pdf

[194] تشمل مجموعة 5+1 الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.

[195] فضة، فاضل. اوساط ديبلوماسية: الاتفاق الايراني – الاميركي يصفع العرب وتركيا. جريدة الشرق الأوسط. بتاريخ 2013/1/25

ويبدو واضحا بأن التوجه الإيراني الجديد في السياسة الخارجية إنما هو نتيجة توافقٍ داخلي بين مراكز القوّة الأساسية في النظام والمتثملة بشخص المرشد علي خامنئي والحرس الثوري والرئيس حسن روحاني؛ وجاء تشكيل حكومة روحاني وفقًا لرغبات خامنئي والتيّار الأصولي المتشدّد، فهي لا تضمّ أيّ شخصية إصلاحية غير مرغوب فيها بالنسبة إليهم، كما وعد روحاني بالالتزام في السياسة الخارجية بما أسماه خامنئي بـ "فنّ المرونة والبطولة مع الحفاظ على الأصول"، وحتى يضمن روحاني عدم معارضة الحرس الثوري توجّهاته، فقد دعاه إلى الحفاظ على دوره في الحياة الاقتصادية، وذلك خلافًا للأصوات المعارضة التي ما انفكت تدعو الحرس إلى التوقف عن التدخل في الحياة الاقتصادية والسياسية في إيران.

وتؤكّد التصريحات المؤيّدة لأداء حسن روحاني في نيويورك، والتي صدرت عن الحرس الثوري وأئمة الجمعة ورئيس البرلمان على وجود إجماع داخلي إيراني غير مسبوق بخصوص مراجعة العلاقة مع الغرب، لا سيما موضوع التقارب مع الولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي كان التطرّق إليه غير مسموح به في عهد الرئيسيْن الأسبقيْن رفسنجاني وخاتمي. من ناحية ثانية، مثل هذا الإجماع الداخلي استجابة لمطلب غالبية الشعب الإيراني التي ترى ضرورة العمل على تجاوز القطيعة مع الولايات المتحدة والعالم، بوصفها مدخلا لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنامية في البلد.

ومن الجانب الأميركي، يمكن وصف وضع الرئيس أوباما الداخلي بالقوة بالنسبة لمسألة العلاقات مع إيران ، على الرغم مما يواجهه من الجمهوريين من انتقادات تتهمه بالضعف والتخاذل في مجال السياسة الأمنية والخارجية، ومن بعض وسائل الإعلام التي تتهمه علانية بأنه رئيس ضعيف وجبان على خلفية معالجته ملف الأزمة الكيماوية السورية، وعلى الرغم من الضغوط التي يمارسها أصدقاء إسرائيل في واشنطن، والتي تدعو إلى التصلب مع إيران، وفي وصف روحاني بأنه "ذئب في ثياب خروف"، يجد الرئيس نفسه مدعوما بنحو ثلاثة أرباع الأميركيين الذين يرون ضرورة حل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

مع ذلك، ربما تكون هناك صعوبة بالغة في تخطي حاجز عدم الثقة بين الطرفين، ، كما أن الوصل إلى اتفاق مرض لن يكون أمرا سهلا؛ إذ يبحث الإيرانيون على الأرجح عن تسويةٍ شاملة تحفظ لإيران مصالحها ووضعها بوصفها قوّة إقليمية في المنطقة، في مقابل تنازلات تقدّمها في الملفّين النووي والسوري، وهو ما عبّر عنه روحاني بلعبة "منتصر مقابل منتصر"، ففي غياب أيّ معطياتٍ دقيقة عن طبيعة ما تسمّيه طهران بـ "المرونة والضمانات"

التي تنوي تقديمها للمفاوضين الغربيّين في مجموعة 5+1، يصرّ أوباما على أنّ المجتمع الدولي في حاجة إلى أفعال ملموسة يقوم بها الإيرانيون، ومن جهةٍ أخرى، سيسعى المتضررون على المستوى الإقليمي والدولي من تسوية أميركية – إيرانية إلى فعل كلّ شيء لمنعها إذا ظلّوا بمعزلٍ عمّا يجري بين طهران وواشنطن؛ فإسرائيل تحاول منع أي تقارب إيراني – أميركي لا يحقق لها مطالبها الأساسية، وهو الموقف الذي عبر عنه نتانياهو في الأمم المتحدة عندما حذّر من الانخداع بما أسماه "تلاعب إيران بالمجتمع الدولي". أمّا تركيا وروسيا ودول الخليج، فتشعر كل منها بالقلق من أن يحسم الاتّفاق المحتمل بين واشنطن وطهران على حساب مصالحهم، مما يضعنا أمام عدة سيناريوهات يمكن أن تتطور في سياقها العلاقات الإيرانية – الأميركية، هذه السيناريوهات تشمل:

السيناريو الأول: أن يؤدي انخفاض مستوى التوتر بين إيران والغرب إلى تفاهمات مؤقتة تقي من وقوع صدام عسكري، إلا أنها غير كافية لتحقيق تسوية شاملة نظرا لصعوبة الملفّات المطروحة، وتعدّد الأطراف ذات المصلحة فيها.

السيناريو الثاني: أن يقود مسار التقارب الحالي إلى تسوية شاملة للملفات العالقة تنتهي بتوافقٍ إيراني – أميركي يحفظ مصالح الطرفين، ومن ضمنها المصالح الإسرائيلية، قد يحصل هذا السيناريو انطلاقا من رغبة واشنطن وطهران في اغتنام الفرصة لتحقيق مكاسب قد لا يحققها أي من الأطراف في ظروف تاريخية أخرى.

وبالنسبة إلى الإيرانيين، فإنّ رغبتهم في التفاهم مع الغرب تأتي ضمن إجماع قومي داخلي، وبمباركة من المرشد كما أشرنا سابقا، وفي ظلّ تراجع نفوذهم الإقليمي، ومخاوف من مزيد من الانحسار، وهو ما كان الأميركيون ينتظرونه منذ سنوات. وهو ما يستجيب لرؤية إدارة الرئيس أوباما في إيجاد تسوية دبلوماسية لأزمة الملف النووي الإيراني. يتوقّف تحقق هذا السيناريو على مدى استجابة المفاوض الإيراني لأفق التنازلات المتوقعة الموجودة عند نظيره الأميركي[196].

السيناريو الثالث: والمتمثل في سعي الإيرانيين، كما كان دأبهم، إلى شراء مزيد من الوقت دون تقديم تنازلات كبيرة، في انتظار الوصول إلى نقطة اللاعودة في خصوص حصولهم على تكنولوجيا إنتاج السلاح النووي، أو أملا في أن يتمكن حلفاؤهم الإقليميون من قلب

[196] سالم، علاء. إيران والغرب: تحولات جذرية تنال من إدارة العلاقات الدولية. مختارات إيرانية. مقالة منشورة على موقع الأهرام الرقمي. بتاريخ 2012/8/1.

معادلات القوة لفائدتهم في العراق وسورية. إلا أن هذا السيناريو يحمل مخاطرَ كبيرة، لكون إصرار الغرب على اقتران تغير الخطاب الإيراني بأفعال، كما أن الفرصة مازالت قائمة لعمل عسكري ضد منشآت إيران النووية في حال تبين أن غرضها هو شراء الوقت[197].

وفي كل الأحوال يبدو واضحا أن العلاقات الأميركية – الإيرانية تقف على عتبة تطوّرات كبيرة ستحدث تأثيرها على سائر المنطقة، مما يتطلب من الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي الاستعداد التام للتعامل مع مختلف سيناريوهاتها بوصفها ستكون أكثر الأطراف المعنيّة بها، علما بأن الموقف العربي ليس بالضعف الذي يجري الترويج له، ففي قبضة الدول العربية أوراق قوة تتيح لها التأثير في مسار العلاقات الأميركية – الإيرانية، سواء كان هذا المسار يسير في اتجاه تسوية أو مواجهة[198].

مستجدات العلاقات الامريكية الايرانية في القرن الحادي والعشرين

في ظل إدارة الرئيس الأميركي الحالي باراك اوباما بدأت مرحلة جديدة في توجهات السياسة الأمريكية، وبخاصة مع الدول التي تلعب دورا فاعلا استراتيجيا اقليميا ودوليا، فمنذ أن تسلم الرئيس الأمريكي باراك اوباما سلطاته في البيت الأبيض يوم العشرين من كانون الثاني 2009 ، وهو يواجه تركة من سبقه بوش، والتي حملت أعباء ثقيلة من أبرزها وجود القوات الأميركية في أفغانستان والعراق، وكذلك العلاقة مع إيران، و قد جاء هذا الاهتمام في ضوء جملة تصريحات صدرت عن الرئاسة الأميركية.

وفي ضوء المؤشرات والمعطيات السابقة، يلاحظ بوضوح تغليب وتفضيل الخيار الدبلوماسي على الخيار العسكري، ويطفو على السطح تساؤلات عديدة، من بينها: لماذا يسعى الطرفان لتحقيق التفاهم بدل الصراع الذي لم يستفد منه أي منهما؟ وهل يطمحان كلاهما أو أحدهما إلى إعادة العلاقات كسابق عهدها لا سيما كما كانت في الفترة ما بين 1953–1979 أي أيام حكم الشاه؟

يبرز من بين العوامل التي أسهمت في بدء مرحلة جديدة من العلاقات الايجابية بين ايران وأمريكا ما قالت عنه امريكا أنها تقاتل الارهاب، ومن ثم، فقد فتح هذا التوجه الأميركي الباب على مصراعيه للتقارب الايراني الأمريكي، حيث ساهمت الحرب

[197] سالم، علاء. المصدر السابق نفسه.

[198] سالم، علاء. المصدر السابق نفسه.

الأمريكية على الإرهاب في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي، ووفرت واشنطن لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة إقليمية ودولية.

فبعد الإطاحة بنظامي (العراق، أفغانستان) اللذين كانا يشكلان تهديدا مباشرا لطهران، تمت مكافأة إيران بإطلاق يدها في العراق ولبنان، وأصبح لها نفوذ في مناطق أخرى مهمة، مثل غزة، وأسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، واستغلت إيران انهيار النظام العراقي وانشغال أمريكا في حربها في العراق، لتتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز، والى فاعل سياسي رئيسي في المنطقة.

وهكذا، تصبح إيران طرفا مهما في تشكيل النظام العراقي الجديد، وتسعى إلى أن يكون النظام العراقي الجديد غير معاد لها أو أن يكون مؤيدا أو متعاطفا معها. فبعد أن كان النظام العراقي القديم يشكل تحديا أمام حرية الفعل الإيراني لتحقيق دور إقليمي، بات اليوم أمام إيران الفرص متاحة بشكل كبير.

ومنذ انتخاب الرئيس حسن روحاني في شهر يونيو عام 2013، شهدت العلاقات الإيرانية – الأمريكية تبادلا لإشارات ومواقف تعكس رغبة الطرفين في تقارب يمهّد الطريق أمام التوصل إلى حلول سياسية للقضايا والملفات العالقة بينهما، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني. فهل ينجم عن هذه الرغبة المشتركة تحول جذري في مقاربة كل طرف تجاه الآخر؟ وما هي فرص نجاح هذا المسعى؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه محاولة أخرى من جملة محاولات فاشلة لحل الملفات العالقة مع واشنطن التي بدأها رفسنجاني ثم خاتمي، قبل أن تتوقف في ظل رئاسة أحمدي نجاد؟

بذلك كله، أصبحت إيران أكثر تأثيرا بالبيئة الدولية، وهو الطابع الذي سيظل يلازمها بعد التغيير الجذري الذي حدث في النظام الدولي، وبروز عالم القطب الواحد، وتبلور ظاهرة العولمة، وهذا بدوره يشكل معيقات بنائية أمام الدور والسياسة الخارجية الإيرانية، وسلوكها السياسي، فالسياسة الخارجية الإيرانية تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي ومعطياته.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تولي اهتماما كبيرا بإيران، وأن الأخيرة تحاول أن تقابل السياسات الأمريكية في المنطقة بسياسات أخرى بغية فرض معادلة التوازن الإقليمي، من خلال تعزيز قواتها العسكرية تحسبا لأي نزاع، وتنمية علاقاتها مع دول المنطقة وبخاصة دول الخليج، وتأكيد دورها الإقليمي. كل ذلك يدفعنا إلى القول: إن الحوار بين طهران وواشنطن للوصول إلى صفقة آت بلا ريب، وما تقوم به طهران هو

التجهيز والإعداد والتمهيد للمسرح الإقليمي للقاء المنتظر لفرض ضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية.

وكما يرى معظم المحللين للمشهد السياسي الإقليمي، يتفق الباحث بأن التفاعل الايراني الامريكي من شأنه حل الكثير من المشكلات الإقليمية ، كما يساعد تقارب المسافة الإيرانية – الأمريكية بشكل فعال في دعم الواقع السياسي العراقي ، وحل المشكلة السورية ، والوصول إلى نتائج ملموسة وحقيقية في الصراع العربي – الإسرائيلي ، ويفتح بابا للوصول إلى صيغة إيجابية للحكم في لبنان ، كما أنه قد يساعد في ايجاد للمشكلات السياسية التي تواجهها البحرين ، ويؤمن الخليج من شرور الصراعات والتوترات ، ويمكن أن يفتح نافذة لمرحلة اقتصادية مميزة من التطور والازدهار ، ويحفظ توازنات القوى في المنطقة، وهكذا فان مما لا شك فيه أن العدوان على العراق شكل فرصة ذهبية لإيران للتخلص من منافس إقليمي قوي أنهك قوتها العسكرية وقلص من دورها الإقليمي، لكنها في الوقت ذاته تواجه قوى عظمى يمكن أن تشكل خطرا عليها أكثر من العراق بحكم الفارق في ميزان القوى وطبيعة الطموحات السياسية ، فاختلال ميزان القوى لصالح إيران بعد تحرير الكويت وطرد القوات العراقية كان بمثابة فرصة لتعزيز مكانة إيران ودورها في منطقة الخليج العربي، ولا سيما بعد أن عملت على استغلال موقفها من هذا العدوان لاسترضاء دول مجلس التعاون الخليجي والغرب بما ينهي عزلتها الإقليمية والدولية، وفي ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، أظهرت ظهران في الآونة الأخيرة مساحة أكبر للمناورة في مواجهة الولايات المتحدة وجاءت تصريحات المرشد الأعلى منذ عام 2006 لتظهر استعدادا غير مسبوق للتعامل مباشرة مع واشنطن بأسلوب معلن وواثق وعلى أساس موضوعات محددة، ولم تسفر تصريحات خامنئي سوى عن نتائج حقيقية محدودة من حيث التنازلات أو حتى على مستوى المفاوضات الفعلية، ولكنها أبرزت صراع السلطة الداخلي في إيران على المنهج المتبع تجاه أمريكا، وسوف تستمر المشاحنات الدائمة بين الأحزاب في إيران ، ولكن للمرة الأولى في تاريخ إيران ما بعد الثورة لم يعد النظام منقسماً حول المسألة الأساسية وهو الحوار مع واشنطن، وكما ه واضح وثابت عمليا في تطبيق معادلة تحقيق المصالح السياسية بين الدول، ليس هناك صداقة او عداوة دائمة، فكل ما يثار حول مبادئ وقيم تحرك السلوك في اتجاه معين ليس الا كلاما يستعمل لتبرير فعل ما في ظرف ما.

غير ان تحدي ايران للولايات المتحدة وحلفائها الكبار لا يمكن ان يكون معقولا ان اخذ بنظر الاعتبار قيام حرب تقليدية تقتصر على الطرفين، لان النتيجة محسومة دون جدال لصالح أميركا، غير أن إيران ربما تفكر في حال شنت أميركا حربا عليها بالرد باستهداف كل دول الخليج، خاصة الامارات وقطر والكويت، بتخريب البنى التحتية وحرق ابار النفط فيهم وفي السعودية، وهذا ليس بعيدا عن التركيبة السيكولوجية للفرس، ذلك قد يجعل الأميركيين يفكرون الف مرة قبل الاقدام على الحرب مع إيران، لكن في المقابل ربما لم يحسبوا ان العالم الغربي قد استعد لذلك بخزن الكثير من النفط رغم ارتفاع الاسعار، فالتراكم النقدي سيعود الى خزائنهم ثمنا للسلاح، وإعادة ما دمرته الحرب، واغلب الظن ان غزو العراق كان ضمن هذا المخطط.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فعند ترتيب القضايا الساخنة (المزمنة منها والحديثة) في المنطقة العربية، فإن البرنامج النووي الإيراني، والموضوع السوري، والتحولات الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ، والتحلل التدريجي من الارتهان المتعلق بالنفط والطاقة للمنطقة حتى سنة 2035 تقريباً، هي قضايا تعلو على مختلف القضايا وبخاصة الصراع الفلسطيني الصهيوني ، بحكم قوى الدفع وراء كل منها، وهو ما يعني أن هذه الموضوعات ستحيل القضية الفلسطينية إلى جدول الانتظار من جديد، بل إن الإدارة الأمريكية قد تُخفف من انتقاداتها لبناء المستعمرات خلال تطور المفاوضات الأمريكية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل "مقايضة" ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونجرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار عن إيران، مقابل صرف النظر بالقدر الكافي عن النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية، أو حتى عمليات الاغتيال أو العمليات العسكرية.

يوجد لدى القيادة الإيرانية وحلفاؤها القدرة على السيطرة على الموقف وعلى قيادة المنطقة في حالة انسحاب القوات الأمريكية منه، ففي مساهمة بحثية تم نشرها في شهر كانون أول/ ديسمبر 2013 في صحف ومواقع عراقية وعربية، حملت عنوان "الدور الإيراني– السوري المحتمل في العراق.. فخ أمريكي جديد"، طرحت هذه القناعة الإيرانية: "يبدو أن القيادتين الإيرانية والسورية قد توصلتا منذ فترة قصيرة إلى قناعة مشتركة في أن المشروع الأمريكي في المنطقة قد وصل إلي طريق مغلق، وذلك إثر نجاح المقاومة الوطنية العراقية في تعطيل مشروع الاحتلال، وإفشال كل مخططاته وأهدافه، وأن إخفاق إدارة بوش في العراق قد أنتج فراغاً سياسياً لا يملك حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة القدرة على ملئه، وعليه، فإن في

وسع القيادتين وحلفائهما استثمار هذه الفرصة التاريخية، والتحرك لملء الفراغ من خلال القيام بدور مشترك في العراق يساعد الإدارة الأمريكية علي تجاوز مطبها، ويُعينها على حسم الصراع مع المقاومة الوطنية العراقية لصالحها"[199].

لا أحد يتوقع أن يتم تحقيق اتفاق كامل بشأن الملف النووي في القريب العاجل، حتى إن الإيرانيين المتعجّلين لا يتوقعونه خلال أقل من سنة إذا لم تطرأ عراقيل، كأن يضاعف الإسرائيليون تدخلهم أو أن يواصلوا مسلسل الهجمات الإلكترونية، فضلاً عن تصفية العلماء داخل إيران نفسها. فإسرائيل منزعجة من التقارب الأمريكي– الإيراني، ومن احتمال تخفيف سريع للعقوبات، وخصوصاً من خسارة ملف اعتادت استخدامه لتحدّي إدارة أوباما وابتزازها، وقد أفادها في تحصيل بعض مكاسب عسكرية وتكنولوجية لقاء وقف حملاتها المطالبة بالحسم العسكري وتهديداتها بالإقدام وحدها على توجيه ضربة جوية لإيران. وعلى سبيل الاحتياط صعّدت إسرائيل شروطها فأصبحت تطالب الآن بـ"تدمير" البرنامج الإيراني النووي كاملاً. وفي المقابل وجدت واشنطن مناسباً أن تنصح إسرائيل مجدداً بالتوصل إلى اتفاق سلام نهائي وشامل مع الفلسطينيين، باعتبار أنه يشكّل دفعاً حيوياً للموقف التفاوضي الغربي مع إيران.

ومن المتوقع أن يكون المسار في المفاوضات السياسية أكثر صعوبة، تحديداً بسبب التراكمات الأيديولوجية والعدائية على الجانبين. وإذ تمنى روحاني أخيراً ألا تُحاط إيران بـ "سور أيديولوجي" فإنه تناسى أن النظام الإيراني نفسه قام على استراتيجية العداء لـ "الشيطان الأكبر" وأنه لا يبدو مستعداً للتخلّي عنها، فضلا عن أن كثيرا من أعضاء الكونغرس لم ينسوا "محور الشّر" ويعتبرون إيران إحدى أكبر حلقاته. وفي حال تأكد للأمريكيين أنهم يقتربون من تعزيز مصالحهم فإنهم قد يتخلّون عن أي أجندة وضعوها سابقاً لتغيير النظام الإيراني أو لإصلاحه، ، وربما لا يبالون بعلاقات طبيعية ومسالمة بين إيران ودول الخليج، لكن ما لن يتساهلوا فيه هو ما يتعلق بمصالح إسرائيل وأمنها، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون تصوّر اعتراف بأي نفوذ سياسي لإيران إذا لم تكن هذه الأخيرة متصالحة مع إسرائيل[200].

---

[199] قرياقوس، سعد داود. هل يخدم الصراع الأمريكي– الإيراني المحتمل متطلبات أمننا الوطني؟ موقع شبكة المنصور الإخبارية. أكتوبر 2007. تاريخ الزيارة: 2014/7/1

[200] بدرخان، عبد الوهاب. (2013). تطوّر العلاقات الأمريكية– الإيرانية وانعكاساتها على قضايا المنطقة. مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ص 36–37.

وأخيرا، فإنه لا يبدو من المستبعد أن تقود الولايات المتحدة حملة تشديد الحصار الاقتصادي على إيران في حال فشلت المحادثات الجارية بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي زائد ألمانيا (مجموعة 5+1) من جهة وإيران من جهة أخرى لإيجاد حل مرض لدى جميع الأطراف، ويبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ترغب في استخدام الورقة الاقتصادية وليس العسكرية للضغط على إيران لمعالجة الملف النووي، فالطاقة النووية تقع من بين اولويات مخططي السياسة الاستراتيجية في ايران منذ فترة طويلة.

ترى ما طبيعة وحقيقة ازمة الملف النووي الإيراني؟ وما انعكاساته على العلاقات الإيرانية الأمريكية وعلى الواقع العربي؟ هذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفصل الرابع

البرنامج النووي الإيراني: انعكاساته على العلاقات الإيرانية الأمريكية وعلى الواقع العربي بشكل عام والواقع الخليجي بشكل خاص

أولا: البرنامج النووي الإيراني: البدايات ، الدوافع ، ومراحل التطور

أفادت المصادر التاريخية والوثائقية التي تناولت مسألة البرنامج النووي الإيراني بأن بداية التوجه الإيراني للطاقة النووية كان في عام 1960 في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، حيث تم في عهده إنشاء هيئة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية الذي باشر دوره البحثي عام 1967 عندما تم ضمه لجامعة طهران وأشرفت عليه هيئة الطاقة النووية الإيرانية. [201]

في ذلك الوقت، كانت إيران تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأهدت الأخيرة للمركز مفاعلا نوويا صغيرا بقدرة (5) ميغاواط للأغراض البحثية، وقد كان لهذا المفاعل قدرة على إنتاج (600) غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك. [202]

سعت إيران بعد ذلك في عهد الشاه وعلى ضوء توجهاته إلى بناء ثلاثة وعشرين مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة الكهربائية، ومن أهم الخطوات التي اتخذتها إيران في مسعاها لهذا الهدف، توقيع عقد مع الشركة الألمانية Crafft Work عام 1975، تضمن هذا العقد الاتفاق على بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر الإيرانية [203]بقدرة (1200) ميغاواط، هذه الخطوة قد أثارت انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية فقام الشاه بتوقيع اتفاقية مع معهد ماسيوشوست التكنولوجي الأمريكي لتدريب (800) مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء من بنائه، كما تعاقدت إيران مع الحكومة الفرنسية على بناء مفاعلين نوويين تنفذهما الشركة الفرنسية (Pram Atom) قدرة كل منهما (50) ميغاواط ، لكن قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه قد أوقفت العمل في بناء هذين المفاعلين[204].

---

[201] Cordesman AH. and Al-Rodhan KR. (2006) Iranian Nuclear Weapons: The Uncertain Nature of Iran's Nuclear Program. Center for Strategic and International Studies- Washington D.C. p. 10

[202] Ibid. 13

[203] من أهم المواقع النووية الإيرانية: (بوشهر): وهي محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية . (أصفهان): محطة لتحويل اليورانيوم إلى ثلاثة أشكال: 1. غاز سداس الفلورايد المستخدم في أنابيب نقل الغاز، 2. أوكسيد اليورانيوم لاستخدامه كمعامل للوقود ولكن ليس لاستخدام إيران، 3. المعدن المستخدم أساسا في المتفجرات النووية. (نطنز) وهي محطة لتخصيب اليورانيوم. (أراك) محطة للمياه الثقيلة. المصدر: العلوي، خالد بن محمد. (2007) التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني. حركة التوافق الوطني الإسلامي: إدارة السياسات الدولية – قسم الأبحاث الدولية. الكويت. ص 20-21

[204] Linzer D. (2005).Iran Is Judged 10 Years from Nuclear Bomb. The Washington Post, August 2, p. A01.

وقد قامت إيران بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي الدولية في الأول من يوليو من عام 1968 [205] بعد أن صادق مجلس الشورى الإيراني عليها، وقامت في يوم 5 مارس 1970 بتنفيذ المادة الرابعة منها التي نصت على: "الحق غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية يقترح دون تمييز، والحصول على المعدات والأدوات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية"، [206] وطبقا لأحكام المعاهدة وموادها، فإن الدول النووية الخمسة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الصين وروسيا) ملزمة بتقديم كل خبراتها ودعمها النووي والتكنولوجي لباقي الدول التي وقعت على هذه المعاهدة، وبذلك تمتلك إيران في ظل المعاهدة الدولية قانونيا الحق في طلب المساعدة بهذا الخصوص، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تعارض بشدة تبني أي تعاون مع إيران انطلاقا من رؤيتها بأن طهران قد تعمل على تحويل التكنولوجيا النووية من الاستخدامات السلمية المدنية إلى الاستخدامات العسكرية.[207]

وبانتصار الثورة الاسلامية في 11 فبراير شباط 1979، واجهت بحوث ايران وأنشطتها النووية الكثير من التغييرات، فقد ألغيت المعاهدة التي تم توقيعها بين شاه إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك بقرار من رئيس الوزراء الإيراني وقتها السيد (مهدي برزكان) وبذلك لم يعد بمقدور إيران أن تطور الطاقة النووية إلا من خلال البحوث البسيطة لعلمائها في الجامعات الإيرانية، وتوقف العمل في المشاريع النووية الإيرانية إلى عام 1984 [208]، وقد فسر هذا التوقف بأسباب عديدة كان أهمها حدوث الخلافات بين الحكومة الإسلامية الإيرانية الجديدة والشركات الأوربية التي تبنت مشاريع البرنامج النووي الإيراني.

---

[205] معاهدة حظر الانتشار النووي : و تسمى أيضا معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ، وهي معاهدة دولية بدأ التوقيع عليها في 1 يوليو 1968 للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي و مستقبل البشرية، تم اقتراح الاتفاقية من قبل إيرلندا و كانت فنلندة أول من وقع عليها، وقع عليها 87 دولة وتعاهدت هذه الدول على عدم نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى و على ان لا يقوموا بتطوير ترسانتهم من الأسلحة النووية واتفقت هذه الدول على أن لا تستعمل السلاح النووي إلا اذا تعرضت إلى هجوم بواسطة الأسلحة النووية من قبل دولة أخرى و اتفقت الدول الموقعة أيضا على تقليل نسبة ترسانتها من الأسلحة النووية واستعمال قدراتها النووية لأغراض سلمية. المصدر: مركز المعلومات بالإذاعة السودانية. http://www.sudanradio.info/bank/lesson-5252-1.html

[206] الشيخلي، محمد. (2005) القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات. مجلة المستقبل. العدد 2036. 11 سبتمبر. ص3-7

[207] العلوي، خالد بن محمد. مصدر سابق، ص 31

[208] مع سقوط الشاه، كان مفاعل بوشهر 1 قد إنجاز العمل فيه بما يقارب 90%، في حين لم ينجز من مفاعل بوشهر 2 سوى 50 % من العمل. المصدر: العلوي، خالد بن محمد. مصدر سابق، ص 24

ومنذ عام 1984، حدثت تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي البرنامج النووي على وجه الخصوص، قادها سباق التسلح مع العراق بعد قيام سلاح الجو العراقي بقصف المفاعل النووي بوشهر 1 و2 وتحطيم أجزاء كبيرة منهما [209]، وقد خلفت الحرب العراقية الإيرانية دمارا كبيرا في البنى التحتية الإيرانية مما استدعى بالضرورة أن تقوم الحكومة الإيرانية بعد انتهاء الحرب بإعادة بناء أركان الدولة ، كما أعادت مفاتحة الدول الأوربية التي أبرمت معها عقودا سابقة فيما يخص برنامجها النووي لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن تلك المفاتحات ما قام به رئيس الحكومة الإيرانية رافسنجاني في إبريل عام 1990 عندما فاتح الشركة الألمانية Crafft work لإكمال عملها في مشروع مفاعل بوشهر الثلاثي.[210]

ومنذ عام 1990، سعت إيران جاهدة لإعادة نشاطها النووي وبناء المفاعل النووي لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر، لم يكن يواجهها في سبيل ذلك سوى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية المتكررة لممارسة ضغوطها على الدول الأوربية المتعاقدة مع إيران بهدف إلغاء تلك العقود ، وكل المحاولات الأمريكية في عرقلة المشروع النووي الإيراني كان يقف وراءها قناعتها بما سيتولد عن هذا المشروع من تداعيات وآثار، من أهمها أن الوقود النووي بتفاعله لتوليد الطاقة الكهربائية يولد كمية كبيرة من البلوتونيوم تجعل إيران قادرة على أن تطور سلاحا نوويا ببساطة من خلال تحوير أي مفاعل نووي سلمي إلى مفاعل نووي للبحوث والتجارب التسلحية النووية.

دوافع إيران لامتلاك مفاعلات نووية

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا, بعضها معلن والبعض سري، إلا أن المسؤولين الإيرانيين يشددون دوما على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الرغبة في الإفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالرغم من أن بعض القادة الإيرانيين أطلقوا في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي.

يمكن تقسيم أهم الدوافع وراء امتلاك إيران سلاحا نوويا إلى دوافع خارجية وأخرى داخلية.

[209] القادر، نزار. (2005) الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء. مجلة الدفاع الوطني. العدد 57. ص 36

[210] عبد المؤمن، محمد السعيد. (2005) رفسنجاني والبحث عن دور جديد. مجلة مختارات إيرانية. العدد 57. ص 13

فأما دوافع إيران الخارجية فهي: [211]

1. امتلاك القوة العسكرية: لقد استفادت الإستراتيجية الإيرانية من تجربتها في الحرب التي خاضتها مع العراق ومن التهديدات الأمريكية الإسرائيلية فوضعت في اعتبارها ضرورة الاستعداد لأية احتمالات مستقبلية ، مع وجوب عدم الاعتماد على القيود الذاتية التي قد يقوم الخصوم بفرضها على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران.

2. تعزيز المكانة السياسية الدولية لإيران: فإيران ترى أن امتلاكها سلاحا نوويا يعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية أكبر لتحقيق مكاسب سياسية توفر لها الأمن والاستقرار.

3. الأمن والاستقلال الكامل: فإيران لا يمكنها مواجهة القوى العظمى التي تمتلك مصالح ومشاريع في المنطقة الخليجية والتي تشكل تهديدا للأمن القومي الإيراني وسيادته إلا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي.[212]

أما الدوافع الداخلية لإيران لامتلاك برنامج نووي فقد تمثلت في رفع الروح المعنوية الوطنية للشعب الإيراني وإرضاء المؤسسة العسكرية الإيرانية[213] ، وهي من وجهة نظر المؤلف دوافع قد لا تبرر إصرار إيران على برنامجها النووي وإنما قد تشكل دوافعها الخارجية مبررات منطقية في ظل الصراعات التي شهدتها المنطقة العربية عموما وظهور قوى منافسة مثل تركيا وإسرائيل وباكستان على التسلح النووي.

لقد استحوذ – وما زال– البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ أواخر الثمانينات، وقد أثير موضوع البرنامج النووي الإيراني مجددا ، فهناك قدر كبير من الغموض يحيط بالبرنامج ، ومازالت كافة المؤشرات تعكس أن البرنامج النووي الإيراني لم يستكمل بعد عملية إنشاء البنية الأساسية والتكنولوجية اللازمة في محطة بوشهر. ومن ناحية أخرى يثير البرنامج النووي الإيراني قدرا واسعا من الشكوك والجدل بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فبينما تؤكد إيران أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تؤكد كل من الولايات والمتحدة وإسرائيل على أن هذا البرنامج يهدف إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما يمكن أن يؤدي

---

[211] حمدان، عبد المجيد. (1987) النضال من أجل نزع السلاح النووي. مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم. العدد 90: ص 19-21.

[212] فتحي، محمود أنيس. (2006) الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة. مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية: أبو ظبي. ص 361.

[213] فتحي ، محمود أنيس. المرجع السابق نفسه. ص 24

إلى نتائج وانعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية في الشرق الأوسط. ولذلك تتخذ الولايات المتحدة وإسرائيل موقفا بالغ العنف ضد البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من أنها كانت من أوائل من ساندوا وجود صناعة نووية في إيران ايام الشاه.

كما قسمت بعض الدراسات الاستراتيجية دوافع إيران الداخلية لامتلاك السلاح النووي وفقا للغايات التالية:

1. الدوافع الاقتصادية: إذ يهدف البرنامج النووي الإيراني إلى تأمين ما نسبته 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، كما أن إيران أنفقت جزءا كبيرا من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه لتمويل مشروعات الطاقة النووية، ومع ذلك، فإن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية . فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18–20 % من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية.

2. الدوافع العسكرية: لقد بدا أن هناك إجماعا على وجود دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية– الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لا بد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل.

3. الدوافع الاستراتيجية: تندرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية. وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار

الاتحاد السوفييتي، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام، قادر على استيعاب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات، ولذلك، يمكن للسلاح النووي أن يكون بمثابة أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية.

يضاف إلى ما سبق من دوافع، أسهم العامل العرقي والإثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة ، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة ، فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكه؟[214] باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية، كل هذه الاعتبارات استخدمتها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجه، وكذلك في علاقاتها الخارجية.

مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

يوجز المؤلف فيما يلي أهم تلك المراحل من خلال استقراء العديد من الدراسات والمصادر الموثقة لكل مرحلة.

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة 1968-1978: حيث ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (كما تمت الإشارة إليه في بداية هذا الفصل) وكان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الشاه الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى.

قام الشاه رضا بهلوي في بداية السبعينيات بإنشاء منظمة للطاقة النووية، علاوة على الاتفاق على البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم. وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية قد شجعت إيران على ارتياد المجال النووي. وعند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، كان نظام الشاه قد استثمر حوالي 6 مليارات دولار في بناء المنشئات النووية، وكانت الشركات الألمانية قد انتهت من إنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلات في بوشهر.

[214] أيلاند، جيورا. (2010). الملف النووي الإيراني :خيار إسرائيل العسكري. مجلة Washington Quarterly . سلسلة ترجمات الزيتونة. رقم 48. ص 61.

المرحلة الثانية: مرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية 1978- 1985 مع قيام الثورة الإسلامية : حيث اتخذ القادة الثوريون الإيرانيون وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية. فضلا عن رفض الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضها حظرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاهتمام الجزئي 1985-1991: حيث شهد البرنامج النووي الإيراني منذ بداية الثمانينات مزيدا من قوة الدفع. ومن الواضح أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا، ونفذت إيران في تلك الفترة كثيرا من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بدعم منظمة الطاقة النووية، وتقديم الدعم المالي لمركز أمير آباد بالإضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسا. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع، واعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين، إلا أنه من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات: حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا على كافة الأصعدة، وأصبحت إيران تمتلك في الوقت الراهن بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة. فمن المعروف أن جامعة شريف للتكنولوجيا في جامعة طهران تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الأنشطة النووية نقلت من هذه الجامعة بعد أن خضعت للمراقبة الغربية، وبعد أن شاعت مخاوف بإمكانية تعرض الجامعة لهجوم جوي. وفي أعقاب ذلك قامت الحكومة الإيرانية بنشر المنشآت النووية الاستراتيجية على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار هائل من السرية، وذلك تحسبا لتوجيه أية ضربات عسكرية. وفي الوقت الحالي، تعتبر منطقة بوشهر بمثابة المعقل الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني، حيث توجد بها محطتان غير مكتملتان للطاقة النووية، ويضمان مفاعلين نوويين قوة كل منهما (1200) ميغاوات، وتقوم

روسيا في الوقت الحالي باستكمال بناء هذه المحطات (صورة رقم 1). وقد سعت إيران أيضا إلى الاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك من أجل الحصول على السلاح النووي، بالإضافة إلى التفاوض مع حكومة جنوب أفريقيا في هذا الشأن.

صورة رقم (1): صورة التقطت من طرف قمر اصطناعي تظهر تطور سير الأشغال في مفاعل بوشهر جنوب إيران عام 2002. المصدر: www.swissinfo.ch

ثانيا: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني دوليا

ترى إسرائيل في سعي إيران امتلاك أسلحة نووية يشكل خطرا يهدد بقاء الكيان الصهيوني، كما يهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لذلك فإنها ستعمل كل ما بوسعها لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، فقد تعلن عن استعدادها للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شريطة أن يتم الاعتراف بها كدولة نووية، حيث يسمح هذا الاعتراف بالاحتفاظ بما لديها من أسلحة نووية، ذلك أن هذه المعاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية على الدول التي لا تمتلك ذلك[215].

وقد تبلور لدى إسرائيل قناعة مفادها أن الردع العلني في المرحلة الراهنة هو الاستراتيجية الأكثر فاعلية وشمولية ، وأن التهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يسهم في تأمين قوة ردع كافية.

[215] محمد، محمد عبد الله. دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب. جريدة الشرق الأوسط. العدد 389. بتاريخ: 2003/9/30

يعود التحول في استراتيجية الردع النووي شبه العلني إلى ما تسميه إسرائيل بالخطر النووي الإيراني والتخوف من تحوله لمظلة نووية للدول العربية، وامتلاك إيران لهذا السلاح النووي يلغي احتكار إسرائيل له، وقد يعرضها لضربة حقيقية تهز قوة ردعها وأمنها القومي، فإسرائيل غير مؤهلة لتلقي مثل هذا الهجوم والرد عليه، لذلك ستعمل بكل طاقاتها لمنع امتلاك إيران لهذا السلاح[216].

أما عن تداعيات البرنامج النووي الإيراني في إسرائيل، فقد انشغل المستوى السياسي الحاكم والنخب العسكرية، والمؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالبحث عما أسمته إسرائيل مخاطر البرنامج النووي الإيراني على دولة إسرائيل، ويتبارى الساسة والجنرالات وقادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التركيز على خطورة برنامج إيران النووي[217].

ومن أهم الخطوات التي قامت بها إسرائيل للتصدي لقوة إيران النووية، استغلالها المسجدات الإقليمية والدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فهي لديها القدرة على استغلال الثغرات والضغوطات في المكان والزمان المناسبين لتحقيق أهدافها، فقامت بضم إيران إلى قائمة محور الشر الأميركي، وقد أمدت الولايات المتحدة بمعلومات مضللة حول حماية إيران لكل من الملا عمر وأسامة بن لادن وذلك بهدف جر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة مع إيران لتدمير قدرتها النووية[218].

كما أعلن سلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق في لقائه مع قناة BBC يوم 21 تموز 2003 :" أن برنامج طهران النووي لا يمثل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط فحسب بل للعالم كله، وأنها تحاول أن تمتلك سلاحاً نووياً قادرا على تهديد أوروبا والجزء الجنوبي من روسيا وشرق تركيا وباكستان، وحال إكمال برنامجها الصاروخي تستطيع توسعة أهدافها، و ِان إسرائيل لن تسمح لها بذلك"، كما دعا الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور محوري في منع إيران من الحصول على هذه القدرات[219].

---

[216] نحاس، فادي. المشهد العسكري الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي ، المشهد الإسرائيلي عام 2005 ، رام الله، نيسان 2006. ص 119.

[217] النعامي، صالح محمد. إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني. الجزيرة نت، ص1 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1356293D-6B98-BB06-7F59A150AD3.htm.

[218] غالي، إبراهيم. (2004). إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني . مختارات إسرائيلية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. العدد 110 (فبراير). ص 125.

[219] نفس المصدر السابق. ص 126.

استمرت إسرائيل في شن حملة مركزة على إيران، من خلال ممارسة ضغوطها على الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمام هذه الضغوط الإسرائيلية أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 13 سبتمبر 2003 إعطاء إيران مهلة حتى نهاية أكتوبر 2003 لإثبات عدم سعيها لامتلاك السلاح النووي، وللتوقيع على البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات النووية وهدد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق محمد البرادعي برفع الأمر إلى مجلس الأمن في حال لم تظهر إيران الشفافية والتعاون الكاملين مع مفتشي الوكالة[220].

يمثل هذا الملف الإيراني تحديا في وجه خيارات إسرائيل الاستراتيجية المستقبلية، مما دفع إسرائيل لمتابعة الموقف الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني سلمياً كان أم عسكرياً، وهذا يتطلب من إسرائيل تحديد مستوى القدرات الإيرانية التي يمكن أن تدعم استخدام برنامج نووي عسكري، وتحديد ما يتعلق بالصواريخ البالستية التي وصلت إليها إيران مقارنة مع ما تمتلكه إسرائيل من قدرات نووية وصاروخية وكيف تغلبت إيران على العقبات التكنولوجية التي تحد من قدرتها التسليحية النووية مع معرفة مكنون النوايا والأهداف التي يمكن أن تحققها إيران من خلال امتلاكها لهذه الأسلحة[221].

من ناحية أخرى، يرى آفي ديختر، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في عام 2006 أن إيران تشكل خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي من جراء تدخلاتها وطموحها الإقليمي الذي يتطلب منها أن تكون دولة نووية، ليعطيها ذلك مساحة واسعة من القوة والتدخل في شؤون العديد من دول الشرق الأوسط، ومن وجهة نظره ،هناك مدرستان في إسرائيل لمجابهة التحدي أمام الملف النووي الإيراني، فأما المدرسة الأولى من وجهة نظره فتتطلب عقد اتفاقات مع العرب السنة وإسرائيل معاً لمجابهة البرنامج النووي الإيراني، بالتزامن مع حدوث تقدم في القضية الفلسطينية كونها الجدار الإسمنتي أمام حدوث أي محاولة لاختراق يعيق هذا التقارب، في حين أن المدرسة الأخرى تتطلب لمواجهة إيران وحزب الله وحماس فصل سوريا من خلال صنع سلام معها[222]، وذلك لتحييدها عن دائرة الصراع كما حدث مع مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وبالتالي تضييق الخناق على حزب الله، وبعض المنظمات الفلسطينية التي ستفقد

---

[220] نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

[221] الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية. (2005). أخطر مؤتمر سنوي يعقد في إسرائيل : مؤتمر هرتسيليا الخامس، أهم الموضوعات والنقاشات. غزة. ص 13-20.

[222] Avi Dicter. (2006). The Iran phenomenon In The Middle East AN Israeli Perspective. The Saban Center for Middle East policy. The Brookings Institution. Washington DC. P. 8-14.

بحسب اعتقاد إسرائيل الملجأ والدعم السياسي لها، إضافة إلى فك التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران، أي تأمين المحيط الجغرافي لإسرائيل لمنحها الفرصة لشراكة أمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني بالقوة إن لزم الأمر بعد أن تكون إيران قد فقدت بعض عوامل قوتها الكامنة في علاقتها مع سوريا والفصائل الفلسطينية وحزب الله[223].

غير أن ديختر يوضح بأن إسرائيل لم تتبن أيا من تلكما المدرستين الفكريتين، فضلا عن أن الشعوب العربية غير مهيأة للارتباط بإسرائيل، ويأمل أن يتم ذلك من خلال وسيط دولي، وحلفاء آخرين، سواء الولايات المتحدة أو أوروبا، وبالرغم من ذلك فهو يؤكد بأن إسرائيل رغم قناعتها بقوة وخطورة إيران ورئيسها السابق أحمدي نجاد (الذي وصفه ديختر بأنه هتلر) أن إسرائيل لن تقوم بالمغامرة في تبني خيار عسكري، حيث إن حروب إسرائيل التي خاضتها سابقاً كان من الممكن لها إيقافها، لكن مع إيران فإن الوضع يعتبر أكثر صعوبة، ويجب على إسرائيل كسب التعاطف الدولي معها، ويؤكد في النهاية على مساندة ودعم إسرائيل للأجهزة الاستخباراتية للحصول على المعلومات حول برنامج إيران النووي[224].

وقد أشارت التقديرات الاستراتيجية في الآونة الأخيرة على لسان أبرز واضعي الاستراتيجية العسكرية مائير داغان (رئيس الموساد السابق بين عامي 2002 وبداية عام 2011) وغابي اشكنازي رئيس الأركان الإسرائيلي (منذ يناير 207 حتى منتصف فبراير 2011) أن إيران لن تمتلك القنبلة النووية قبل عام 2015، وأنه لا حاجة للإسراع في توجيه ضربة عسكرية، وهذا مخالف للتقديرات الاستراتيجية لعامي 2009/2008، حيث افادت المعلومات الاستخباراتية لدى الدول الغربية التي دفعتها هي وإسرائيل إلى استنتاج أن المسافة الزمنية التي تفصل إيران عن قنبلتها النووية لا تتجاوز منتصف 2011 كحد أقصى[225].

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التضارب في التقديرات الاستراتيجية لدى إسرائيل لم يخف حقيقة الاتفاق والإجماع الإسرائيلي على الخطورة الاستراتيجية لإيران في حال امتلاكها سلاحا نوويا، ويمكن القول إن إسرائيل تعتمد على ركائز أساسية عدة في مواجهة برنامج إيران النووي، ومنها:

---

[223] منصور، جوني، نحاس، فادي. (2009). المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استرايجيات وتحولات). المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله. ص 279

[224] Avi Dicter. Ibid. p. 14-37.

[225] نحاس، فادي. (2011). المشهد الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، حول المشهد الإسرائيلي عام 2010. مؤسسة الأيام، رام الله. ص 144.

1. الجمع بين مبدأ بيغن (الضربة الاستباقية) الذي يؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة في المنطقة، و مبدأ بن غوريون (شد الأطراف) الداعي إلى احتواء أطراف الصراع، وتوثيق العلاقات مع الدول المحيطة بإيران وتطويقها مع عدم تجاهل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان والخليج، وبذلك تبقى إيران محاطة بالوجود الإسرائيلي والأميركي من كل مكان.
2. لضغط المستمر على الولايات المتحدة بحيث تكون هي من يطبق مبدأ بيغن بأية وسيلة ممكنة، سواء أكانت دبلوماسية أم عسكرية وقائية، بالرغم من أن إسرائيل لا تعول على الاعتماد على غيرها في المسائل التي تعتقد بأنها تمس جوهر وجودها، وما يعلن عنه بين الحين والآخر من سيناريوهات وخطط إسرائيلية تهدف لضرب منشآت إيران النووية، فهي إما لممارسة الضغط على جميع الأطراف، بما فيها الجانب الإيراني، أو توجيه رسالة تؤكد احتمالية حدوث ذلك مستقبلا ، أو الانقياد لانفلات زمام الأمور في إقليم الشرق الأوسط كله وقيامها بعمل ذلك[226].

3. استحداث وزارة التهديد الاستراتيجي في حكومة الكيان الصهيوني، وتنشيط أجهزة الاستخبارات لجمع المعلومات، والسعي لتلفيق المعلومات وتضخيمها على غرار ما حدث مع العراق، وتوسيع أنشطة الموساد لتنفيذ عمليات خارجية بهدف منع وصول التكنولوجيا النووية لإيران، مستغلة بذلك ملف الإرهاب لفتح الباب على مصراعيه لاتهام إيران باحتواء ودعم الجماعات الإرهابية.

4. ربطت إسرائيل موافقتها على أية مبادرة سلمية، أو مشروعات إقليمية مقترحة لنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بشرطين هما :التوصل إلى اتفاق سلام مع الدول العربية وإيران والتطبيق الكامل للقيود على كل النظم التسليحية لدى الدول العربية وإيران، بما في ذلك الأشكال المختلفة من أنظمة التوصيل للأسلحة، وإزالة لأسلحة الدمار الشامل، مع القبول ضمنياً بأسلحة نووية إسرائيلية[227].

وفي ضوء ما تقدم مناقشته، فإنه يلاحظ حدوث تبدلات وتطورات مستمرة للاستراتيجية العسكرية الصهيونية، والذي تأتى نتيجة تغير موازين القوى العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط وفي العالم، ونتيجة لتطور الإمكانيات الاقتصادية، وظهور وسائط صراع جديدة مثل الصواريخ البالستية أرض -أرض وأسلحة الدمار الشامل، حيث إنه منذ عهد حكومة بيغن عام

[226] غالي، إبراهيم. مصدر سابق. ص 127-128

[227] نفس المصدر السابق. ص 128

1981 قد دخل عنصر جديد في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، وهو الموقف الذي يمكن أن تتخذه إسرائيل عندما تفقد تفوقها العسكري، وتبطل حينها فعالية استراتيجية الردع والحسم والحرب الوقائية، وتدرك حينها أن انتصارها في أي معركة قادمة غير مؤكد مع توفر إمكانية لهزيمتها، فحينها يمكن اللجوء إلى الخيار النووي في المعركة لحسمها، ولتفادي نشوء حالة رعب نووي في الشرق الأوسط بسبب امتلاك دول المنطقة له تحاول إسرائيل منع أي تقدم نووي في الشرق الأوسط، وهذا ما يفسر قيامها بتدمير المفاعل النووي العراقي في يونيو من عام 1981، والمنشأة السورية النووية في دير الزور عام 2007[228]، فالبعد النووي في الأمن الإسرائيلي يعد من أبرز المقومات للسيطرة على هاجس الأمن الذي يفرض على الكيان الصهيوني انفراده به في منطقة الشرق الأوسط، ووضع خطوط حمراء لردعه النووي[229]، فالكيان الصهيوني يبني استراتيجيته على هذه الفكرة لتعزيز أمنه، وبالتالي يحظر على دول المنطقة وضع تحديات استراتيجية تهدد الكيان الصهيوني، وتحد من فرض وجوده كحقيقة وواقع في الشرق الأوسط.

ويأتي الحديث عن الموقف الأميركي إزاء الملف النووي الإيراني، والذي يمشي في ظل الموقف الإسرائيلي مكملا له مؤيدا وداعما، رغم الانعكاسات السلبية لقضية التجسس الإسرائيلي على الولايات المتحدة التي تفجر في شهر أغسطس عام 2004، ومن أبرز مظاهر هذا التكامل والدعم الثنائي بين أميركا والكيان الصهيوني رغم أزمة التجسس، زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون مراقبة الأسلحة والأمن الدولي John Boltonللاراضي المحتلة في شهر سبتمبر عام 2004 من أجل إجراء تنسيق الجهود والمشاورات حول برنامج إيران النووي وجاءت الزيارة في إطار حشد تأييد مجموعة الثمانية G8[230]، و إقناع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإعلان عن انتهاك إيران لمعاهدة حظر الأنشطة النووية لتتعاقد جهود واشنطن مع جهود وزير الخارجية الصهيوني سلفان شالوم، لإقناع الأوروبيين برفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عند التصويت في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منتصف سبتمبر 2004[231].

---

[228] منصور، جوني، نحاس، فادي. مصدر سابق. ص 255

[229] نفس المصدر السابق. ص 237

[230] سويلم، حسام. (2004) . التصعيد بين إسرائيل وإيران حول الملف النووي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة. العدد 52، شهر نوفمبر. ص 6.

[231] نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

لكن ما هو موقف أميركا من الملف النووي الإيراني ؟ وما هي انعكاساته على سياستها وعلاقتها مع إيران؟

قدمت الولايات المتحدة منذ النصف الثاني للقرن العشرين مساعدات وابدت تعاونا مع ايران في مشروع الطاقة الايرانية، والتي قوبلت بترحيب إيران في تحقيق تعاون غير عسكري مع أميركا، من خلال اتفاقية التعاون النووي غير العسكري بين البلدين في عام 1957 ، حيث بمقتضى هذه الاتفاقية كانت الولايات المتحدة المتحدة تؤجر عدة كيلو جرامات من اليورانيوم المخصب لإيران وكانت تتعاون معها في المجالات ذات الصلة ، تجدر الإشارة إلى أن بعض من بنود هذه الاتفاقية كانت قد وضعت بعض القيود على امتلاك يورانيوم فوق 20 % وتم التغاضي عن هذه القيود في الاتفاقية المعدلة التي تم توقيعها في عام 1964 ، وفي هذا الصدد يجب التوقف كثيرا عند تساؤل سيبقى جوابه مفتوحا مرتبطا بتموج العلاقات الإيرانية الأميركية ما بين ترادف للمصالح الشرق أوسطية وتنافس للهيمنة والسيطرة في المنطقة. لماذا كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحث إيران على التوجه النووي؟ في حين أنها ومنذ قيام الثورة الإسلامية لغاية يومنا هذا تصر على محاربتها لوقف مسار تسلحها النووي؟

موقف الدول الأوربية من الملف النووي الإيراني

لقد أثارت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو/حزيران عام 2008 ونوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 التساؤلات بشأن الأنشطة الإيرانية التي تتعلق بشكل كبير بأبحاث تصنيع أسلحة نووية وتطويرها، وتضمنت هذه الأنشطة العمل الذي بدأ في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي في مركز البحث الفيزيائي في لا فيزان، حيث ما يعرف عنه خطة أماد (يعتقد أنها اسم المشروع لبرنامج الأسلحة النووية الشامل) وتلا ذلك في 2004 وما بعدها مبادرات في معاهد عديدة جاءت في نهاية المطاف تحت مظلة منظمة الابتكار والأبحاث الدفاعية.

فأوروبا ، مع اعترافها بحق إيران في الاستغلال السلمي للتكنولوجيا النووية، كانت تعتقد أنه من الممكن تغيير سلوك إيران بالأساليب السلمية وأن الأمر لا يحتاج إلى استخدام القوة، فقد طالب الاتحاد الأوروبي –للحفاظ على مواقفه المستقلة بالنسبة للولايات المتحدة– بحل التوتر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق الحوار وبالأسلوب السلمي لكن الولايات المتحدة كانت ترى سابقا أن سياسة التعاطي المباشر والعنيف والضروس مع إيران هي أكثر فاعلية وهي تطالب بالتعامل مع البرامج النووية الإيرانية عن طريق إحالة الموضوع إلى

مجلس الأمن، في حين أن أوروبا كانت تعارض هذا الأمر، وربما يضع الأوروبيون في اعتبارهم إجراءا في إطار مجلس الأمن وفرض مقاطعات ، ومن وجهة نظر الأوروبيين فإن المهم " هو التهديد" باستخدام المقاطعة أو بمجلس الأمن وليس تطبيقها، ويسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق عدة أهداف من وراء محادثاته النووية مع إيران، من أهمها:

1. منع الأنشطة والبرنامج النووي الإيراني من الوصول إلى درجة إنتاج الأسلحة النووية عن طريق أخذ ضمانات مادية وقابلة للفحص، فالاتحاد الأوروبي مثله مثل الولايات المتحدة لن يسمح مطلقا ولا يجب أن يسمح بأن تمتلك إيران سلاحًا نوويا، لأن قلق أوروبا الأمني من إيران النووية هو أكثر من الولايات المتحدة.

2. يهدف الإصرار الأوروبي على الحل السلمي للأزمة النووية الإيرانية ومنع تفاقم الأزمة وتحولها إلى حرب كاملة في منطقتين استراتيجيتين الخليج العربي والشرق الأوسط سيتهمش دورهما مع عسكرة علاقات إقليمية ناجمة عن الوجود العسكري الأمريكي.

3. كسب ثقة وتعاون إيران، فالاتحاد الأوروبي من أجل الوجود في المنطقة يحتاج إلى شريك إقليمي قوي وموثوق به، وإيران باعتبارها لاعبًا كبيرًا وقويا إقليميا هي الخيار الأفضل بالنسبة لما تريده أوروبا.

وهكذا نجد ان اوروبا تسعى لا يجاد حل سلمي سياسي لازمة البرنامج النووي الايراني ، اضف الى ذلك التغير النسبي في الموقف الامريكي نحو ايجاد مخرج سياسي والابتعاد عن اللجوء الى القوة العسكرية ، على الرغم من ضغوط الكيان الصهيوني على الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية لمعالجة الازمة، فقد ادى التغير في القيادة السياسية الايرانية ووصول روحاني الى سدة الحكم في ايران الى حدوث تراخ في الموقف الدولي (وبالأخص لدى مجموعة 5+1) تجلى ذلك في لقاء جنيف في العاشر من نوفمبر عام 2013.

ثالثا: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني إقليميا: دول الخليج العربي بين الحذر وتأييد التفاوض

لقد تصاعدت حدة المخاوف التي أحدثها البرنامج النووي الإيراني لدى دول الخليج العربية سواء على المستوى البيئي أو الأمني، تركزت بالدرجة الأولى في تشكيل هذا البرنامج تهديدا لأمن واستقرار المنطقة، حيث تمثل هذا التهديد في ناحيتين: الأولى تعكس ما تفكر به إيران من تكريس الخلل القائم في موازين القوى، وضعف البنية العسكرية والدفاعية لدول الخليج،

وتشير الحقائق الجغرافية السياسية إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت التوجه في مسارها فلن يكون التوجه شمالا ولا شرقا، ففي الشمال توجد روسيا وفي الشرق توجد القوى النووية الآسيوية الكبرى (الهند، باكستان، والصين) وبالتالي فإن إمكانية امتداد القوى الإيرانية لن تكون إلا إلى الغرب أي ناحية المنطقة الخليجية [232]، وتتمثل الناحية الثانية في طموحات إيران التاريخية في التوسع وبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة الخليجية، والكثير من الشواهد التي مرت بتاريخ المنطقة الخليجية تعكس تلك الطموحات، فدعم إيران للجماعات الشيعية في الثمانينات وبداية التسعينات ورغبة الخميني في تصدير وشر الثورة الإسلامية إلى باقي الدول الخليجية كلها جعلت المخاوف الخليجية تزيد من امتلاك إيران ونجاحها في برنامجها النووي وتطوير أسلحة نووية. [233]

وترى دول الخليج مجتمعة بأن انعكاسات التسلح الإيراني النووي لن تقتصر فقط على المنطقة الخليجية، وإنما ستمتد لتشمل منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام، هذا التخوف والقلق الخليجي قد أفضى إلى وضوح موقف دول مجلس التعاون الخليجي ، ويمكن إيجاز أهم ملامح الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني فيما يلي: [234]

1. الاعتراف والتأكيد على حق إيران في الحفاظ على التكنولوجيا النووية التي تمتلكها للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية.
2. دعم التوصل إلى حل سلمي دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية.
3. حث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
4. الإعراب عن القلق إزاء أي عمل عسكري ضد إيران والتشديد على العواقب المدمرة التي قد تصاحب مثل هذا القرار على دول المنطقة الخليجية.

[232] الخالدي، حمد عدنان. (2007) التسلح النووي الإيراني وأثره على امن دول الخليج العربية (1991– 2006) رسالة ماجستير. الجامعة الاردنية. ص 131

[233] El-Hokayem,E and Legrenzi, M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, The Henry L. Stimson Centre. P.1-22.

[234] Guzansky, Y (2010). The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire. MERIA Journal. 14(4): 3-6.

رابعا: مستجدات الملف النووي الإيراني

في العاشر من شهر نوفمبر عام 2013 عقدت مجموعة (5+1) وبحضور وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف وكاترين اشتون منسقة الشئون الخارجية للاتحاد الاوروبي اجتماعا كان يوشك من خلاله الوصول إلى اتفاق، بحسب ما اشار اليه وزير الخارجية الفرنسي فابيوس، حيث قال : "إن الدول العظمى غير بعيدة عن التوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي"، معربا عن أمله في إنجاز الاتفاق على أن تكثف طهران مسعاها لتجاوز بعض الخلافات المتبقية، ورفض فابيوس الانتقادات التي حملت بلاده المسؤولية عن إفشال الاتفاق مع إيران خلال جولة المفاوضات في جنيف . ويلاحظ المتابعون لأزمة الملف النووي الايراني الى وجود توافق كبير بين الموقف الفرنسي وموقف الكيان الصهيوني، ووفق أكثر من مصدر، فإن المواقف التي تمسك بها وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ومطالبته بضمانات «أكبر» بخصوص موضوع المخزون النووي الإيراني المخصب بنسبة 20 % ووضع مفاعل آراك الواقع على مسافة 290 كم من طهران والذي ينتج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه لتصنيع قنبلة نووية، رفعت أسهم الرئيس الفرنسي في إسرائيل وجعلت بنيامين نتنياهو يؤكد أنه ينتظره بفارغ الصبر ويصفه بالصديق الأقرب لإسرائيل، مقارنة مع ما يعتبره تخليا أميركيا وتساهلا من واشنطن إزاء طهران[235].

اذا كان هذا هو الموقف الفرنسي ، فما هو الموقف الامريكي ؟ إن الخلاف بين ايران وأمريكا انما هو حول الأولويات؛ فحسب بعض التقارير الإخبارية أن الإيرانيين يريدون صفقة شاملة من النووي، وحتى التفاصيل الاقتصادية والسياسية في شرق إيران وغربها وجنوبها وشمالها، و الأميركيون يفضلون الاتفاق على المسائل واحدة بعد أخرى[236].

في يوم الأحد الموافق 2013/11/24 ، تم التوصل الى اتفاق بين ايران ودول مجموعة (5+1) حول الملف النووي ، وجاء في الاتفاق:

1. التزام إيران بوقف التخصيب فيما يتجاوز نسبة 5% وتفكيك التوصيلات الفنية المطلوبة للتخصيب بما يتجاوز هذه النسبة.

[235] أبو نجم، ميشال. النووي الإيراني» يقرب بين فرنسا وإسرائيل. جريدة الشرق الأوسط. العدد 12774. بتاريخ: 2013/11/18.

[236] الرشيدي، حسن. النووي الإيراني... والموقف الأمريكي. جريدة البيان الإماراتية، بتاريخ: 2013/6/26

2. التزام إيران بتحييد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تقترب من 20% وتخفيف مخزونها الكامل من اليورانيوم المخصب بنسبة تقترب من 20 % لما دون 5% أو تحويله إلى صورة لا تناسب أي عمليات تخصيب أخرى وذلك قبل نهاية المرحلة الأولى.
3. التزام إيران بوقف أي تقدم في قدرات التخصيب.
4. عدم تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية من أي نوع.
5. عدم تركيب أو استخدام أي من أجهزة الجيل التالي للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.
6. تعطيل نحو نصف أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في مفاعل ناتانز وثلاثة أرباع أجهزة الطرد في فوردو حتى لا يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم.
7. اقتصار انتاج أجهزة الطرد المركزي على الاجهزة الضرورية لاستبدال ما يلحق به الضرر من الآلات حتى لا تتمكن ايران من استخدام فترة الأشهر الستة في تخزين كميات اضافية من أجهزة الطرد المركزي.
8. عدم انشاء أي منشآت إضافية للتخصيب.
9. التزام إيران بوقف أي تقدم فيما يتعلق بزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5%.
10. عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 % بحيث لا تزيد الكمية في نهاية فترة الاشهر الستة عما كانت في بدايتها وتحويل أي كميات يتم تخصيبها من اليورانيوم بنسبة 3.5 % إلى أكاسيد.
11. التزام إيران بعدم تحقيق أي تقدم في الانشطة بمفاعل آراك ووقف التقدم في مسار استخلاص البلوتونيوم.
12. عدم تشغيل مفاعل آراك.
13. عدم تزويد مفاعل آراك بالوقود.
14. وقف إنتاج الوقود لمفاعل آراك.
15. عدم إجراء أي اختبارات أخرى للوقود بمفاعل آراك.
16. عدم تركيب أي مكونات إضافية لمفاعل آراك.
17. عدم نقل أي وقود أو مياه ثقيلة لموقع المفاعل.
18. عدم انشاء أي منشأة قادرة على إعادة المعالجة.

19. إتاحة المجال بصفة يومية لمفتشي وكالة الطاقة الذرية لدخول ناتانز وفوردو، والسماح للمفتشين بمراجعة ما صورته الكاميرات لضمان المراقبة الشاملة.

20. إتاحة الفرصة لوكالة الطاقة الذرية للاطلاع والدخول إلى منشآت تجميع أجهزة الطرد المركزي.

21. إتاحة المجال لوكالة الطاقة الذرية لدخول مناجم اليورانيوم ومحطات تجهيزه.

22. تقديم معلومات التصميم المطلوبة منذ فترة طويلة عن مفاعل آراك، وسيتيح ذلك معلومات تفصيلية حساسة عن المفاعل لم تكن متاحة من قبل.

23. إتاحة المزيد من الفرص للمفتشين لدخول مفاعل آراك.

24. التزام إيران والقوى الخمس زائد واحد بتكوين لجنة مشتركة للعمل مع وكالة الطاقة لمراقبة التنفيذ ومعالجة أي مشاكل قد تطرأ.

25. ستعمل اللجنة المشتركة أيضا مع الوكالة الدولية لتسهيل تسوية المخاوف السابقة والحالية فيما يتعلق ببرنامج ايران النووي بما في ذلك البعد العسكري المحتمل للبرنامج النووي الايراني وانشطة إيران في بارشين.

26. تخفيف العقوبات بشكل محدود ومؤقت يمكن الرجوع عنه.

وبموجب هذا الاتفاق، التزمت القوى الخمس زائد واحد بما يلي:

1. عدم فرض أي عقوبات جديدة فيما يتعلق بالبرنامج النووي لمدة ستة أشهر إذا راعت ايران التزاماتها بموجب هذا الاتفاق فيما تسمح به نظمها السياسية.

2. وقف عقوبات معينة على الذهب والمعادن النفيسة وقطاع السيارات الايراني وصادرات ايران البتروكيماوية بما يتيح لإيران ايرادات تقترب من 1.5 مليار دولار سنويا.

3. الترخيص بإصلاحات فيما يتعلق بالسلامة وعمليات تفتيش داخل ايران لبعض شركات الطيران الايرانية.

4. السماح ببقاء مشتريات النفط الايراني عند مستوياتها الحالية المنخفضة بشدة لمستويات تقل بنسبة 60 % عما كانت عليه قبل عامين.

5. السماح بنقل 4.2 مليار دولار من حصيلة المبيعات على دفعات إذا أوفت ايران بالتزاماتها.

6. السماح بنقل 400 مليون دولار من مساعدات التعليم الحكومية من الاموال الايرانية المقيدة مباشرة إلى مؤسسات تعليمية معترف بها في دول ثالثة لتغطية المصروفات التعليمية للطلبة الايرانيين.

وعلى مدى الفترة المحددة المقبلة سنحدد ما إذا كان هناك حل يتيح لنا الثقة الكافية أن البرنامج الايراني سلمي. ترى ما هي الانعكاسات على الاتفاق النووي الايراني؟

انعكاسات الاتفاق النووي الايراني

الموقف البريطاني:

أكد وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ، في يوم 2013/11/24 ، أن الاتفاق الأولي الذي توصلت إليه القوى الدولية الكبرى مع إيران بخصوص البرنامج النووي لطهران يعد "هاما ومشجعا". وقال هيغ: إن الاتفاق يؤكد إمكانية العمل مع إيران وحل الخلافات المستعصية من خلال الوسائل الدبلوماسية". وشدد على أهمية الانعكاسات الإيجابية والجيدة للاتفاق، الذي تم التوصل إليه بجنيف على العالم أجمع بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط والشعب الإيراني.

الموقف الأميركي:

أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالاتفاق، واصفاً إياه بـ "مدخل إلى عالم أكثر أمناً". إلا أنه قال أيضاً إنه إذا لم تف إيران بالتزاماتها خلال ستة أشهر، فإن الولايات المتحدة ستوقف تخفيف العقوبات و"تصعد الضغط". وبخصوص المخاوف الإسرائيلية من هذا الاتفاق، قال مسئول أمريكي كبير إن "أوباما سيتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو للتخفيف من مخاوفه" بشأن الاتفاق.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن الاتفاق يجعل من الصعب على إيران الاندفاع نحو صنع سلاح نووي وسيجعل إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين أكثر أمناً، وأضاف إنه على الرغم من أن أوباما لا يستبعد استخدام التهديد بالقوة، كخيار في المواجهة النووية الإيرانية إلا أنه يرى وجوب استنفاذ الدبلوماسية اولا، وقبل مضي اربع وعشرين ساعة من اعلان اتفاق المبادئ بين الدول الستة وايران، بادر أوباما بالاتصال برئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو ليؤكد له التزام أمريكا بالدفاع عن امن الكيان الصهيوني، علما أن نتنياهو وصف الاتفاق بالخطأ التاريخي.

الموقف الفرنسي:

صرح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إنه بعد عقبات استمرت سنوات، يعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني "خطوة مهمة، للحفاظ على الأمن والسلام".

الموقف الروسي:

قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف : إن المحادثات النووية الإيرانية "انتصار دبلوماسي"، وأضاف: "اتسع نطاق احتمالات مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبرنامج النووي الإيراني بدرجة كبيرة. وافقت إيران على الإجراءات الإضافية بالكامل بخلاف تلك التي تستخدمها الوكالة الآن. في النهاية أعتقد أن الموقف مكسب لجميع الأطراف."

مواقف بعض الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني:

سوريا:

رحبت سوريا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه ووصفته بأنه "اتفاق تاريخي يضمن مصالح الشعب الإيراني الشقيق ويعترف بحقه في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الأغراض السلمي".

وقال مصدر مسؤول في الخارجية السورية، بحسب وكالة سانا الرسمية، إن سوريا "ترى في الاتفاق دليلاً على أن الحلول السياسية لأزمات المنطقة هي الطريق الأنجح لضمان الأمن والاستقرار، بعيداً عن التدخل الخارجي والتهديد باستخدام القوة، كما يمهد السبيل نحو جهد دولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، لاسيما بعد انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيماوية".

دولة الإمارات العربية المتحدة:

ابدت الإمارات العربية ترحيبا بالاتفاق الذي توصّلت إليه دول 5+1 مع إيران في شأن برنامج طهران النووي ، ونقلت وسائل إعلام إماراتية ترحيب مجلس الوزراء الإماراتي في جلسته اليوم بالاتفاق التمهيدي بشأن الملف النووي الإيراني واعرب المجلس عن تطلعه بأن يمثل ذلك خطوة نحو اتفاق دائم يحفظ استقرار المنطقة ويقيها التوتر وخطر الانتشار النووي.

المملكة العربية السعودية:

قال عبد الله العسكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى السعودي المعين وهو شبه برلمان يقدم المشورة فيما يتصل بسياسات الحكومة: "أخشى أن تكون ايران ستتخلى عن

شيء (في برنامجها النووي) لتحصل على شيء آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية، أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة اكبر لإيران او إطلاق يدها اكثر في المنطقة".

جمهورية العراق:

رحب العراق بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين ايران ودول "5+1" في جنيف حول البرنامج النووي الايراني، واعتبره خطوة كبيرة على صعيد امن واستقرار المنطقة من شأنها استبعاد بؤر التوتر.

وقال رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في بيان له: "إن توصل كل من جمهورية ايران الإسلامية والدول الست الى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني يعد خطوة كبيرة على صعيد امن واستقرار المنطقة واستبعاد بؤر التوتر فيها".

وأعرب عن أمله بأن "تتواصل عملية بناء الثقة وتنشيط الحوار بما يحقق مصلحة الجانبين بمنع الانتشار النووي والاعتراف بحق ايران في برنامج نووي سلمي، كما نأمل ان يكون الاتفاق مقدمة لإخلاء المنطقة تماماً من أسلحة الدمار الشامل"

وأضاف المالكي: "إن العراق الذي وقف دائماً إلى جانب الحوار والحلول السلمية لكافة الأزمات، يود أن يعرب عن تأييده الكامل لهذه الخطوة واستعداده لدعمها بما يؤمن استكمال المراحل المتبقية واشاعة اجواء الحوار والتفاهم والحلول السلمية"، كما هنأ رئيس الوزراء العراقي السابق في بيانه كل الدول التي اسهمت في هذا النجاح سيما الاطراف ذات العلاقة، معربا عن تطلعه الى ان تفتح هذه الخطوة مرحلة جديدة في الامن والاستقرار والتنمية وتشكل حافزا لحل الأزمات .

ولكن السؤال المطروح ما هو الثمن الذي سيتحمله العرب نتيجة لهذا الاتفاق؟

لعل من اكثر الدول العربية التي سيكون للاتفاق تداعيات دول مجلس التعاون الخليجي، وكما اشرنا سابقا، لا يمكن إغفال أن هذا الأمر يثير هواجس لدى دول مجلس التعاون الخليجي، فالدول الخليجية –لا سيما المملكة السعودية – كانت تطمح خلال السنوات الماضية إلى الإبقاء على حالة العداء القائمة بين الغرب وإيران، ومن ثم استقر الموقف الخليجي على أن أي مؤشرات للتقارب الغربي مع إيران ستعد مأزقا للدول الخليجية.

وبوجه عام ستصبح المشكلة أكثر عمقًا إذا كانت الولايات المتحدة تطمح من وراء هذا الاتفاق إلى البحث عند إيران عن تسوية للأزمات المستحكمة والقضايا العالقة في المنطقة وخاصة أفغانستان والعراق وسوريا ولبنان، فهي بهذا الأمر ستضفي على المنطقة المزيد من

عوامل التعقيد، لا سيما أن الدول العربية ترى أن الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوات دون الالتفات للرغبات العربية. ومن الجانب التكنولوجي ، فان تزايد الطموح النووي بالمنطقة، قد يؤدي إلى تعاظم الطموح النووي السلمي لدى الدول العربية، وهو الاحتمال الأقرب في الحالة الإماراتية والسعودية، إذ إن الإمارات اتخذت خطوات في هذا الصدد منذ سنوات، ووقعت اتفاقيات تعاون مع بعض الدول (على سبيل المثال فرنسا والولايات المتحدة) في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما أن المملكة السعودية تخطط لافتتاح أول مفاعل نووي للطاقة السلمية في عام 2020، وقد تنضم مصر لهذه المنظومة، فهي تمتلك مخططًا لإنشاء أول محطة نووية لتوليد الكهرباء بمنطقة الضبعة.

ومن ناحية أخرى، فان ثمة تكاليف باهظة لاتفاق جنيف ستدفعها المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام، وقد يدفع الاتفاق النووي نحو تعزيز الطموحات الإيرانية بصورة تنعكس على ترتيبات الأوضاع بالإقليم في المجمل، من أهمها تراجع أولوية الحلول العسكرية : فقد ظل الخيار العسكري أحد الخيارات الأساسية المطروحة في الصراعات القائمة بالمنطقة، وقد حاولت بعض الدول بالمنطقة استدعاء هذا الخيار في التعامل مع الملف الإيراني، ومن ثمّ فإن اتفاق جنيف بين القوى الدولية وإيران يعني تراجع احتمالية اللجوء للحل العسكري، ولو بشكل مؤقت (على أقل تقدير لمدة ستة أشهر) ضد إيران وحتى إسرائيل.

ومن الثابت أن السياسات الدولية تقوم على المصالح وليس على الشعارات والايدلوجيا، الدينية منها والدنيوية ، لذا فقد جمعت المصالح بين الغرب وخصوصا واشنطن مع إيران على طاولة المفاوضات بشأن تسوية الملف النووي الايراني ، تلك العصا السحرية التي ربما تفتح افاقا جديدة بين امريكا وايران على حساب أتباع هاتين الدولتين، ومن المؤكد أن الخاسر الأكبر هم العرب، اذ لا يتجاوز دورهم مباركة ما تم ، وتقديم التهاني المالية ، ومع أن العرب ليسوا طرفا مباشرا في الاتفاق إلا أنهم مستهدفون من الاتفاق أكثر من غيرهم، وهنا يجب أن نتذكر أن إيران ما زالت تحتل الجزر الثلاثة في الإمارات العربية وما زالت متمسكة بأطماعها في البحرين، وما زالت ذات نفوذ في العراق، وأن مجالها القومي الحيوي ليس في لبنان وفلسطين بل في الخليج العربي والذي ما زالت تسميه بالخليج الفارسي، وعندما كانت إيران تتحدث عن تدمير إسرائيل وعن فلسطين والقدس كانت عيناها

على الخليج العربي بالأساس ، فالاتفاق الأخير بين إيران والغرب يندرج في هذا السياق حيث حقق مصالح لأطرافه بعضها تم الإعلان عنها وبعضها بقي في الخفاء.

قد يقول قائل كيف تتحدث عن تحالف أو تنسيق بين إيران والغرب وقد كان بينهم عداء كبير قبل توقيع الاتفاق الأخير؟ صحيح أن التوتر في العلاقة بين الطرفين وصل لحافة الهاوية ولكن في السياسة الخلافات لا تعني القطيعة نهائيا ولا تعني عدم وجود هوامش من التعاون والتنسيق عبر قنوات خفية. بقراءة متعمقة لتلك الفترة سنرى.

لقد حققت كل الأطراف مصالح استراتيجية ما عدا العرب بل كانت إيران والغرب يحققون مصالحهم على حساب المشروع القومي العربي، و بالرجوع إلى المرحلة السابقة نجد تقاسم وتوزيع مصالح بين إسرائيل والغرب وإيران على حساب العرب، إيران وواشنطن تحالفا ضمنا على تدمير العراق مما أدى لتقاسم مصالح ونفوذ بين الطرفين في العراق، وبإضعاف العراق مدت إيران نفوذها في المنطقة، وتحت شعار معاداة إسرائيل والغرب كسبت إيران شعبية كبيرة في العالم العربي الذي يفتقر لزعيم قومي. والغرب خصوصا واشنطن وتحت فزاعة الخطر الإيراني حافظت على بقاء قواعدها في الخليج بعد أن انتهى مبرر وجودها بعد سقوط نظام صدام، وعقدت صفقات أسلحة بمئات المليارات من الدولارات لدول الخليج ووقعت عشرات الاتفاقات الأمنية... وغيرها، حتى إسرائيل استفادت من خلال الحصول على صفقة أسلحة من واشنطن ودعم مالي من الغرب تحت ذريعة الخطر النووي الإيراني، بالإضافة إلى أن مشكلة النووي الإيراني المفتعلة غطت على القضية الفلسطينية وعلى الممارسات الاستيطانية والعدوانية الصهيونية في فلسطين.

وخلاصة القول أنه بعد نجاح التحالف بين الغرب والإسلام السياسي مجسدا في الإخوان في اندلاع تحركات واسعة أوجدت الفوضى في دول ما يسمى بالربيع العربي، يبدو أن الغرب وبعد نجاح التجربة يريد نقلها لدول الخليج العربي التي نجت من نيران "الربيع العربي"، فكان التقارب ثم الاتفاق بين الغرب وعلى رأسه واشنطن مع إيران على تسوية الخلافات القائمة بين الطرفين ودخول مرحلة جديدة، وهي مرحلة ستكون على حساب امن واستقرار دول الخليج العربي لحساب إيران والغرب معا. في خلفية هذه التفاهمات بين الغرب والإسلام السياسي المعتدل العداء المشترك للطرفين للعروبة وللمشروع القومي التحرري العربي، وهي حالة عداء أفرزت تحالفات عبر التاريخ ما بين "الإسلاميين" والغرب لمواجهة القوميين والتقدميين منذ زمن جمال عبدالناصر إلى اليوم. كل الأطراف ستستفيد من الاتفاق الأخير

إلا العرب فسيدفعون ثمن هذا الاتفاق، وقد لا نلوم الإيرانيين أو الغرب لأنهم يسعون لتحقيق مصالحهم القومية في المنطقة، فإيران تعمل على تحقيق مشروعها الفارسي الشيعي وهي لا تلام على ذلك، وتركيا تعمل على تحقيق وتقدم مشروعها التركي أو ما يسميه البعض بالعثمانية الجديدة وهذا من حقهم، والغرب يسعى لديمومة مصالحه في المنطقة ولا أحد يلومه على ذلك. الغائب عن المتغيرات هم العرب كأمة وكمشروع قومي، والدولة الوطنية العربية كإمكانية لتكون قاعدة منطلق للمشروع القومي العربي وخصوصا الدول ذات الوزن البشري والحضاري أو ذات القدرات المادية، واذا كانت بعض الانعكاسات السلبية على الوطن العربي ،فان مشكلة التعامل مع القدرات العسكرية الايرانية ، تظل ايضا خطرا على الوطن العربي ، لاسيما أن التحالف بين القوى المعادية للعرب لم ينقطع بشكل وبآخر.

الخاتـمة

مما لاشك فيه أن موضوع العلاقات الدولية وما تستند اليه تلك العلاقات من الموضوعات محـل الاهتمـام الكبيـر مـن قبـل صـانعي القـرارات السياسـية ذات الابعـاد الاقليميـة والدولية، من حيث كيف يمكن لدولة ما أن تكون حاضرة في جميع التحولات الدولية بكل ابعادها ونتائجها السياسية والاقتصادية والأمنية ، وليس فقط مجرد شاهد او مراقـب ، بـل لابـد وأن تكـون فاعلـة ومشـاركة فـي التحـولات الدوليـة بمـا يحـدم مصـالحها الاسـتراتيجية الوطنيـة ، وفـي نفـس ان يكـون لـديها مـن القـدرات الذاتيـة والامكانـات مـا يؤهلهـا لأداء الـدور ، علـى اسـاس مـن النديـة والاحتـرام المتبـادل، وبالطبيع– كما ذكرنا، فلابد من توافر القوة بكل ابعادها ،وفي هذا الصدد فانه من غير الممكن النظر الى قوة الدولة وقياس هذه القوة بالاعتماد على عامل واحد فقط وإنما ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب وهناك أيضا ما يسمى بالعناصر المكتسبة والتي تشكل عناصر القوة للدولة والتي تزيد وتنقص تبعا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر. فهده العناصر تتملكها القوي العظمي التي استطاعة ان توسعة الفجوة الحضارية بينها وبين الدول المتخلف وكل دلك عبر تملك اسباب القوة والتفوق الحضاري اللدان يتمثلان في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي تم جاهزية الاستعداد العسكري للدول ، وفي هذا الصدد يمكن أن نقدم بإيجاز عناصر قوة الدولة المؤثرة ، وبخاصة في ترجمة اهدافها الاستراتيجية النظرية الى واقع مادي ملموس.

وفي هذا الصدد يستوجب التمييز بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية والتي هي جزء من العلاقات الدولية والتي تعبر عن الجانب السياسي الرسمي للدولة ، فالسياسة الخارجية كما يعرفها " علي الدين هلال " مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة ، فتحرك السياسة الخارجية – و بضمنها الدبلوماسية والتي هي كلها تنضوي تحت لواء العلاقات الدولية – كأداة من أدوات الاستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية الإقليمية والدولية

وفي ضوء دراسة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية ، منذ النصف الثاني للقرن العشرين حتى نهاية عام 2013 اي ما يزيد عن سبعة عقود تعاقب خلالها العديد من الرؤساء في الدولتين ، فإن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق، أن الأهداف الاستراتيجية للدولتين لم تتغير جذريا فيما يتعلق بالتفاعل والتواصل مع المحيط الاقليمي والدولي ، فكل دولة من الدولتين وضعت اهدافا استراتيجية ، عنوان تلك الأهداف ، هو الفعل وليس مجرد رد فعل لما يحدث من حولها.

اتضح لدينا من دراسة التطورات التي صاحبت العلاقات بين الجمهورية الاسلامية وبالطبع ما قبل قيام هذه الجمهورية أي في عهد امبراطورية الشاه محمد رضا بهلوي والولايات المتحدة الأمريكية ، أنها تختلف في السر عما هو في العلن ، وهناك العديد من الشواهد ، منها فضيحة الكونترا أو إيران جيت.

ان المواقف بين الدولتين كانت في حالة افصاح عنها بشكل عملي وملموس ، بعيدا عن التصريحات ، من بينها ما ثبت عمليا مساندة ايران للولايات المتحدة ألأمريكية في عملية غزو العراق ، وغزو أفغانستان ، وغيرها من المواقف في سبيل وقف المد الشيوعي في منطقة آسيا .

واذا عدنا الى مشكلة النووي الايراني ، فانه لا يمكن اغفال الدور الذي قامت به امريكا في مساعدة ايران في اعداد البرنامج النووي الايراني منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين في عهد الشاه ، وبالتالي فان القيادة الايرانية التي حلت محل الشاه ، اكملت الخطوات التي بدأت قبل حوالي ثلاثة عقود من وصل مجموعة الخميني الى السلطة، حيث ثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بطريقة وبأخرى بإزاحة الشاه عن السلطة لصالح مجموعة الخميني .

وعلى الرغم من التصريحات المناوئة لبعضهما بعضا التي كانت تصدر وبخاصة في الفترة التي وصل اليها أحمدي نجاد الى رئاسة الجمهورية الايرانية ، وكذلك في عهد الرئيس بوش الابن وفي الفترة الأولى من ولاية أبوما ، الا أن الحول السريع في العلاقات بين الدولتين لصالح الدولتين ، لم يكن عملا مفاجئا، بل

لعبت التحولات التي وقعت في المنطقة الى التخلي عن تلك الشعارات التي كانت ترفع من هنا وهناك مثل الشيطان ألأكبر والدولة المساندة للرهاب ، اختفت الى حد ما ، وجاء قبول امريكا مع الدول اخمس في امتلاك ايران الطاقة النووية في 2013/11/24 وفقا لاتفاقية جنيف ،والتراجع الأمريكي عن عدم القوى المعارضة للنظام الحاكم في سوريا ، حيث اخذ التصريحات الأمريكية تأخذ الشكل العلني في الدعوة الى وقف تزويد القوى المعارضة السورية بما تطلق عليه امريكا وحلفائها الغربيين بالسلاح عير الفتاك، وفي يوم الأثنين 2012/12/23 أعلن الرئيس الأمريكي اوباما أن فصائل " داغش" و " جبهة النصرة " مجموعات ارهابية ، ويجب مقاومتها ، كل هذا بعد توقيع الاتفاق بين ايران وامريكا.

ينظر المهتمون في الشأن الدولي إلى التغيير الذي حدث في القيادة الايرانية ، والذي شمل واضعي السياسة الخارجية ،المتمثلة في اختيار محمد جواد ظريف وزيرا للخارجية، وهو المعروف باتصالاته الواسعة مع الأمريكيين خلال فترة حكم الرئيسين الأسبقيْن رفسنجاني وخاتمي، وذلك بالتوازي مع نقل إدارة الملف النووي من مجلس الأمن القومي إلى وزارة الخارجية. ومثل النشاط الدبلوماسي الإيراني على هامش الدورة (68) لاجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة في نيويورك مظهرًا آخرَ متقدّما للتقارب الإيراني – الأمريكي، إذ التقى وزير الخارجية الإيراني ظريف بنظيره الأمريكي جون كيري. ثمّ جاء الاتصال الهاتفي مع أوباما ليتوّج حملة إذابة الجليد، ويهيئ الأجواء للانتقال إلى طور جديد محتمل في العلاقات بين البلدين.

وخلاصة القول لا بد من التأكيد على :

1–تظل المصالح الوطنية لأي دولة ما، هي التي تحكم العلاقات بين الدول ،شريطة أن تكون قيادة اي دولة مخلصة لوطنها وانتمائها الوطني .

2–تلعب المنطلقات الفكرية والثقافية دورا هاما في ايضاح وبلورة قواعد التخطيط الاستراتيجي للدولة ،ويمكن أن يتم استغلال القوى الروحية في تعزيز مكانة الدولة في العالم.

3- ثبت من التجارب العديدة عالميا أن الدول الغربية _ بشكل خاص- لا تحترم الا من يحترم نفسه والالتزام بأهدافه الوطنية ،دون التفريط بأية حقوق لوطنه.

4- ان امتلاك القوة بكل ابعادها ومستلزماتها واستخدامها بشكل صحيح في الدفاع عن الا هداف الاستراتيجية للدولة ، هي العنصر الحاسم في فرض دور الدولة ، بعيدا عن المساومة على حساب المصالح الوطنية.

5- من غير الممكن لأي دولة الانكفاء او الابتعاد عما يحدث سواء اقليميا أو دوليا، وهذا بالطبع يعتمد على مختلف مصادر القوة التي تمتلكها دولة ما ، أو امة ما .

6- قد اتيح لإيران فرصة سانحة كي تكون القوة الاقليمية في المنطقة ، اذ وصل المشروع الإقليمي الإيراني الذروة الذي بدأ في التوسّع والتمدّد بعد سقوط خصمَي طهران الأساسيّين على المستوى الإقليمي، فقد أطاحت الولايات المتحدة حكم طالبان الذي مثَّل تحدّيًا عنيدًا لإيران من جهة الشرق بعد أحداث سبتمبر 2001. ثمّ تكرّر الأمر نفسه عندما أطاحت نظامًا غرب إيران، بعد احتلال العراق عام 2003. وقد استفادت طهران من ظروف العمل العسكري الأمريكي، وتمكنت من إيصال حلفائها إلى السلطة في بغداد. وقد تعزز الوجود الايراني في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق..

7-وهكذا فان امريكا ومن خلال التجارب العديدة السرية والعلنية منذ ما يزيد عن سبعة عقود ، وجدت أن التأكيد على التوفق بينهما واحترام المصالح المتبادلة ÷و الضمان لبناء جسور من التوافق والتعاون ، ومن ناحية أخر لابد من القول أن الموقع الجيوبوليتيكي يعتبر عالم حاسم في رسم الأهداف الاستراتيجية للدولة ,هذا بالطبع مرتبط بالإعداد والاستعداد لكل المتغيرات الاقليمية والدولية ، والتفاعل معها بشكل ايجابي ، مما يعزز مكانة الدولة .

تم بحمد الله

Iran

1. Letter From President Johnson to the Shah of Iran[1]

Washington, January 2, 1964.

Your Majesty:

I am delighted that my friend Sargent Shriver is visiting Iran, and can deliver this personal message to you.[2] I wish that I could come back to Tehran myself; my heart is warmed even now by memories of the welcome which you, the Empress, and your subjects of high and low estate extended to the Johnsons last year. Unfortunately, the press of work makes it impossible for me to be with you now other than in spirit.

The circumstances which elevated me to the awesome responsibility of this office still weigh heavily upon me. I know that you, too, feel deeply the loss. I was helped in the period of immediate shock and sorrow following the tragedy by your kindness in sending Prince Gholam Reza to extend your sympathy and Iran's.

Since my own trip to Iran I have followed with great interest the strides Iran is making under your leadership toward a new birth of freedom and justice in your ancient land. In freeing the energies of Iran's peasantry and laborers, as well as the women, you have taken a difficult and courageous step. You have proven your faith and confidence in the Iranian people and your resistance to alien pressures. You will be misunderstood and you will be maligned. That is the price of historical movement—the price of progress. But you will also be admired and loved by your people.[3]

I have asked Sargent Shriver to convey to you our deep appreciation for your warm welcome to the 45 Peace Corps Volunteers in your coun-

---

[1] Source: Johnson Library, National Security File, Special Head of State Correspondence File, Iran—Presidential Correspondence. No classification marking.

[2] Shriver visited Iran January 14–20 in the dual capacity of Peace Corps Director and personal emissary of President Johnson. He delivered the President's letter during a personal meeting with the Shah on January 15. (Telegram 648 from Tehran, January 16; Department of State, Central Files, ORG 7 PC)

[3] A January 3 memorandum to Shriver from NSC staff member Robert Komer stated: "One of JFK's unheralded achievements was to con our nervous Shah into stressing reform and modernization at home, instead of constantly bleeding to us about his need for more arms to deter the Soviets and even Nasser. Every time the Shah said 'more arms,' the President came back with 'more reform.' Now we've got the Shah thinking he's a 20th Century reformer (and not doing a bad job of it). You might try the same recipe." (Johnson Library, National Security File, Robert W. Komer Files, RWK CHRON FILE, January–June 1964 [3 of 3])

1

try. Since its birth under President Kennedy, I have regarded the Peace Corps as one of the most imaginative instruments ever devised for capturing the idealism of youth and putting it to work in the cause of world peace and understanding.

Our Volunteers have benefitted enormously from their experience in your country. The United States will also benefit as they return, with broader horizons and greater understanding of the world, to take their places in our society. They will add a new dimension to American life. I only hope that, while with you, they have contributed in some small way to the well-being of your people and to their understanding of us.

I realize now, even better than I did when last we met, just how heavy is the burden of ultimate responsibility for the security of one's country. In searching for words to convey to you our response to Iran's concerns, let me repeat what I said to your entire nation when I left Iran more than a year ago:

"We of the United States know that a free Iran is vital to freedom everywhere, and that as long as freedom stands, Iran's independence and Iran's control over its own destiny will not be compromised. We shall walk beside you toward the new horizons of human dignity. Let me assure you that as long as you walk this road, you'll never walk alone."

Those words came from my heart and from the heart of my country when I spoke them. They still do.

Sincerely,

Lyndon B. Johnson[4]

[4] A handwritten postscript at the end of the letter reads: "Please convey the high regard and warm wishes Mrs. Johnson and I both entertain for the Empress—LBJ."

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية:

الكتب:

1. إيفانز، غراهام، نوينهام، جيفري. (2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

2. إنغداهل، وليام. (2007). قرن من الحروب . خفايا السياسات النفطية والمصرفية الآنجلو–أمريكية والنظام الدولي الجديد.عرض : محمد بركة. منشورات وزارة الثقافة السورية: دمشق.

3. الأيوبي، هيثم وآخرون. (1981). الموسوعة العسكرية. الجزء الأول. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4. الإبراهيمي، حسن علي. (1989). الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد: الكويت والخليج العربي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

5. إيزدي، بيزن. (2000). مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية. ترجمة: سعيد الصباغ. القاهرة:الدار الثقافية للنشر . ط1.

6. بدوي، محمد طه. (1971). مدخل إلى عالم العلاقات الدولية. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر.

7. بو عشة، عبد القادر. (1999). التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات. بيروت: دار الجيل.

8. براون، كريس. (2004). فهم العلاقات الدولية. دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

9. بريجنسكي، سبيغينو. (2004). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم .ترجمة : عمر الأيوبي. ط 1. بيروت.

10. باكير، علي حسين. (2012). الثورة السورية في المعادلة الإيرانية–التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة. منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر.

11. بدرخان، عبد الوهاب. (2013). تطوّر العلاقات الأمريكية– الإيرانية وانعكاساتها على قضايا المنطقة. مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
12. بيرنز، ماكس (1966). أمريكا كحضارة. ترجمة: راشد البراوي. الجزء الأول. القاهرة.
13. توفيق، سعد حقي. (2000). مبادئ العلاقات الدولية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. ط1.
14. جارودي، روجيه. (2001). كيف صنعنا القرن العشرين. ترجمة: ليلى حافظ. القاهرة: دار الشروق. ط.2
15. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: د. وليد عبد الحي. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. ط.1
16. الجلبي، حسن. (1964). القانون الدولي العام. الجزء الأول. بغداد: مطبعة شفيق.
17. جوزيف س. ناي. (2007). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. نقله إلى العربية: د. محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان.
18. حسين، عدنان السيد. (2003). نظرية العلاقات الدولية. بيروت: دار أمواج للنشر.
19. حسن محمد. (1999). دراسات في العلاقات العربية الإيرانية. الكويت: دار الكتاب الحديث.
20. الحبيل، مهنا. (2011). الصراع الإيراني الخليجي.. البحرين أنموذجا. مركز ابحاث الخليج، دبي.
21. خشيم، مصطفى عبد الله. (1996). موسوعة علم العلاقات الدولية. ليبيا، طرابلس: الدار الجماهيرية.
22. دوفرجيه، موريس. (د.ت). مدخل إلى علم السياسة . ترجمة: سامي الدروبي. دمشق: دار دمشق للطباعة.
23. زهران، حامد عبد السلام. (1984). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب. ط.5
24. سنو، عبد الرؤوف. (1984). موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث. بيروت.
25. السماك، محمد أزهر. (1993). الجغرافيا السياسية الحديثة. الموصل:دار الطباعة والنشر.

26. سليم، محمد السيد. (1997). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

27. الشيخ، رأفت غنيمي. (1979). أمريكا والعلاقات الدولية. القاهرة: دار النهضة.

28. طوالبة، حسن. (2005). نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق. عمان: عالم الكتب الحديث.

29. الظاهر، نعيم. (1999). الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: دار اليازوري العلمية

30. العقابي، علي عودة. (د.ت). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. بغداد.

31. عباس، عبد الرزاق. (1976). الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية. بغداد: مطبعة أسعد.

32. عبد الحميد، صبحي. (1969). نظرات في الحرب الحديثة . بيروت: منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

33. عليان، عليان محمود. (2014). المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط.1

34. عفيفي، هشام. (1995). الاتحاد الأوروبي. القاهرة: منشورات الغالي.

35. العقاد، صلاح. (1967). دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

36. عبد البديع، أحمد عباس. (1988). العلاقات الدولية، اصولها وقضاياها المعاصرة. القاهرة: مكتبة عين شمس.

37. العلوي، خالد بن محمد. (2007) التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني. حركة التوافق الوطني الإسلامي: إدارة السياسات الدولية – قسم الأبحاث الدولية. الكويت.

38. علي، محمد جواد. (1988). العلاقات الأمريكية الإيرانية. العلاقات الدولية لإيران. الجزء الأول. مركز دراسات العالم الثالث التابع لجامعة الفلبين.

39. غريفتس، مارتن، أوكالاهان، تيري. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث. النسخة المترجمة إلى العربية.

40. غلاب، عبد الكريم. (1993). في الفكر السياسي. الدار البيضاء: الشركة المغربية للطباعة والنشر.

41. فتحي، محمود أنيس. (2006) الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة. مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية: أبو ظبي.
42. القصاب،عبد الوهاب عبد الستار. (2000). المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية. مراجعة: د. علي المياح. بغداد: مطبعة بيت الحكمة.
43. كنعان، حسين. (2005). مستقبل العلاقات العربية–الأمريكية. بيروت: دار الخيال. ط.1
44. كارتر، جيمي. (1985). مذكرات جيمي كارتر: كامب دافيد :حرب على الحرب، رهائن طهران والحسابات الخاسرة. ترجمة: شبيب بيضون. بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع.
45. لانداو، سول. (2005). الإمبراطورية الاستباقية. ترجمة: ليلى النابلسي. بيروت:شركة الحوار الثقافي. ط.1
46. منصور، جوني، نحاس، فادي. (2009). المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استرايجيات وتحولات). المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله.
47. المعمري، سيف بن ناصر بن علي. (2009). تربية المواطنة: توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح. مسقط: مكتبة الجيل الواعد. ط1.
48. مقلد، إسماعيل صبري. (1985). الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
49. مقلد، إسماعيل صبري. (1990). منظمة شمال الأطلسي. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر.
50. مقلد، إسماعيل صبري. (1991). التكتلات الإقليمية ودول عدم الانحياز. الكويت: مؤسسة الصباح للنشر.
51. مقلد، إسماعيل صبري. (1984). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مطبوعات جامعة الكويت. ط 3.
52. موسوعة الإمارات، الجزء الثاني. .1993
53. المبارك، معصومة. (1998) أمن الخليج بين الواقع والتوقعات. الكويت.
54. النوري، كريم نعمة. (2005). آفاق العولمة في البلدان النامية. بلغاريا: دار نشر أ. تسينوف البلغارية.

55. النابلسي، شاكر (1987) طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج. دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان– الأردن.
56. نافعة، حسن. (2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
57. نعنعي، عبد المجيد. (1974). تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث. بيروت.
58. الهزايمة، محمد عوض. (2004). السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
59. هاس، ريتشارد، أوسليفان، ميجان. (2002). العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية. ترجمة: اسماعيل عبد الحكيم. القاهرة: مركز الأهرام. ط .1
60. هيكل، محمد حسنين. (2002). مدافع آية الله– قصة إيران والثورة. دار الشروق: القاهرة. ط.6
61. هويدي، أمين. (1991). العسكرة والأمن في الشرق الأوسط :تأثيرهما على التنمية والديمقراطية. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
62. الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية. (2005). أخطر مؤتمر سنوي يعقد في إسرائيل: مؤتمر هرتسيليا الخامس، أهم الموضوعات والنقاشات. غزة.
63. وزارة الإعلام العمانية. (2003) مسيرة عمان في إطار مجلس التعاون الخليجي. مسقط.
64. ولد أباه، السيد. (2004). عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001. بيروت: الدار العربية للعلوم. ط 1.
65. ويري، فريدريك. (2013). الحليف غير المستقرّ: مأزق البحرين وسياسة الولايات المتحدة. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

الرسائل العلمية:

1. أمين، محمد، طاهر، إلياس. (2006). مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية – الأوروبية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة النهرين.
2. الحاج، علي. (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطاريح الدكتوراه.

3. حسين، أحمد شمس الدين. (2000). الحدود السياسية وأثرها في العلاقات الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة النيلين، السودان.

4. حسين، بهاء بدري. (1989). التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد.

5. الخالدي، حمد عدنان. (2007) التسلح النووي الإيراني وأثره على امن دول الخليج العربية (1991– 2006) رسالة ماجستير. الجامعة الاردنية.

6. الشمري، رضا عبد الجبار سلمان. (2003). الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد

7. صوبر، دانا . (2006). عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية (1980–2005) رسالة ماجستير في العلوم السياسية. الجامعة الأردنية.

8. الطراونة، طارق بادي. (2012). دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة) (1989–2011). رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

9. العبداللات، حسين علي. (2011). العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

10. القرم، آمنة إبراهيم. (2007). السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001–2006. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة القدس. فلسطين.

11. القحطاني، مسفر بن ظافر. (2010). استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

12. المدني، أحمد محمد عمر. (2010). العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي (2006–2009). رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

المحاضرات الجامعية:

1. إسماعيل، وائل محمد. (2006). الهيمنة الأميركية: رؤية في الاحتمال السياسي. محاضرات في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية. بغداد، جمهورية العراق.

2. الرمضاني، مازن اسماعيل. (1979). إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد.

3. ليلة، علي. (2005). قضايا ومشكلات عالمية معاصرة. الجامعة العربية المفتوحة. ط 1.

الدوريات والمجلات:

1. أبو الخير، كارمن. الشبكات الإقليمية ، التفاعلات متعددة المستويات في منطقة الشرق الأوسط ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام ، العدد 189.

2. أبو عامود. محمد سعد. (2000). البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي. مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام. العدد 142 السنة 36.

3. أحمد، صباح محمود. (1986). النشاط الصهيوني في إيران. مجلة آفاق عربية. العدد العاشر.

4. الأيوبي، عبد الله. قانون القوة يوجه السياسة الأمريكية . مجلة اخبار الخليج: البحرين،:16 سبتمبر .2013

5. أيلاند، جيورا. (2010). الملف النووي الإيراني :خيار إسرائيل العسكري. مجلة Washington Quarterly . سلسلة ترجمات الزيتونة. رقم 48.

6. حلبوني، غسان. (2001). اتجاهات في علم الآثار: من كان الأمريكيون الأوائل. مراجعة سعد الدين خرفان. مجلة العلوم. عدد مارس – إبريل. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

7. حمدان، عبد المجيد. (1987) النضال من أجل نزع السلاح النووي. مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم. العدد .90

8. التكريتي، سليم طه. (1982). التحالف الفارسي الصهيوني ضد العروبة والإسلام منذ العصور السابقة للتاريخ الميلادي حتى اليوم. مجلة آفاق عربية. العدد السادس.

9. الرميحي، محمد. (1988) مجلس التعاون الخليجي.. تقييم تجربة عربية. مجلة التعاون: تصدرعن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الثالثة العدد التاسع.

10. الربيعي، كوثر عباس. (2012). مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الاتحاد الأوربي نموذجا. مجلة قضايا سياسية. العدد (62). كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين: بغداد.

11. سعيد، عبد المنعم، فرحات، محمد فايز. (2010). مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. من مجلة كراسات استراتيجية. موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=719

12. سالم، علاء. إيران والغرب: تحولات جذرية تنال من إدارة العلاقات الدولية. مختارات إيرانية. مقالة منشورة على موقع الأهرام الرقمي. بتاريخ 2012/8/1.

13. سويلم، حسام. (2004) . التصعيد بين إسرائيل وإيران حول الملف النووي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة. العدد .52

14. السلمي، محمد بن صقر. العلاقات التركية – الإيرانية: اختلاف في وجهات النظر . قسم المدونات، مجلة المجلة: لندن. بتاريخ: 2012/11/30. على موقع المجلة الاليكتروني: http://www.majalla.com/arb/2012/11/article55240363

15. الشاهد، جاسر. (1997). تأثير استراتيجيات السياسة الأميركية على توجهات حلف شمال الأطلسي. مجلة السياسة الدولية: القاهرة. العدد 29.

16. شهاب، مجيد حميد. (2002). جيوبولوتيك بحر قزوين. مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد. العدد التاسع والخمسون.

17. الشيخلي، محمد. (2005) القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات. مجلة المستقبل. العدد .2036

18. العلاق، محمد بشير. (1977). تخطيط الموارد البشرية في خطة التنمية القومية للسنوات 1976– 1980، مجلة التنمية الإدارية، العدد الثامن بغداد.

19. العليان، عادل محمد حسين. (2012). الثورة الأميركية وحرب الاستقلال: دراسة لأهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مجلة سامراء – تصدر عن كلية التربية جامعة تكريت. المجلد الثامن، العدد .28

20. العيسى، حمد. تقرير نادر عن توترات الشعوب والأعراق الإيرانية أو برميل البارود الإيراني الذي يمكن أن ينفجر أي لحظة .المجلة الثقافية. العدد 407.

21. عثمان، سيد عوض. (2002). العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل. مجلة مختارات إيرانية. العدد 28.

22. العليم، حسن حمدان. (1992). إيران وأمن الخليج: سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات. مجلة شئون دولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، واشنطن. العدد الأول.
23. عباس ، ملكي. (2003). صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية. العدد 36.
24. عبد المؤمن، محمد السعيد. (2003). النفط والإصلاح السياسي في إيران. مجلة مختارات إيرانية. العدد الثاني والعشرون.
25. غالي، إبراهيم. (2004). إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني . مختارات إسرائيلية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. العدد 110 (فبراير).
26. فرج الله، سمعان بطرس. الجمود والتغيير في منظمة الدول الأمريكية. مجلة السياسة الدولية. عدد إبريل .1969
27. فرج، أنور محمد. (2009). السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة أنموذجا. مجلة دراسات دولية. العدد التاسع والثلاثون، بغداد.
28. القادر، نزار. (2005) الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء. مجلة الدفاع الوطني. العدد .57
29. مقبل، ريهام. (2012). مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية. عدد شهر إبريل. القاهرة.
30. موساوي، عبد الله. (2009). دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد السادس.
31. نوار، إبراهيم. (1992). السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة. مجلة السياسة الدولية، عدد .162
32. النويني، الحافظ. العلاقات التركية الايرانية، بين التنافس و التعاون. مجلة الحوار المتمدن. العدد 4018، بتاريخ: 2013/3/1.

التقارير والمواد الوثائقية المسجلة:

1. سلسلة حلقات الفيلم الوثائقي Apocalypse الخاص بالحرب العالمية الثانية. دبلجة وإنتاج: ناشونال جيوغرافيك أبو ظبي. (ست حلقات).
2. نحاس، فادي. المشهد العسكري الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي ، المشهد الإسرائيلي عام 2005، رام الله، نيسان 2006.

3. نحاس، فادي. (2011). المشهد الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، حول المشهد الإسرائيلي عام 2010. مؤسسة الأيام، رام الله.

4. وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب) بتاريخ 25 نوفمبر 2010.

الصحف:

1. أبو نجم، ميشال. النووي الإيراني يقرب بين فرنسا وإسرائيل. جريدة الشرق الأوسط. العدد 12774. بتاريخ: 2013./11/18

2. إبراهيم، عزت. أمريكا وإيران وتركيا.. وخريطة جديدة للشرق الأوسط. صحيفة الأهرام، الطبعة الدولية. بتاريخ 2010/6/9. الموقع الرسمي للأهرام الرقمي على شبكة الإنترنت: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=162785&eid=1635

3. جريدة البيان الإماراتية. استراتيجية البيت الأبيض في القرن المقبل: مائة عام أخرى من الزعامة الأمريكية. تاريخ: 28 ايار .1999

4. جريدة الرياض السعودية. شئون دولية: مسلسل فضائح جيت ، ملفات سرية (2-5). إيران جيت: جريمة تهريب سلاح بتوقيع الرئيس. العدد 13505 بتاريخ 15 يونيو 2005. الموقع الرسمي لجريدة الرياض على شبكة الإنترنت: http://www.alriyadh.com/72473.

5. حمدان، حنان. التقارب الأمريكي – الإيراني: ما هي انعكاساته على دول المنطقة. جريدة الشرق الأوسط. بتاريخ: 2013./9/30

6. درويش، فوزي. التنافس الاستراتيجي الأمريكي – الإيراني: تأثير الصين وروسيا (2-3) . من مجلة مختارات إيرانية. فبراير 2012. موقع الأهرام الرقمي. http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=880063&eid=324

7. الرشيدي، حسن. النووي الإيراني... والموقف الأمريكي. جريدة البيان الإماراتية، بتاريخ: 2013./6/26

8. الربيعي، فلاح خلف. التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، جريدة الحوار المتمدن، العدد 2310 :2008/6/12

9. سويلم، حسام. مخطط الأطماع الإيرانية التوسعية في المنطقة. صحيفة الوفد، القاهرة. بتاريخ 2013/12/17.

10. الشابندر، غالب حسن. مغزى تصريح السفير الامريكي الجديد في البحرين. صحيفة إيلاف. بتاريخ 2011/9/23.

11. صقر، تركي. دلالات التطور الجديد في العلاقات الأمريكية– الإيرانية. صحيفة تشرين. سوريا. بتاريخ 2013/9/29.

12. عبد المجيد، عبد الله محمد. دور الفرد في البناء الحضاري للأمة نظرة تربوية، صحيفة الوسط البحرينية – العدد 926 – الأحد 20 /3/.2005

13. عبد العليم، طه. القوة الاقتصادية ركيزة الأمن القومي والإنساني. صحيفة الأهرام اليومي: 2012./11/25

14. عبد المؤمن، محمد السعيد. ابعاد الدور الايراني في افغانستان. الأهرام الرقمي. 2008/10/1

15. العريس، إبراهيم. ذاكرة القرن العشرين – 28 تشرين الثاني نوفمبر 1943 : مؤتمر الحلفاء في طهران : الدعم للسوفيات والوعود لإيران. صحيفة الحياة، بيروت. العدد 1305 بتاريخ 1998/11/28.

16. عبد الرحيم، خليل إبراهيم. دراسات استراتيجية: ماضي ومستقبل العلاقات الايرانية الامريكية. صحيفة المثقف الإيرانية .العدد: 2515 الخميس 2013/7/25.

17. العرفاوي، ناجي. العلاقات الروسية الإيرانية منذ سنة 1979. صحيفة أخبار الخليج ، البحرين بتاريخ: 29 سبتمبر .2012

18. غنيم، محمد. خبايا العلاقة الغامضة بين إيران والإخوان، صحيفة الوطن. القاهرة 2013./3/26

19. فضة، فاضل. اوساط ديبلوماسية: الاتفاق الايراني – الاميركي يصفع العرب وتركيا. جريدة الشرق الأوسط. بتاريخ 2013/1/25

20. قنديل، غالب. الجمهورية الإسلامية والدخول الى عصر الفضاء . جريدة بدر: تاريخ 2013/2/3

21. قطامش، حسن. الموقف الإيراني من حرب أمريكا لأفغانستان: الجمهورية الحائرة والخيارات الخاسرة. صحيفة البيان الإماراتية. 2013/6/26

22. الكبيسي، عمران. خطر الحوثيين وطموحات إيران التوسعية. صحيفة البلاد. السبت 2013/11/16.

23. مقدم، عزوز. ماذا يمثل أمن منطقة الخليج بالنسبة إلى روسيا؟ صحيفة الوسط البحرينية. العدد 1794. بتاريخ 2009./8/5

24. محمد، محمد عبد الله. دواعي التسلح و إعلان منظومة صواريخ شهاب. جريدة الشرق الأوسط. العدد 389. بتاريخ: 2003/9/30.

25. نصيرات، سليمان. العامل الديني وأثره على الاستقرار السياسي ، صحيفة ديرتنا نيوز ، بتاريخ: 2013/6/7.

26. الهدلاء، محمد بن حمود. العلاقة الاستراتيجية بين إيران والقاعدة هي الخطر الأبرز والتحدي الأمني الأكبر الذي يواجه المملكة ودول المنطقة. صحيفة الجزيرة السعودية. العدد 14426 بتاريخ 2012/3/28.

27. يلار، عبد القادر. التشيع في تركيا، مقارنة بين العلوية والجعفرية. جريدة الدراسات الإسلامية الشيعية، الجزء الثالث، رقم (3)، لندن،2011.

المواقع الإخبارية والشبكات الالكترونية:

1. البطنيجي، عياد. السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة. مدونة البطنيجي الاليكترونية:
http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897

2. الجنابي، حسن. ملف المياه المشركة بين إيران والعراق: الاعتراف بالمشكلات جزء من الحل. الجزء الرابع. جريدة الصباح– شبكة الإعلام العراقي ، بغداد. 2014/1/29.
http://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=63149

3. الخطاب، فارس. الجزر الإماراتية المحتلة.. والموقف الأمريكي البريطاني. شبكة البصرة الاليكترونية.

4. خوري، عصام. التخطيط. الموقع الاليكتروني التالي:
http://www.arab-ency.com/index.php

5. الرشدان، محمد خلف. أميركا وإبادة الهنود الحمر ،ملتقى أدباء مشاهير العرب ،2008/12/23.

6. شبكة المعرفة : www.marefa.org

7. عوض، صالح. الولايات المتحدة الأمريكية : لهاث وراء التسلط : قراءة في العقلية السياسية الأمريكية . شبكة النبأ المعلوماتية 12 تموز 2006.

8. قرياقوس، سعد داود. هل يخدم الصراع الأمريكي– الإيراني المحتمل متطلبات أمننا الوطني؟ موقع شبكة المنصور الإخبارية. أكتوبر 2007.

9. www.swissinfo.ch

10. مبروك ، شريف شعبان. دور "الناتو" في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري . موقع قاوم الإخباري. 2011/5/26.

11. موقع يوم القدس العالمي على الإنترنت، على الرابط التالي:
http://www.qudsday.com/hamas1.html

12. موقع مكتب الوثائق التاريخية الأمريكي:
http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v22/comp1

13. المولى، سعود. إيران والعالم العربي .. لبنان نموذجا. دراسة منشورة ضمن إصدارات بحثية على موقع منتدى العلاقات العربية والدولية. 2013/5/8.
http://fairforum.org/?p=1122

14. مقدم، آرشين أديب. (2013). العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ تقارير مركز الجزيرة للدراسات. على الموقع الاليكتروني لمركز الجزيرة:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201359113837501211.htm

15. مركز المعلومات بالإذاعة السودانية.
http://www.sudanradio.info/bank/lesson-5252-1.html

16. النعامي، صالح محمد. إسرائيل في مواجهة البرنامج النووي الإيراني. الجزيرة نت، ص1
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1356293D-6B98-BB06
7F59A150AD3.htm

17. هيئة الموسوعة العربية – سوريا، دمشق. المجلد رقم 375 ، على موقع الموسوعة العربية:
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=
display_term&id=159543&m=1

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Avi Dicter. (2006). The Iran phenomenon In The Middle East AN Israeli Perspective. The Saban Center for Middle East policy. The Brookings Institution. Washington DC.

2. Cordesman AH. and Al-Rodhan KR. (2006) Iranian Nuclear Weapons: The Uncertain Nature of Iran's Nuclear Program. Center for Strategic and International Studies- Washington D.C.

3. El-Hokayem,E and Legrenzi, M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, The Henry L. Stimson Centre.

4. Frankel J. (1963). The Making of Foreign Policy. Oxford University Press.

5. Gareth S. (2010). The reformation of Iraq's foreign relations: New elites and enduring legacies. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2346.2010.00950.x-pdf

6. Guzansky, Y (2010). The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire. MERIA Journal. 14(4): 3-6.
7. Henry FA. (2005). Hard and soft power: the paradox of winning the war of ideas" in the 21st century. A Strategic Research Project submitted in partial fulfillment of the requirements of the Master of Strategic Studies Degree. The U.S. Army War College. USA.
8. Kagan R. (2003). Paradise and power: America and Europe in the New World Order (New York).
9. Keddie N. (1995). Iran and the Muslim World: resistance and revolution. New York University Press.
10. Linzer D. (2005).Iran Is Judged 10 Years from Nuclear Bomb. The Washington Post. August 2, p. A01.
11. Morgenthau H. (1973). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. (New York: Alfred Knopf).
12. May E R. (1961). Imperial Democracy: The Emergence of America as a Great, Power, Harcourt, Brace World ,Inc. New York.
13. Perking , D. (1965). A History of the Monroe Doctrine, In PAPPAPORT, A (Ed) Issues in American Diplomacy. The Macmillan Company: N Y.
14. Sheng D. (2006). Soft power and the rise of China : an assessment of China's soft power in its modernization process .Unpublished PhD thesis . The State University of New Jersey.
15. Schmucker C., and Gnath K. (2009). From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System. CARNET Working Paper, No. 73/09.
16. Tyler PF. (2001). U.S Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop. New York Times: March 8th 2001.

السيرة الذاتية للمؤلف:

عليان محمود عليان محمود من مواليد : 1944/10/18 بالأردن حاصل على شهادة الماجستير علوم سياسية من جامعة الكويت سنة 1977

له العديد من الخبرات العملية منها:

***- مسؤول إعلامي لدى السفارة اليمنية لدى دولة الكويت سنة 1999 .**

***- عضو فني بمكتب وزير التعليم العالي لدولة الكويت اعتبارا من بداية العام 2011 إلى غاية 2015 .**

***- عضو في اللجنة المكلفة لإعداد النظام الأساسي للمجلس الأعلى للتعليم العالي.**

***- عضو ومقرر لجنة التخطيط .**

***-باحث لدى مكتب وزير التربية ووزير التعليم العالي –دولة الكويت منذ 1-4-2000 إلى 18-02-2005.**

***-مترجم لدى القطاع الخاص (إنجليزي/ عربي/ إنجليزي) منذ 1991 إلى 2004 .**

***- مترجم لدى وزارة الدفاع الكويتية (إنجليزي/ عربي/ إنجليزي) خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1994 إلى اغسطس 1990.**

***-له العديد من الكتب المنشورة والمترجمة منها : (المياه العربية من النيل إلى الفرات –التحديات والمخاطر ،صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2014،ترجمة كتاب حول: التراث الكويتي القديم،اللجنة الوطنية الكويتية للعلوم والثقافة والأدب،2008.**